

قاعدة "أقل وأكثر ما ينطلق عليه الاسم"

وأثرها في اختلاف الفقهاء

مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الإسلامية

تخصص: الفقه المقارن

2014/04/24

تحت إشراف الدكتور:
حوالف عكاشة

إعداد الطالب:
أناس قدور

أعضاء لجنة المناقشة

| | | | |
|-----------------------|-------------|--------|-------------|
| أ.د. داودي عبد القادر | أستاذ | رئيسا | جامعة وهران |
| د. حوالف عكاشة | أستاذ محاضر | مقررا | جامعة وهران |
| د. حمامي مختار | أستاذ محاضر | مناقشا | جامعة وهران |
| د. حمزة العيضية | أستاذ محاضر | مناقشا | جامعة وهران |

السنة الجامعية : 2014/2013



إهداء

إلى والدي -رحمه الله- الذي صُدِعت بفراقه، ولا يسدُّ فراغه إلا
الرضا بالقدر.

إلى والدتي أحنَّ الناس عليّ، وأحقهم بحسن صحابتي.

إلى خالي العزيز الحاج سنوسي الذي كفّلني وإخوتي أيتاما.

إلى زوجتي أمّ محمد التي وقفت إلى جانبي حتى نهاية البحث.

إلى كل هؤلاء أقدم هذا الجهد المتواضع، سائلا الله أن يجعله
خالصا لوجهه، وأن يكون بداية مباركة لحياة علمية مثمرة.

شكر وتقدير

الحمد لله وله الشكر، هو ولي كل نعمة، وبتوفيقه تتم الصالحات، ومن تمام شكره تعالى شكرُ جميع أساتذتي ومشايخي الذين ربوني وعلموني.

وأخص بالشكر منهم فضيلة الشيخ الدكتور أبا ميسرة حوالف عكاشة؛ فإنه قد صاحمني في هذا البحث مذ كان خَطَرَةً فُخْطَةً، فمشرقاً إلى أن صار بحثاً مَنْضَداً، ولم يَضِنَّ عليّ بتوجيهاته السديدة وآرائه القيّمة، وشيءٌ آخرُ هو أغلى عندي من ذلك كله، إنها مواظمه المؤثرة، وتذكيره بقاء الله والدار الآخرة، فجزاه الله عني خير الجزاء، وبارك الله في عمره وعلمه وأهله وماله، إنه سميع مجيب.

كما أتقدم بالشكر لأساتذة اللجنة المناقشة على تفضلهم بقراءة هذا البحث وتقويم أخطائه وتقييم كاتبه، سائلاً الله تعالى أن ينفعني بنصائحهم، وأن يجعلها في ميزان حسناتهم.

ولا أنس شكر القائمين على كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، عميدا وأساتذة وعُمالاً على ما يبذلونه من جهود في خدمة العلم وطلابه.

والشكر موصول لكل من ساعدني في إعداد هذا البحث برأي أو مشورة، وعند الله في ذاك الجزاء.

المقدمة

الحمد لله الأول والآخِرَ أكثرَ ما يقتضيه لفظ الحمد، ولا نحصى ثناء عليه، هو كما أثنى على نفسه والله أكبر، الغفور الشكور الذي يعطي الثواب الجزيل على العمل القليل، ومهما أكثرَتِ فالله أكثر، وصلى الله وسلم على نبي الرحمة الذي ما خيّر بين أمرين إلا اختار الأيسر، سيدنا محمد آخر الأنبياء بعثة وأولهم شرفاً، وعلى آله الأطهار وأصحابه الأخيار ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. أما بعد:

فإنه من المقطوع به أن لاختلاف الفقهاء في فروع الفقه أسباباً موضوعية اقتضته، وأنه لم يكن يوماً ناتجاً عن هوى أو تشه؛ وقد أُلِفَ لتجلية هذا الغرض جملة من المصنفات. وهي إما مفردة له: كالإنصاف في التنبيه على الأسباب التي أوجبت الاختلاف للبطلينوسي، والإنصاف في بيان أسباب الاختلاف لولي الله الدهلوي، ورفع الملام عن الأئمة الأعلام لابن تيمية، وغيرها كثير.

وإما مبحثاً ضمن كتاب كما فعل الشاطبي في الموافقات، وابن السبكي في الأشباه والنظائر، وابن جزري في تقريب الوصول إلى علم الأصول.

وقد ذكروا أن من بين الأسباب اختلافهم في القول ببعض الأصول الفقهية، أو في ضوابط وشروط الأخذ بها وإن اتفقوا عليها.

ومن تلك الأصول المختلف فيها قاعدة "هل الواجب الأخذ بأوائل الأسماء أو بأواخرها؟"، التي أكثر ابن رشد من ذكرها كسبب للخلاف في بدايته، بل ذكرت في جُلِّ كتب الفقه بصيغ متنوعة تكاد لا تنحصر.

وهذه القاعدة تعبر عن مذهبين لأهل العلم في اللفظ المطلق (المحتمل لعدة معانٍ بمراتب مختلفة)، هل يحمل على أدنى المراتب أو على الكامل منها؟

وقد اخترت في مذكرتي للماجستير هذه القاعدة، وجمعت ما قيل فيها تأصيلاً، وما خرّج عليها من فروع فقهية فكان عنوانها: "قاعدة أقل وأكثر ما ينطلق عليه الاسم وأثرها في اختلاف الفقهاء".

أسباب اختيار الموضوع:

- وقد دفعني لاختيار هذا الموضوع إشادة كثير من العلماء بهذه القاعدة، فمن ذلك:
1. تكرير ابن رشد هذه القاعدة في بداية المجتهد بصيغة الاستفهام، وتخرجه الخلاف عليها قائلًا: فمن أخذ بالأقل قال كذا، ومن أخذ بالأكثر قال كذا، ولم يشر إلى تأصيلها مع أن لكتابه حظ من الأصول.
 2. استصعاب ابن العربي في "أحكام القرآن" لمسألة: بم تحل المطلقة ثلاثا للأول؟ حيث قال: "ما مر بي في الفقه مسألة أعسر منها؛ وذلك أن من أصول الفقه أن الحكم هل يتعلق بأوائل الأسماء أو بأواخرها؟ وقد بينا ذلك في أصول الفقه، وفي بعض ما تقدم".
 - وقول ابن العربي هذا -وهو من هو!- كيدفع طالب العلم للوقوف على المسألة، وعلى قاعدتها المخرجة عليها.
 3. ورود هذه القاعدة مطلقة في كتب الأصول، فخرّج كثير من الفقهاء عليها ما لا يندج تحتها، كما نبه عليه القرافي في الفروق. وهذا يدفع الباحث للوقوف على قواعد التخريج الصحيح عليها، ومثار الغلط في التخريج الخاطئ.
 4. استشكال العز بن عبد السلام لضوابط المشقة عند الفقهاء، وأنها قريبة من التحكم، قال: ومن ضبط ذلك بأقل ما ينطلق عليه الاسم - كأهل الظاهر - خلص من هذا الإشكال.
 - و تخليص أهل الظاهر - في هذه المسألة من الإشكال - ولّد إشكالا لا يُدفع إلا بالوقوف على ضوابط هذه القاعدة.
 5. بعد فحص وبحث متواضع لم أعثر على بحث سابق في شرح القاعدة أو في جمع فروعها.

أهمية البحث:

بالإضافة إلى ما ذكر من أسباب اختيار البحث فإن له أهمية تتلخص فيما يلي:

1. هذه القاعدة من القواعد الأصولية اللغوية؛ لذلك فهي تستمد أهميتها من أهمية اللغة في فهم خطاب الشارع، وفي فهم ألفاظ المكلفين في العقود والشروط وغيرهما.
2. امتداد فروع القاعدة في كل أبواب الفقه الإسلامي.
3. وُرد هذه القاعدة كثيرا في كتب الفقهاء، وبصيغ متعددة، وتكرار الشيء يدل على الاهتمام به.
4. وفرة المسائل الفقهية الخلافية المخرجة عليها، وتحرير الأصول يرفع النزاع أو يقلله في كثير من الفروع.
5. ضرورة التكامل بين مناهج الأصوليين، وذلك بالانطلاق من الأصل إلى جمع فروعه وتقسيمها، ثم العودة من دراسة الفروع وسبرها إلى ضبط الأصول وتحريرها.

أهداف البحث:

أهدف من خلال هذه المذكرة إلى:

1. التمرس-من خلال تطبيقات هذه القاعدة- على المنهجية السليمة في الدراسات الفقهية المقارنة.
2. محاولة الوصول إلى القول الراجح في المسائل الخلافية المدروسة.
3. محاولة استخلاص ضوابط الأخذ بهذه القاعدة.

إشكالات البحث:

1. انطلقتُ من الصيغة التي يعرض بها بعض الفقهاء هذه القاعدة وهي : "هل الواجب الأخذ بأوائل الأسماء أم بأواخرها؟"، فما هو الأصل فيها.
2. هناك فروع فقهية خلافية مبنية على الخلاف في القاعدة. والسؤال: هل هذه القاعدة هي السبب الرئيس في الخلاف فيها كلها أم هنالك أسبابا أخرى؟ بمعنى هل يرتفع الخلاف إذا تصورنا اتفاقهم على القاعدة أم لا؟

3. هل كل خلاف يُسبب للقاعدة يصح تخريجه عليها؟ إن كان الجواب لا، فكيف يُعرف التخريج الصحيح من غيره؟

4. ما علاقة هذه القاعدة بقواعد (أقل الجمع) و(المطلق والمقيد) و(الأخذ بالأخف) و(اليسر والاحتياط) و(أقل وأكثر ما قيل) وغيرها؟

منهجية البحث :

سأسلك في هذا البحث-إن شاء الله- منهجية علمية تركز على أساسين.

الأساس الأول: المنهجية العامة للبحوث العلمية، وتتلخص في النقاط التالية.

- أجمعُ المادة العلمية المتعلقة بالجانب النظري و التطبيقى من مصادرها ومراجعها الأصلية.
- أعزو الآيات إلى سورها، وأخرج الأحاديث من مصادرها، فإن كان الحديث في الصحيحين أو في أحدهما اقتضرت عليه، وإن لم يكن فيهما فإني أذكر من رواه من غير استقصاء مراعيًا اللفظ الذي استدل به من نقلت عنه، وأذكر حكم أهل العلم عليه.
- أورد ملحقا بترجمة موجزة للأعلام -غير الصحابة والأئمة الأربعة- في آخر المذكرة، أما رواية الحديث فأتّرجم لهم عند تخريج الحديث.
- أدّيل المذكرة بفهارس للآيات، والأحاديث، والآثار، والإجماعات، والقواعد، والمراجع، والموضوعات.

الأساس الثاني: منهجية الدراسة الفقهية المقارنة.

- أعتد على المراجع الأصلية للمذاهب الخمسة (الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة والظاهرية)، ولا أنقل أقوالهم إلا من كتبهم، أما غيرها من المذاهب فأنقل أقوالهم من كتب أحكام القرآن، وكتب شروح الحديث، وكتب الفقه المقارن.
- أرتب الأقوال ترتيباً مناسباً لموضوع المذكرة، من الأكثر إلى الأقل.
- أبدأ المسألة بتمهيد؛ فيه تصوير المسألة وتحرير محل النزاع فيها، ثم أنقل الأقوال فيها، وبعدها أذكر دليل كل قول، وأذكر عقب كل دليل ما أورد عليه من اعتراضات،

والجواب عنها، ثم أبين سبب الخلاف في المسألة، ثم أختتم كل مسألة ببيان الراجح مع ذكر السبب.

منهج البحث:

اقتضى هذا النوع من الدراسة الجمع بين ثلاثة مناهج .

- المنهج الاستقرائي: وذلك في تتبع وجمع المادة العلمية التأصيلية والتطبيقية.
- المنهج المقارن: للمقابلة بين أقوال الفقهاء التي هي من آثار الاختلاف في القاعدة.
- المنهج التحليلي: لاستنتاج العلاقة بين الفرع والقاعدة؛ لبيان التخريج الصحيح من عدمه.

مصادر البحث:

- مصادري في هذه المذكرة -بحمد الله- متنوعة ومتوفرة، وهي:
- كتب التفسير بالرواية والدراية، وبخاصة تفاسير الأحكام (ابن العربي، والقرطبي والخصاص، وابن الفرّس).
 - كتب الحديث: متونه: (الصلاح والسنن والمسانيد والمصنفات، والتخریجات)، وشروحه: (فتح الباري، شرح مسلم، شروح الموطأ...).
 - كتب الفقه المذهبية والمقارنة والفتاوى .
 - كتب الأصول والقواعد الفقهية.
 - كتب التراجم.

الدراسات السابقة:

لم أجد -حسب اطلاعي- بحثاً سابقاً أفرد هذه القاعدة بالدراسة، ولكن تناولها الأصوليون والفقهاء بالشرح والتخريج، وبما أن هذه المذكرة تجمع بين الجانب التأصيلي والتطبيقي لذلك فسأتحدث عن الدراسات السابقة من هذين الجانبين.

أولا الدراسات السابقة في الجانب التأصيلي:

تطرق لهذه القاعدة من الجانب الأصولي عدد من العلماء، سأذكرهم وكتبهم، ثم أعقب ذلك ببعض الملاحظات.

ولم أحل إلى الموضوع بالجزء والصفحة، وإنما أشرت إلى الأبواب والفصول؛ لسهولة الوقوف عليها، وحتى لا أثقل هذه المقدمة بالحواشي.

- الزنجاني محمود بن أحمد في "تخريج الفروع على الأصول" في كتاب الطهارة تحت المسألة الخامسة.

نسب الزنجاني الأخذ بالأقل للشافعي، ومقابلته لأبي حنيفة مع ذكر مدرك كل منهما، ومثل للقاعدة بخمسة فروع.

ويلاحظ أنه بين قول إمامين فقط، كما أنه ذكر خمسة فروع ليس إلا، وهذا قد لا يُقنع القارئ بأن الأخذ بالأقل أو الأكثر هو أصل فلان مثلاً.

- القرافي شهاب الدين في "الفروق" تحت الفرق الواحد والعشرين.

وقد حرر القرافي محل التزاع فيها، وذكر الفرق بينها وبين بعض ما يلتبس بها، ومثل لها بفرعين مما لا يصح تخريجه عليها، وبسطة فروع مما يصح تخريجه عليها.

لكن منهجه في الكتاب يأبى عليه استقصاء ألفاظها، وتتبع فروعها، كما أنه لم يذكر فروقا مهمة بينها وبين قواعد أخرى.

- الإسنوي عبد الرحيم بن الحسن في "التمهيد في تخريج الفروع على الأصول"، قال:

الباب الأول في اللغات، فيه فصول - الفصل التاسع، فيه مسائل، المسألة العاشرة.

وذكر القاعدة.

ويلاحظ أن الإسنوي ذكر القاعدة وأن فيها قولان، ثم شرحها ناقلا عن القرافي من شرح المحصول والتنقيح، ومثل لها بفرعين فقط.

- الزركشي محمد بن بهادر في "المنثور في القواعد" بحثها ضمن مسائل المطلق، قال:

المطلق يتعلق به مسائل - الخامسة... وساقها بلفظ مغاير.

ويلاحظ أن الزركشي اكتفى بسوق القاعدة دون شرح، ثم نسب الأخذ بالأقل

للشافعي ومثل له بفرعين، ومقابلته لأبي حنيفة ومثل له بفرع واحد، كل ذلك في سبعة أسطر.

- ابن اللحام علي بن محمد في "القواعد والفوائد الأصولية وما يتعلق بها من الأحكام الفرعية": عند القاعدة الثالثة والثلاثين - الفرع الثالث.
- ويلاحظ أنه سلك سبيل الإسنوي إلا في التمثيل، فقد ذكر فرعاً واحداً وبين أنه لا يصح تخريجه على القاعدة المذكورة.
- محمد صدقي البورنو صاحب "موسوعة القواعد الفقهية" نقل هذه القاعدة في موسوعته في حرف الميم تحت القاعدة الثامنة والتاسعة بعد الأربعمئة.
- ويلاحظ أنه نسج على منوال الزركشي، حيث نقل لفظه وأمثله مع شرح مقتضب جداً.

وبعد هذا العرض يُستنتج أن محاسن الدراسات التأصيلية السابقة لقاعدة "أقل وأكثر ما ينطلق عليه الاسم" مفرقة في كتب هؤلاء الفضلاء، وما لم يذكروه فقد نبهوا على نظيره.

فأسأل الله أن يعينني ويسر لي جمع ذلك المتناثر، والانتباه إلى تلك النظائر.

ثانياً الدراسات السابقة في الجانب التطبيقي:

لا أكون مبالغاً إذا قلت إنه لا يكاد يخلو كتاب من كتب التفسير، أو شروح الحديث، أو الفقه على اختلاف مذاهبه عن تطبيقات لهذه القاعدة، إلا أنها -فيما علمت- متناثرة لا يحويها كتاب واحد، وما ذكر من تطبيقاتها في كتب القواعد والأصول قليل، فلعلها بحاجة إلى جمعها وتنسيقها في مذكرة.

ويسهل اليوم -بفضل الله- تتبع الأشباه والنظائر. وسيلة ذلك أن يدخل الطالب هذه القاعدة أو أحد ألفاظها في محركات البحث، ثم ينقر زر الدخول فتنهال عليه الفوائد، حتى إنه ليحار من أين يبدأ؛ لكن لا يعدو هذا الكمبيوتر أن يكون من مدرسة الجمع والضبط، أما التمحيص والتزليل فلا.

خطة البحث:

اقتضت المادة العلمية المجموعة أن يكون البحث في مقدمة، وفصلين، وخاتمة.

المقدمة: وفيها العنوان، والأهمية، وأسباب الاختيار، والإشكالية ...

الفصل الأول: تأصيل قاعدة "أقل وأكثر ما ينطلق عليه الاسم"، وفيه ثلاثة مباحث.

المبحث الأول: تعبيرات أهل العلم عن القاعدة واختلافهم في الأخذ بها.

المبحث الثاني: الفروق بين القاعدة وبعض القواعد الأصولية اللغوية.

المبحث الثالث: علاقة القاعدة ببعض الأدلة الكلية.

الفصل الثاني: التطبيقات الفقهية للقاعدة، وفيه أربعة مباحث.

المبحث الأول: التطبيقات على ما لا يصح تخريجه على القاعدة لأنه كلٌّ.

المبحث الثاني: التطبيقات على ما لا يصح تخريجه على القاعدة لأنه كلية.

المبحث الثالث: التطبيقات على ما يصح تخريجه على القاعدة وهو مطلق مشكك.

المبحث الثالث: التطبيقات على ما يصح تخريجه على القاعدة وهو مشترك ذو مراتب.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

ملحق بتراجم الأعلام.

الفهارس العلمية.

الفصل الأول: تأصيل قاعدة
"أقل وأكثر ما ينطلق عليه
الاسم". وفيه ثلاثة مباحث.

- المبحث الأول: تعبيرات أهل
العلم عن القاعدة
واختلافهم في الأخذ بها.
- المبحث الثاني: الفرق
بين القاعدة وبعض القواعد
الأصولية اللغوية.
- المبحث الثالث: علاقة
القاعدة ببعض الأدلة
الكلية.

المبحث الأول: تعبيرات أهل
العلم عن القاعدة
واختلافهم في الأخذ
بها. وفيه ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: طبيعة
قاعدة أقل وأكثر ما ينطلق
عليه الاسم.
- المطلب الثاني: ألفاظ
القاعدة وشرحها.
- المطلب الثالث أقوال
العلماء في الأخذ بالقاعدة.

المطلب الأول: طبيعة قاعدة أقل وأكثر ما ينطلق عليه الاسم.

تمهيد:

ترجع قاعدة "أقل وأكثر ما ينطلق عليه الاسم" إلى قواعد المطلق والمشارك والأمر¹، فهي لذلك من القواعد الأصولية اللغوية، وهذا يستدعي أن أمهد بنبذة عن القواعد بصفة عامة، ثم عن القواعد الأصولية وبيان أنواعها، ثم أذكر محل قاعدتنا من تلك الأنواع. ولما كان هذا المطلب كالتمهيد، فقد اكتفيت في أغلب نقوله بكتب المتأخرين؛ لأنهم قد جمعوا التعاريف ورتبوها، فاستثمروا للجهد والوقت، سأنقل ما توصلوا إليه وأبدأ من حيث انتهوا.

فيكون هذا المطلب في ثلاثة فروع.

الفرع الأول في تعريف كلمة "القاعدة".

الفرع الثاني في تعريف كلمة "الأصولية".

الفرع الثالث في أنواع القواعد الأصولية.

الفرع الأول: تعريف كلمة "القاعدة".

القاعدة لغة:

يدور معناها حول الأصل والأساس، ويكنى بها عن الثبات.

قال ابن فارس: القاف والعين والdal أصل مطرد منقاس لا يخلف، وهو يضاهي

الجلوس².

¹ سيأتي لهذا مزيد بيان في المبحث الثاني: علاقة القاعدة ببعض القواعد الأصولية اللغوية. ص: 25 وما بعدها.

² معجم مقاييس اللغة لابن فارس: 108/5.

وفي اللسان: "والقاعدة أصل الأس والقواعد: الأساس، وقواعد البيت أساسه. وفي التتريل: {وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ} [البقرة: 127]، وفيه: {فَأَتَى اللَّهَ بُنْيَانَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ} الآية، [النحل: 26].

قال الزجاج: القواعد أساطين البناء التي تعمده.

وقواعد الهودج خشبات أربع معترضة في أسفله تركب عيدان الهودج فيها.

قال أبو عبيد: قواعد السحاب أصولها المعترضة في آفاق السماء، شبهت بقواعد البناء³.

القاعدة في الاصطلاح:

هي: "قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها"⁴.

وقال التفتازاني: "القاعدة حكم كلي ينطبق على جزئياته ليتعرف أحكامها منه"⁵.

وهذا الاصطلاح جارٍ في جميع العلوم، فلكل علم قواعده، فهناك قواعد أصولية وفقهية ونحوية ومنطقية ورياضية و... إلخ.

والقاعدة في جميعها: قانون كلي ينطبق على جميع جزئياته أو أغلبها، مثل قول الأصوليين: (الأمر للوجوب، والنهي للتحريم)، وقول الفقهاء: (الأمور بمقاصدها، والعادة محكمة)، وقول النحاة: (الفاعل مرفوع، والمفعول منصوب).

فهذه القواعد تنطبق على جميع الجزئيات، بحيث لا يشدّ عنها فرع من الفروع.

الفرع الثاني: تعريف كلمة "الأصولية".

الأصولية: أي المنسوبة لأصول الفقه، وهذا المركب لقبٌ لعلم من العلوم، يعرف باعتبار الإضافة، ثم باعتبار العلمية.

³ لسان العرب لابن منظور الإفريقي: 361/3.

⁴ التعريفات للجرجاني: ص 177.

⁵ شرح التلويح على التوضيح لمثن التنقيح لسعد الدين التفتازاني: 35/1.

أصول الفقه باعتبار الإضافة: مركب من (الأصول والفقه).

الأصول لغة: جمع أصل، ويدور معناه حول: ما يتنى عليه غيره، ما منه الشيء، ما يتفرع عنه غيره، المحتاج إليه، أسفل الشيء⁶.

الأصل في الاصطلاح: له عدة معان عدة منها⁷:

- الدليل: كقولهم أصل هذه المسألة الكتاب و السنة، أي دليلها.
- الرجحان: كقولهم الأصل في الكلام الحقيقة، أي الراجح عند السامع هو الحقيقة لا المجاز.

- القاعدة المستمرة: كقولهم: إباحة الميتة للمضطر على خلاف الأصل.
- المستصحب: كقولهم: الأصل في الأشياء الإباحة. أي: نستصحب الإباحة الثابتة في الأشياء حتى يأتي ما يحرم.

الفقه لغة:

إدراك الشيء وفهمه⁸، كقوله تعالى: {قَالُوا يَا شُعَيْبُ مَا نَفَقَهُ كَثِيرًا مِمَّا تَقُولُ} [هود: 91]، وقوله: {فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا} [النساء: 78].

الفقه اصطلاحاً:

العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من الأدلة التفصيلية⁹.

أصول الفقه باعتبار العلمية: هو لقب لفن (أصول الفقه).

وهو: معرفة دلائل الفقه إجمالاً، وكيفية الاستفادة منها، وحال المستفيد¹⁰.

⁶ لسان العرب: 16/11، معجم مقاييس اللغة: 109/1، المذهب في أصول الفقه المقارن لعبد الكريم النملة: 12-11/1.

⁷ أصول الفقه الإسلامي لوهبة الزحيلي: 16 / 1، المذهب في أصول الفقه المقارن: 14-13 / 1.

⁸ ينظر: معجم مقاييس اللغة: 442/4، لسان العرب: 522/13، أصول الفقه الإسلامي للزحيلي: 19-18/1، المذهب في أصول الفقه المقارن: 15/1.

⁹ أصول الفقه الإسلامي للزحيلي: 19/1. المذهب في أصول الفقه المقارن: 18/1.

وبعد تعريف المفردات: (القاعدة، والأصولية، والأصول، والفقه)، نخلص إلى تعريف القواعد الأصولية.¹¹

هي: القضايا الكلية التي يتوصل بها إلى استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية.¹²

كقولنا مقتضى الأمر الوجوب، قاعدة تنطبق على قول الشارع: أَقِيمُوا الصَّلَاةَ، وَاعْبُدُوا اللَّهَ. وغيرها من الجزئيات، فيخرج عنها القواعد التي يتوصل بها حفظ الأحكام المستنبطة المختلف فيها بين الأئمة أو هدمها، وهي المسماة بعلم الخلاف. وكذلك القواعد التي يتوصل بها إلى حفظ رأي أو هدمه سواء أكان حكماً شرعياً أم لا، وهي المسماة بعلم الجدل.¹³

وقال التفتازاني: "مثلاً إذا قلنا: الحج واجب؛ لأنه مأمور الشارع، وكل ما هو مأمور الشارع فهو واجب. فالقواعد التي يتوصل بها إلى الفقه، هي: القضايا الكلية"¹⁴.

الفرع الثالث: أنواع القواعد الأصولية.

إذا جعلنا القواعد الأصولية مطابقة لعلم الأصول وليست أخص منه؛ فإنها تتنوع بتنوع أبوابه، وأبوابه هي¹⁵:

¹⁰ أصول الفقه الإسلامي للزحيلي: 23 / 1.

¹¹ وهي بهذا المنظور مطابقة لمعنى علم أصول الفقه. قال الخضري: "أصول الفقه: هو القواعد التي يتوصل بها إلى استنباط الأحكام الشرعية من الأدلة". أصول الفقه ل محمد الخضري: ص 14. وينظر الإلهام في شرح المنهاج للسبكي وابنه (الأزهرية): 10-9/1، وقد سمي ابن اللحام كتابه في تخريج الفروع على الأصول بالقواعد الأصولية.

¹² إذا أخذنا التعريف الذي ذكره الشيخ الخضري وأبدلنا كلمة القواعد بمعناها الاصطلاحي تحصلنا على ذلك التعريف، وهو قول التفتازاني نفسه: "وعلم أصول الفقه: العلم بالقواعد التي يتوصل بها إليه على وجه التحقيق: أي العلم بالقضايا الكلية التي يتوصل بها إلى الفقه..." التوضيح لمثن التنقيح لصدر الشريعة بن مسعود مع التلويح: 34/1، شرح الكوكب المنير لابن النجار الفتوح: 44-45.

¹³ أصول الفقه للخضري: ص 14.

¹⁴ شرح التلويح على التوضيح: 36/1.

¹⁵ هذا تبويب د. وهبة الزحيلي في كتابه أصول الفقه الإسلامي: 717/1-728، 1221/2-1230.

الباب الأول: الأحكام الشرعية.

الباب الثاني: طرق استنباط النصوص من الأحكام الشرعية.

الباب الثالث: مصادر الأحكام الشرعية. (الأدلة المتفق عليها والمختلف فيها).

الباب الرابع: النسخ.

الباب الخامس: تعليل النصوص.

الباب السادس: مقاصد الشريعة العامة.

الباب السابع: الاجتهاد والتقليد.

الباب الثامن: المعارضة والترجيح بين الأدلة.

فهناك إذن قواعد أصولية متعلقة بالأحكام، وأخرى بطرق الاستنباط، وقواعد النسخ، وقواعد المقاصد و...إلخ.

والقواعد المتعلقة باستنباط الأحكام من النصوص قواعد لغوية لتوقُّفها على معرفة أساليب البيان في اللغة العربية، وطرق الدلالة فيها على المعاني، وما تدل عليه ألفاظها مفردة ومركبة¹⁶.

وباعتبار آخر فتلك "القواعد منها ما لا يعرف إلا من الشرع، ومنها ما يعرف من اللغة... فالذي لا يُعرف إلا من الشرع إثبات كون الخبر الواحد حجة وكون الإجماع حجة والقياس حجة... والذي يعرف من اللغة ما يذكر فيه من دلالات الألفاظ اللغوية. وما فيه من علم الكلام ونحوه فاقتضاه انجرار الكلام إليه، وتوقف فهم بعض مسائل هذا العلم عليه"¹⁷.

فسواء نظرنا إلى القواعد الأصولية باعتبار أبوابها، أو باعتبار استمدادها؛ فإن "قاعدة أقل وأكثر ما ينطلق عليه الاسم". من القواعد الأصولية اللغوية.

¹⁶ أصول الفقه الإسلامي للزحيلي: 197/1.

¹⁷ الإجماع (الأزهرية): 9/1-10، وينظر القواعد الأصولية تحديد وتأصيل لمسعود فلوسي: ص 32-37.

المطلب الثاني: ألفاظ القاعدة وشرحها. وفيه فرعان:

الفرع الأول: ألفاظ القاعدة.

إن قاعدة "أقل وأكثر ما ينطلق عليه الاسم" عبارة عن قاعدتين متقابلتين، نزع إلى كل طرف منها طائفة من العلماء، وقد وردت في كتب الفقه وأصوله بألفاظ متعددة يعسر حصرها، إلا أنه بعد جمعها والتأمل فيها يمكن تقسيمها إلى أربع مجموعات.

المجموعة الأولى: بلفظ أقل وأكثر ما ينطلق عليه الاسم، وما رادف هذه الكلمات.

– فلفظ "أقل وأكثر ما ينطلق عليه الاسم" أشهر ألفاظها، وقد ذكره ابن رشد

كسبب للخلاف في سبعة عشر موضعاً¹⁸.

كما عبر به غيره. فمن ذلك:

قول القرطبي مبينا مدرك من قال الرضعة الواحدة تُحرم: "...متمسكين بأقل ما ينطلق عليه اسم الرضاع"¹⁹.

وقال أبو العباس القرطبي: "وهل الطمأنينة واجبة، أو ليست بواجبة؟ قولان، وعند أبي حنيفة: الواجب منه أقل ما ينطلق عليه اسم المنحي"²⁰.

قال الغزالي عن السجود: "أما الموضوع فالجبهة ولا يقوم غيرها مقامها، ثم يكفي أقل ما ينطلق عليه الاسم..."²¹.

وقال النووي عن الدعاء في صلاة الجنازة: "وقدر الواجب من الدعاء، ما ينطلق عليه الاسم"²².

¹⁸ ستأتي الإشارة إليها في تمهيد الفصل الثاني. ص: 79-92.

¹⁹ الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله القرطبي (تفسير القرطبي): 6/183.

²⁰ المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم لأبي العباس القرطبي: 2/135.

²¹ الوسيط في المذهب لأبي حامد الغزالي: 2/136.

²² روضة الطالبين وعمدة المفتين لأبي زكريا النووي: 1/640.

– أما ما يرادف كلماتها فكثير ومنه:

قول السرخسي: " وفرض القيام يتأدى بأدنى ما يتناوله الاسم"²³.

وقال أيضا: "لأن المستحق بالشرط أدنى ما يتناوله الاسم"²⁴.

وقول الكاساني عن مقدار القراءة على إحدى الروايات: "الفرض غير مقدر، بل هو على أدنى ما يتناوله الاسم، سواء كانت آية أو ما دونها"²⁵.

وقول عبد الوهاب البغدادي عن الشفق: "والاسم ينطلق على الأمرين، فيجب حمله على أسبقهما، وهو الحمرة"²⁶.

وقال ابن العربي: "إذا حرّم الزوجة فقد اختلف العلماء في ذلك على خمسة عشر قولاً...وأما من قال: إنه طلاق رجعية، فبناه على أصل من أصول الفقه؛ وهو حمل اللفظ على أقل وجوهه... وكذلك وجه من قال: إنه ثلاث، فحمله على أكبر معناه؛ وهو الطلاق الثلاث، وقد بينّا ذلك في أصول الفقه"²⁷.

وقال ابن جزي: "إذا حلف على فعل، فهل يحمل على أقل ما يحتمله اللفظ، أو على الأكثر؟"²⁸.

وقال الزنجاني: "إذا أمر المكلف بفعل أجزاء من ذلك ما يقع عليه اسم الفعل المأمور به، ولا يجب فعل كل ما يتناوله... وذهبت الحنفية وطائفة من علماء الأصول إلى أنه لا يجزئه فعل ما يقع عليه الاسم، بل لا بد من فعل كل ما يتناوله اسمه"²⁹.

²³ المبسوط لشمس الدين السرخسي: 200/1.

²⁴ المصدر نفسه: 159/12.

²⁵ بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع لعلاء الدين الكاساني: 112/1.

²⁶ المعونة على مذهب عالم المدينة لعبد الوهاب البغدادي: 80/1.

²⁷ أحكام القرآن لابن العربي: 295/4-297.

²⁸ القوانين الفقهية لابن جزي الغرناطي: ص 133.

²⁹ تخريج الفروع على الأصول لأبي المناقب الزنجاني: ص 58.

وقال الإسنوي: "الحكم المعلق على الاسم هل يقتضي الاقتصار على أوله، أو لابد من آخره؟ فيه قولان...³⁰".

وقال ابن قدامة: "فإذا حلف لا يكلمه زمنا أو وقتا ... برّ بالقليل والكثير في قول ... لأن هذه الأسماء لا حد لها في اللغة، وتقع على القليل والكثير، فوجب حمله على أقل ما يتناوله اسمه... ولا يجوز التحديد بالتحكم، وإنما يصار إليه بالتوقيف. ولا توقيف ههنا، فيجب حمله على اليقين وهو أقل ما يتناوله الاسم"³¹.

وقال ابن اللحام: "الأمر بالفعل هل يُكتفى في امثاله بالإتيان بما يقع عليه اسم ذلك، أم لا بد من استيعاب ذلك الاسم؟"³²

وقال ابن حزم: "ولم يلزم في التيمم إلا الوجه والكفان، وهما أقل ما يقع عليه اسم يدين"³³. وقال: "اليد أيضا تقع على الكف، وتقع على ما بين الأصابع إلى المرفق، فإذا ذلك كذلك فإنما يلزمنا أقل ما يقع عليه اسم يد؛ لأن اليد محرمة قطعها قبل السرقة، كما جاء النص بقطع اليد، فواجب أن لا يخرج من التحريم المتيقن المتقدم شيء، إلا ما تيقن خروجه، ولا يقين إلا في الكف، فلا يجوز قطع أكثر منها."³⁴

³⁰ التمهيد في تخريج الفروع على الأصول لجمال الدين الإسنوي: ص 263.

³¹ المغني لابن قدامة المقدسي: 573/13-574. ويلاحظ أنه نص على حكم الحمل على الأقل وهو الوجوب.

³² القواعد والفوائد الأصولية لابن اللحام البعلي: ص 142.

³³ المحلى لابن حزم الأندلسي: 154/2.

³⁴ المصدر نفسه: 357/11.

ويلاحظ - من خلال النقول السالفة- أن اختلاف الألفاظ إنما هو بإحلال

المرادفات بعضها محل بعض، ويمكن أن يشكل من تبادلها مئات الصيغ، كما هو مبين

في الجدول التالي:

| أقل | وأكثر | ما | ينطلق | عليه | الاسم |
|------------------------------|--|----|---|------|--|
| أدنى، أخف، بداية، أسبق... | كل، تمام، أقصى، جميع، استيفاء، أكبر، أعلى، استيعاب، نهاية، أكمل، كامل ... | | يقتضيه، يحتمله، يتناول، يطلق، يدل، يصدق، يقع، يُحمل، يُترل... | | التسمية، ما يسمى، اللفظ، كلمة، مفهومات الاسم، مصدوقات... |

المجموعة الثانية: بلفظ أول المرتبتين أو آخرهما.

وهو "هل الواجب هو الأخذ بأوائل الأسماء أو بأواخرها؟" ذكرها بهذا اللفظ ابن رشد في

موضعين من بدايته. الأول: عند مسألة القدر المجزئ من مسح الرأس في الوضوء، والثاني: عند
مسألة مغسول المذي³⁵.

وقال عبد الوهاب البغدادي: "الأخذ بأوائل الأسماء واجب، كما فعلنا ذلك في الشفقين

والأبوين واللمسين والقرعين..."³⁶.

³⁵ بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد القرطبي: 40/1، 158.

وقال ابن العربي: "الحكم يتعلق بأوائل الأسماء كما قلنا في الشفقين واللمسين والأبوين: إن الحكم يتعلق بالشفق الأول، والوضوء يجب باللمس الأول قبل الوطء، وإن الحجب يكون للأب الأول دون الثاني وهو الجحد"³⁷.

وقال أيضا: "والحكم يتعلق بأوائل الأسماء"³⁸.

وقال ابن بطال: "والحكم يتعلق بأول الاسم"³⁹.

وقال المازري: "...و الخلاف ييتني على الخلاف في تعليق الحكم بأول الاسم أو بآخره"⁴⁰.

وقال ابن الفخار: " ومالك وأهل المدينة ... بنوا على الأصول الصحيحة ولم يتناقضوا، علّقوا انعقاد البيع بأول التفريقين، وجواز صلاة العشاء بأول الشفقين"⁴¹.

ويلاحظ في هذه الأمثلة أن المراتب المحتملة محصورة، وأغلبها له مرتبتان، فمغسول المذي الكل أو محل الأذى، والشفق الحمراء أو البياض، واللمس باليد أو الجماع، والتفرق بالأقوال أو بالأبدان.

المجموعة الثالثة: بلفظ الكلي والجزئي.

وقد عبر عنها بهذا اللفظ القرافي في فروقه حيث قال: "الفرق الحادي والعشرون: بين (قاعدة الحمل على أول جزئيات المعنى)، و(قاعدة الحمل على أول أجزائه). أو (الكلية على جزئياتها): وهو العموم على الخصوص. وهذا المعنى قد التبس على جمع كثير من فقهاء

³⁶ الإشراف على نكت مسائل الخلاف لعبد الوهاب البغدادي: 130/1، ويلاحظ أنه نص على حكم الحمل على الأقل وهو الوجوب. وينظر: 240/1، 290، 1363/4.

³⁷ أحكام القرآن لابن العربي: 252/1.

³⁸ المصدر نفسه: 369/4.

³⁹ شرح صحيح البخاري لابن بطال: 577/2.

⁴⁰ المعلم بفوائد مسلم لأبي عبد الله المازري: 135/1.

⁴¹ الانتصار لأهل المدينة لابن الفخار: ص 116.

المذهب وغيرهم. وهذا الموضع أصله إطلاق وقع في أصول الفقه، أن ترتيب الحكم على الاسم هل يقتضي الاختصار على أوله أم لا؟⁴²

فجعل أول جزئيات المعنى الكلي هو الاختصار على أول الاسم.

ولعله أثر هذا التعبير لأنه قد شاع على ألسنة الأصوليين أن: مدلول العموم كلية، وأن إطلاق الكل على البعض مجاز. وقاعدتنا "ما ينطلق عليه الاسم"، فسماه كلياً. ثم بين مدلول الجميع؛ للتفريق بين حمل الكلي على بعض جزئياته إما أولها أو آخرها، وبين حمل الكلية على جزئياتها، والكل على جزئه.

المجموعة الرابعة: بلفظ المطلق ومراتبه.

لو قال الناذر: لله علي هدي، لعمّ هذا على سبيل البدل أفراداً من البيضة إلى البدنة⁴³. فهل يحمل اللفظ المطلق هنا على أقل المراتب أو على الكامل منها؟

ويمثل لها أيضاً بالمرض المبيح للفطر، هل هو أي مريض كان؟ فله أن يترخص، تزيلاً لللفظ المطلق على أقل أحواله، أو أن هذه الرخصة مختصة بالمريض الذي لو صام لوقع في مشقة وجهه، وحاصله تزييل اللفظ المطلق على أكمل الأحوال⁴⁴.

ومنه قول الزركشي في مباحث المطلق من المنشور: "الخامس: المطلق عند عدم القرينة يترل على أقل المراتب... وعند الحنفية: المطلق من الألفاظ ينصرف إلى الكامل من المعاني"⁴⁵.

⁴² أنوار البروق في أنواء الفروق لشهاب الدين القرافي (الفروق): 261/1. (دار السلام).

⁴³ ينظر: روضة الطالبين: 395/2.

⁴⁴ تفسير الرازي لفخر الدين الرازي: 79/5-80.

⁴⁵ المنشور في القواعد لمحمد الزركشي: 180/3.

وقال عبد الوهاب طويلة: "إذا ورد الأمر مطلقاً عن القرائن، فهل يقتضي استيعاب الفعل المأمور به؟"⁴⁶.

الفرع الثاني: شرح ألفاظ القاعدة.

معاني ألفاظ القاعدة من حيث الأفراد:

تبين من الفرع السابق أن لهذه القاعدة ألفاظ عدة، وقد جُمعت في أربع مجموعات، ومن خلال المقارنة بينها نخلص إلى أن أقل ما ينطلق عليه الاسم، هو أول الاسم، وهو أول جزئيات المعنى الكلي، وهو أدنى مراتب اللفظ المطلق.

وأن أكثر ما ينطلق عليه الاسم، هو آخر الاسم، وهو آخر جزئيات المعنى الكلي، وهو أكمل مراتب اللفظ المطلق.

وهذه بعض النقول تبين استعمال العلماء لتلك الألفاظ في سياق واحد، وتفسير بعضها ببعض.

– قال ابن رشد: "هل الواجب هو الأخذ بأوائل الأسماء أو بأواخرها؟ فمن رأى أنه بأواخرها أعني: بأكثر ما ينطلق عليه الاسم..."⁴⁷.

– وقال القرافي: "اختار القاضي عبد الوهاب أن الأمر المعلق على الاسم يقتضي الاختصار على أوله.... هذه المسألة مشهورة بالأخذ بأوائل الأسماء أو بأواخرها؟ قولان للعلماء..."⁴⁸.

⁴⁶ أثر اللغة في اختلاف المجتهدين لعبد الوهاب عبد السلام طويلة : ص 442.

⁴⁷ بداية المجتهد: 158/1.

⁴⁸ شرح تنقيح الفصول لشهاب الدين القرافي: ص 127.

- وقال المقرئ: "الحكم المرسل على اسم أو المعلق بأمر هل يتعلق بأقل ما يصدق عليه حقيقته أو بأكثره؟ اختلف المالكية فيه، ويسمون: الأخذ بأوائل الأسماء أو بأواخرها"⁴⁹.

والناظر في هذه الألفاظ يجدها مستعملة كثيرا في اللغة قد فسر بعضها بعضا (كما تبين في الجدول).

معاني ألفاظ القاعدة من حيث التركيب:

قال القرافي مبينا معناها الاصطلاحي: "معنى هذه القاعدة: إذا عُلّق الحكم على معنى كلي له محالٌ كثيرة وجزئيات متباينة في العلو والدناءة والكثرة والقلّة، هل يقتصر بذلك الحكم على أدنى المراتب لتتحقق المسمى بجملته فيه، أو يسلك طريق الاحتياط، فيقصد في ذلك المعنى الكلي أعلى المراتب؟ هذا موضع الخلاف"⁵⁰.

مثاله قول النبي: «ثم اركع حتى تطمئن راکعاً»⁵¹.

فأمر بالطمأنينة وهي مراتب، فهل يُكتفى بأدنى رتبة تصدق فيها الطمأنينة، أو لا بد من أعلاها؟⁵².

و"السجود مثلا اسمٌ أمر الله به، وله أول وهو ملاقة أدنى جزء من الجبهة للأرض، وله آخر وهو تمكين جميعها من الأرض، فهل نحن مأمورون بالأول أو بالثاني؟⁵³.

⁴⁹ قواعد المقرئ: 317/1.

⁵⁰ شرح تنقيح الفصول: ص127.

⁵¹ جزء من حديث المسيء صلاته عن أبي هريرة .

رواه البخاري: كتاب الأذان، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم، رقم: (757)، ص: 157.

ومسلم: كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، رقم: (397)، ص 170-171.

⁵² ينظر: شرح تنقيح الفصول: ص127.

⁵³ إعداد المهج للاستفادة من المنهج لأحمد الشنقيطي: ص76.

وقال صدقي البورنو في شرحها بلفظ: المطلقُ عند عدم القرينة يتزل على أقل المراتب أو على الكامل من المعاني؟ قال: "هاتان القاعدتان متقابلتان، وتمثلان رأيين مختلفين لمذهبيين. أولاهما: تمثل رأي الشافعية في حكم اللفظ المطلق وعلام يُنزل؟ فعندهم يتزل على أقل المراتب. أي على أقل ما ينطلق عليه الاسم. وثانيتهما: تمثل رأي الحنفية حيث يتزلون اللفظ المطلق ويصرفونه إلى الكامل من المعاني"⁵⁴.

ويلاحظ أن مدلولها الأصولي لم يتجاوز معناها اللغوي.

المطلب الثالث أقوال العلماء في الأخذ بالقاعدة: وفيه ثلاثة فروع:

الفرع الأول تحرير محل النزاع :

جعل القرافي فروع القاعدة على ثلاثة أقسام:

- قسم أجمع الناس فيه على الحمل على أعلى الرتب، وهو ما ورد من الأوامر بالتوحيد والإخلاص وسلب النقائص، وما ينسب إلى الرب من التعظيم والإجلال في ذاته وصفاته العليا. فهذا القسم الأمر فيه متعلق بأقصى غايته الممكنة للعبيد.
- وقسم أجمع الناس فيه على الحمل على أدنى الرتب، وذلك في الأقارير، فإذا قال المُقَرِّ: له عندي دنائير حُمل على أقل الجمع.
- وقسم اختلف في حمله على أعلى الرتب أو على أدناها⁵⁵.

دليل القسم الأول: قول الله : {وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ} [الأنعام:91]، [الزمر:67] ، وقول النبي : «لَا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ»⁵⁶، فليس الأصل إهمال جانب

⁵⁴ موسوعة القواعد الفقهية لـ محمد صدقي البورنو: 669/11.

⁵⁵ الفروق: 268/1. (دار السلام).

الربوبية، بل تعظيمها والمبالغة في إجلال الله هو الأصل، وعليه تحمل كل الألفاظ في باب التوحيد والإخلاص وسلب النقائص، وما ينسب إلى الرب من التعظيم والإجلال في ذاته وصفاته.⁵⁷

ودليل القسم الثاني: أن الأصل براءة ذمة المقر، فإذا قال: له عندي دنانير، حُمل على أقل الجمع، وهو ثلاثة وهو أدنى رتبها، مع صدقها في الآلاف، إذ الأصل براءة الذمة؛ فلذا قبل في هذا القسم التفسير بأقل الرتب⁵⁸.

وقد يقال في تحرير محل النزاع: إن دلت قرينة على الأعلى أو الأدنى أثبتت، وإن تجرد الاسم عنها جرى فيه الخلاف⁵⁹.

ويكون هذا أعمّ من قول القرافي؛ لأن من القرائن الإجماع، ويضاف إليه النص والنية والعرف.

لذلك قال ابن العربي: "والحكم يتعلق بأول الاسم، وكذلك كنا نقول في الفجر، إلا أن النص قطع بنا عن ذلك"⁶⁰. فإذا جاء النص بالتحديد قبله، ونقول: إذا جاء نهر الله بطل نهر معقل.

⁵⁶ جزء من حديث، رواه مسلم: كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود، رقم: (486) - ص 201. من حديث أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها -.

⁵⁷ ينظر: تهذيب الفروق والقواعد السنية في الأسرار الفقهية لمحمد علي المكي (بهامش الفروق): 250/1-251. (دار الكتب العلمية).

⁵⁸ المصدر نفسه: 251/1.

⁵⁹ قال الرجراجي: "فإذا لم يكن هناك سنة متفق عليها، ولا دليل يدل على حد معلوم، كان الرجوع إلى أقل ما يقع عليه اسم...". مناهج التحصيل ونتائج لطائف التأويل في شرح المدونة وحل مشكلاتها لأبي الحسن الرجراجي: 75/4.

⁶⁰ أحكام القرآن لابن العربي: 369/4.

وقال الونشريسي: "اللفظ المحتمل إذا لم يقترب بالقصد هل يحمل على الأقل أو الأكثر؟"⁶¹. فـ"الأعمال بالنيات والمقاصد معتبرة في التصرفات"⁶².

وقال الماوردي: "ما لم يتقدر بشرع ولا عرف اعتبر فيه ما ينطلق عليه الاسم"⁶³.
فالعادة محكمة.

وعلى هذا فإذا ورد الحكم من الشارع مرسلًا على اسم أو معلقًا بأمر، وكان مطلقًا غير مقيد بأقل أو أكثر، ولم يكن فيما يجب لله من التوحيد والتثنية، أو وردت لفظة في كلام المكلف ولم تصحبها نية ولا عرف يقيدانها، فهل يحمل هذا الحكم أو هذه اللفظة على الأدنى أو الأعلى من مراتبهما؟

إلا أن طريقة القرافي في تحرير محل النزاع محكمة بنقله الإجماع، أما في التعميم فقد يضعف الدليل، وقد لا يُتَوَّى المكلف، وقد لا يعتبر العرف.

الفرع الثاني: أقوال العلماء.

اختلف العلماء في الأخذ بهذه القاعدة على قولين:

القول الأول: يجب الحمل على أقل ما ينطلق عليه الاسم.

نُسب لمالك⁶⁴، والشافعي⁶⁵، وهو مذهب بعض المالكية⁶⁶، والشافعية⁶⁷، وابن حزم⁶⁸، واختيار القاضي عبد الوهاب⁶⁹، وسُلَيم الرازي⁷⁰، والأصح عند الإسنوي⁷¹.

⁶¹ إيضاح المسالك للونشريسي: ص 99، وينظر: شرح البواقيت الثمينة فيما انتمى لعالم المدينة للسجلماسي: ص 361.

⁶² الموافقات في أصول الشريعة لأبي إسحاق الشاطبي: 323/2.

⁶³ الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي للماوردي: 189/18. وينظر: (مسألتي: العرف وتطبيق الأحكام- والعرف وتفسير النصوص). في: أصول الفقه الإسلامي لمحمد شلي: 338-339.

⁶⁴ قال ابن العربي في القبس: "بين مالك -رحمه الله- في هذا الباب أصلاً من أصول الفقه، وهو أن الحكم إذا تعلق باسم له أول وآخر تعلق بأوله". كتاب القبس في شرح موطأ مالك بن أنس: 95/1. وينظر: التوضيح والتصحيح لمشكلات كتاب التنقيح للطاهر بن عاشور (حاشية ابن عاشور): 183/1.

القول الثاني: يجب الحمل على أكثر ما ينطلق عليه الاسم:

نسب للحنفية⁷²، وبعض المالكية⁷³، وبعض الشافعية⁷⁴.

الفرع الثالث: أدلة الأقوال ومناقشتها.

أدلة القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول بأدلة منها:

1- قوله تعالى: {وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ} [النساء: 12].

قال ابن المظفر الحنفي: "حجة من قال المطلق لا ينصرف إلى الكامل في النساء". وذكر هذه الآية⁷⁵.

وجه الدلالة منها - والله أعلم - أن الله أطلق الأخوة، وحملت على الأخوة لأم⁷⁶، وهي أنقص من الأخوة لأب أو لأب وأم.

⁶⁵ تخريج الفروع على الأصول: ص 58.

⁶⁶ قواعد المقرئ: 317/1.

⁶⁷ التمهيد للإسنوي: ص 263، موسوعة القواعد الفقهية: 669/11.

⁶⁸ الإحكام لابن حزم: 50/5.

⁶⁹ شرح تنقيح الفصول: ص 127، ويلاحظ أن جُل المالكية لم ينسبوا الأقوال في القاعدة لمعين، وإنما يذكرونها ويقولون: فيها قولان للعلماء. ينظر: قواعد المقرئ: 317/1، إيضاح المسالك: ص 99.

⁷⁰ البحر المحيط في أصول الفقه لمحمد الزركشي: 237/1.

⁷¹ التمهيد للإسنوي: ص 263.

⁷² تخريج الفروع على الأصول: ص 58، التمهيد للإسنوي: ص 263، المنشور في القواعد: 180/3، موسوعة القواعد الفقهية: 669/11.

⁷³ قواعد المقرئ: 317/1.

⁷⁴ التمهيد للإسنوي: ص 263.

⁷⁵ كتاب حجج القرآن لأحمد بن المظفر الرازي: ص 83.

⁷⁶ قال الرازي: "أجمع المفسرون ههنا على أن المراد من الأخ والأخت والأخت من الأم". تفسير الرازي: 231/9.

وقد يعترض بأنهم إنما حكموا بذلك لقوله في آخر السورة: {يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ} الآية [النساء: 176]. فأثبت للأختين الثلثين، وللإخوة كل المال، فوجب أن يكون المراد من الإخوة والأخوات ههنا غير الإخوة والأخوات في تلك الآية⁷⁷.
وقد يجاب بأننا لا نمنع أن يأتي البيان بالأكثر؛ فإنه محتمل، لكن يحمل على الأقل عند عدمه.

2- أن الأقل مستيقن والزيادة مشكوك فيها، فلا تجب من غير دليل⁷⁸. ومنه:

3- أن الأصل براءة الذمة، والزيادة دعوى بلا نص⁷⁹.

ويعترض بأن الأصل براءتها عند العدم، لكن الذمة هنا مشغولة بيقين فلا تبرأ إلا بفعل الأكثر.

ويجاب بأن الأصل براءتها عن الزيادة كذلك.

4- أن أقل ما ينطلق عليه الاسم هو أقل ما قيل، فيجب الأخذ به⁸⁰.

ويعترض بأن "أقل ما قيل" دلالة ضعيفة، ثم إنه يشترط في الأخذ بها كون الأقل جزءاً من الأكثر⁸¹، وذلك معدوم في بعض صور القاعدة.

5- أن الأخذ بأقل ما ينطلق عليه الاسم أخذ بالأخف⁸².

ويعترض بأن الأخذ بالأخف دلالة مردودة، والعبرة بدليل الشرع سواء كان أخف أو أثقل.

⁷⁷ المصدر نفسه : 231/9.

⁷⁸ **تخريج الفروع على الأصول: ص 58**، البحر المحيط للزرکشي: 416/2.

⁷⁹ ينظر: الإحكام لابن حزم: 50/5، شرح تنقيح الفصول: ص 128.

⁸⁰ ينظر تفسير الرازي: 258/29. عند ترجيح قول الشافعي في معنى العود.

⁸¹ قال الرازي: "إنما نوجب الأخذ بأقل ما قيل إذا كان ذلك جزءاً من الأصل" المحصول للرازي: 160/6.

⁸² نشر البنود على مراقي السعود لعبد الله الشنقيطي: 185/1.

6- أن الأخذ بالأقل مدلول قاعدة كراهية الحد في الأشياء⁸³.

ويعترض على هذا باعتراضين: عام، وخاص.

* أما العام فإن التحديد هو الفصيل بين الجاهلية والإسلام، فقد حدد الإسلام عدد الزوجات والطلقات، وكم من عبادة مؤقتة الزمان والمكان.

ويجاب بأنه لو ورد الشرع محددًا أثبت، ولو ورد مرسلًا فالأصل عدم التحديد.⁸⁴

* وأما الخاص؛ فلأن أقل ما ينطلق عليه الاسم قد يختلف باختلاف الأمصار والحالات، والحاجات، والأشخاص... إلخ، فيعسر الحد به.⁸⁵

⁸³ يؤخذ هذا من قول ابن رشد: "أما مقدار المحرم من اللبن فإن قوما قالوا فيه بعدم التحديد ... فقله تعالى {وَأَمَّا أَنْتُمْ اللَّائِي أَرْضَعْتُمْ} الآية [النساء: 23]، وهذا يقتضي ما ينطلق عليه اسم الإرضاع". بداية المجتهد: 73/2.

ومن قول ابن قدامة: "إذا حلف لا يكلمه زمنا أو وقتا ... بر بالقليل والكثير... لأن هذه الأسماء لا حد لها في اللغة، وتقع على القليل والكثير، فوجب حمله على أقل ما يتناوله اسمه... ولا يجوز التحديد بالتحكم، وإنما يصار إليه بالتوقيف. ولا توقيف ههنا، فيجب حمله على اليقين وهو أقل ما يتناوله الاسم". المغني: 573/13-574.

⁸⁴ ينظر: مقاصد الشريعة الإسلامية للطاهر بن عاشور: ص 116-118، كراهية الحد في الأشياء عند المالكية (مذكرة ماجستير) إعداد الطالبة: بن مقدم فتيحة. إشراف: د. أحسن زقور، (1426هـ-1427هـ/ 2005م-2006م) - ص: 51.

⁸⁵ يؤخذ هذا من قول ابن رشد في حد الغنى المانع من الصدقة: "فذهب الشافعي إلى أن المانع من الصدقة هو أقل ما ينطلق عليه الاسم... وقال مالك: ليس في ذلك حد، إنما هو راجع إلى الاجتهاد... وسبب اختلافهم: هل الغنى المانع هو معنى شرعي، أم معنى لغوي؟ فمن قال: معنى شرعي قال وجود النصاب هو الغنى، ومن قال: معنى لغوي اعتبر في ذلك أقل ما ينطلق عليه الاسم. فمن رأى أن أقل ما ينطلق عليه الاسم هو محدود في كل وقت، وفي كل شخص جعل حده هذا.

ومن رأى أنه غير محدود، وأن ذلك يختلف باختلاف الحالات، والحاجات، والأشخاص، والأمكنة، والأزمنة، وغير ذلك، قال: هو غير محدود، وأن ذلك راجع إلى الاجتهاد". بداية المجتهد: 493/1.

ويجاء بأن القواعد منتجة حيث عدم الفساد، فيضبط الحكم بأقل ما ينطلق عليه الاسم، فإن تعسر عدل في تلك الجزئية إلى ضوابط أخرى.

7- أن الأكثر لا غاية له ينتهي إليها⁸⁶، وما كان كذلك فالحمل عليه باطل⁸⁷.

وقد يعترض عليه بأن هذا يُتصور فيما ليس محصوراً، كمن نذر أن يتصدق. أما في مسح الرأس، ومن نذر هدياً، أو حرم زوجته؛ فأفرادها لها نهاية.

8- ولأن من "قال لرجل: طلق امرأتي، فطلقها ثلاثاً، وقال الزوج: أردت ذلك، طُلق ثلاثاً. وإن طلقها واحدة وقال الزوج: كذلك أردت، وقعت واحدة. فجعلوا لفظ الأمر مختصاً بأقل ما يتناوله وهو الواحدة، وجعلوه مع ذلك محتملاً للثلاث، لولا ذلك ما عملت النية في إرادتها؛ لأن النية لا تأثير لها في إيقاع طلاق لا يحتمله اللفظ"⁸⁸.

9- و"من قيل له ادخل الدار فدخل أولها، سقط عنه الأمر، وإن أمعن في الدخول لم يلزمه"⁸⁹.

أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني بأدلة منها:

1- أن الاسم ينطلق على الكل حقيقة وعلى البعض مجازاً، والكلام يحمل على الحقيقة عند الإطلاق إلى أن يقوم دليل المجاز⁹⁰.

واعترض بأننا نقول بموجب ذلك في حمل الكل والكلية على بعض مفرداتها، لكن مسائل القاعدة في مراتب الكلي، وهي حقائق، لكنها متفاوتة.

⁸⁶ قال السرخسي: "فالمستحق بالتسمية أدنى ما يتناوله الاسم إذ لا نهاية للأعلى". المبسوط للسرخسي: 153/12. وقال الغزالي: "ولا يمكن استقصاء كل وصف مقصود ... ثم يتزل كل وصف على أقل الدرجات". الوسيط في المذهب: 431/3.

⁸⁷ الإحكام لابن حزم: 50/5.

⁸⁸ الفصول في الأصول لأحمد بن علي الجصاص: 330/1.

⁸⁹ المعتمد في أصول الفقه لأبي الحسين البصري: 347/1. ساقه رداً على من حمل الجمع المنكر على الاستغراق.

⁹⁰ تخريج الفروع على الأصول: ص58.

2- أن تتزِيل اللفظ على أكثر مفهوماته احتياط، وهو مشروع⁹¹.

ويعترض عليه بأنه "لم يتأسس في قواعد الشرع أن ما شك في وجوبه وجب الأخذ بوجوبه"⁹². فالاحتياط في عدم إيجاب شيء لم يوجب الشرع.

3- أن الأخذ بأكثر ما ينطلق عليه اللفظ أخذٌ بأكثر ما قيل أو أخذ بالأثقل.

ويعترض على هذين الاستدلاليين بمثل ما اعترض على من تمسك بالأقل أو الأخف في القول الأول.

4- أنه تقرر في اللغة "لو قال لغلّامه كُلْ، فأكل لقمة واحدة لا يكون ممثلاً للأمر. وإذا لم يحمل على أدنى ما ينطلق عليه الاسم وجب أن يحمل على جنس ما ينطلق عليه الاسم؛ لأن ما لا يحمل على الخصوص يحمل على العموم؛ لأن القول بالعموم في كل ما يمكن فيه القول واجب"⁹³.

واعترض عليه بأن قوله "صم وكل واشرب وادخل واشتر، وقوله صلاة وصوما نكرة في الإثبات. وأجمع أهل اللغة أن النكرة في الإثبات تخص ولا تعم؛ فافتضى وجود ما سمي صلاة وصوما أو دخولا وخروجاً أو شرباً أو أكلاً"⁹⁴.

الفرع الرابع: الترجيح.

الراجح القول الأول؛ لمجموع أدلتهم التي منها البراءة وهي أقوى من الاحتياط في هذه الجزئية، ولقوة أجوبتهم على الاعتراضات الموجهة إليها، وما كان من الاعتراضات على بعض الصور فإنه مشمول بدليل آخر.

⁹¹ قال الطاهر بن عاشور: "الخلاف في الأخذ بأوائل الأسماء أو أواخرها وهي مسألة ترجع إلى إعمال دليل الاحتياط". التحرير والتنوير: 116/2.

وينظر: الحصول للرازي: 43/5، شرح تنقيح الفصول: ص 127، التمهيد للإسنوي: ص 263.

⁹² غياث الأمم في التياث الظلم لأبي المعالي الجويني: ص 326.

⁹³ قواطع الأدلة في الأصول السمعاني: 116/1.

⁹⁴ المصدر نفسه: 118/1.

وعلى هذا فإذا ورد مطلق في نصوص الشرع أو في ألفاظ المكلفين فلا يكون مجملاً⁹⁵، بل يكون ظاهراً في أقل ما ينطلق عليه اسمه، مع احتمال بيان الشرع للزيادة أو تصريح المكلف أنه أراد أكثر من ذلك؛ فيحدّد ويؤخذ بالزائد. وقد يُتنازع في القول بمقتضى المبيّن أو في اعتبار النية، لا في أصل القاعدة. والله أعلم.

قال ابن الهمام الحنفي: "وكذا السجود بقوله تعالى: {ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا} [الحج: 77]. ولا إجمال فيهما ليفتقر إلى البيان، ومسماهما يتحقق بمجرد الانحاء ووضع بعض الوجه مما لا يعد سخرية، مع الاستقبال"⁹⁶.

وقال الجصاص الحنفي: "المحمل على ضربين. أحدهما: ما لا يعلم معناه من لفظه ولا يمكن استعمال شيء منه فيما علق به الحكم، نحو قوله تعالى: {وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ} [الأنعام: 141]... والضرب الآخر منه: ما يمكن استعمال حكمه في أقل ما يتناوله لفظه، وقد يجوز أن يراد به أكثر منه، فينتظم الجملة حينئذ معنيان :

أحدهما : لزوم استعمال الحكم في أقله.

والآخر : أن الزيادة على الأقل موقوفة على البيان ، فمتى ورد البيان بمقدار أكثر مما تضمن اللفظ وجوبه بينا أن ذلك كان مراداً باللفظ الأول، وذلك نحو أن يطلق لفظ الأمر من غير ذكر المأمور به نحو قوله صلوا وصوموا وحجوا ونظائره ... "ثم أشار إلى مذهب المتأخرين من الحنفية. ثم قال: "والصحيح عندنا هو القول الأول، وهو عندي مذهب أصحابنا أيضاً؛ لأن مسائلهم تدل عليه."⁹⁷.

⁹⁵ قال الشوكاني: "لا إجمال في مثل قوله تعالى: [المائدة: 6] ، وإلى ذلك ذهب الجمهور. وذهب الحنفية إلى أنه مجمل، لتردده بين الكل والبعض، والسنة بينت البعض". إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: 730/2. وينظر: فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت للأنصاري: 42/2، نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول للإسنوي مع حاشية المطيعي: 521/1-522.

⁹⁶ شرح فتح القدير لابن الهمام: 307/1.

⁹⁷ الفصول في الأصول: 327/1-334.

وقال محقق الكتاب، د. عجيل جاسم النمشي في الحاشية (5): "لم تورد كتب الأصول التي تحت أيدينا هذا التقسيم الذي أورده الجصاص، وهو تقسيم جيد" الفصول في الأصول: 328/1.

المبحث الثاني: الفرق
بين القاعدة وبعض القواعد
الأصولية اللغوية. وفيه
أربعة مطالب.

- المطلب الأول الفرق بين
القاعدة وبين حمل الكل أو
الكلية على بعض مراتبهما.

- المطلب الثاني: الفرق
بين القاعدة و" المطلق
ينصرف إلى الكامل".

- المطلب الثالث: الفرق
بين القاعدة و"أقل الجمع".

- المطلب الرابع: الفرق
بين القاعدة و"حكم
الزيادة على الواجب".

تمهيد:

مما لفت الانتباه - أثناء ذكر ألفاظ القاعدة في المبحث الأول - أربعة اصطلاحات وهي: الكلي، والمطلق، والاسم، ووجوب الأقل.

- فلفظ: "الحكم المعلق على معنى كلي، هل يقتصر فيه على أدنى المراتب أو على أعلاها؟" لا يظهر معناه إلا ببيان الفرق بين الكلي والكل والكلية والجزئي والجزئية.

- ولفظ: "المطلق عند عدم القرينة، هل يترل على أقل المراتب أو على أكملها؟" فما هي المعاني التي ينتظمها لفظ المطلق؟ وهل كلها من موضوع القاعدة؟

- و"الاسم" هل يشمل اسم الجمع؟

- ولفظ "هل الواجب هو الأخذ بأوائل الأسماء أو بأواخرها؟" ذكر فيه حكم الحمل، وهو الوجوب، فما حكم الزيادة على مقدار الواجب؟

فعقدت هذا المبحث لبيان معاني تلك الكلمات وصلتها بالقاعدة.

المطلب الأول: الفرق بين القاعدة وبين حمل الكل أو الكلية على بعض مراتبهما.

تمهيد:

هذا المطلب تلخيص لما ذكره القرافي في الفروق عند الفرق الحادي والعشرين، وسأقتصر في شرح مفردات هذا المطلب على كتب الأصول والقواعد وإن كان لها تعلق بالمنطق، وذلك طلباً للاختصار، ثم إن الأصوليين قد فاقوا اللغويين والمناطق في مباحثهم المتعلقة بالأصول⁹⁸.

وسيكون هذا المطلب في ثلاثة فروع:

⁹⁸ قال ابن السبكي بعد شرح تلك المصطلحات: "وهذه حقائق يتصورها الذهن فلا ينبغي لأحد إنكارها، ولا أن يقول: إني لا أعرف الكلية؛ فإنه إن جهل هذا الاسم، فلم يجهل أن المرء تارة يحكم على كل فرد بخصوصه وهو الكلية، وتارة يحكم عليه مع غيره وهو الكل". ثم زاد أن القرافي ذكر هذه القواعد ووصفه بالإمامة في المنطق والأصول. رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب لتاج الدين ابن السبكي: 82/3.

الفرع الأول: تعريف الكلّي والجزئي، والكلية والجزئية، والكل والجزء.

الفرع الثاني: حكم حمل كل لفظ على قسيمه في المفردات الثلاث.

الفرع الثالث: استخلاص الفروق.

الفرع الأول: تعريف الكلّي والجزئي، والكلية والجزئية، والكل والجزء⁹⁹.

أولاً: تعريف الكلّي والجزئي.

الكلّي: هو المعنى الذي يشترك في مفهومه كثيرون، أو هو القدر المشترك بين جميع الأفراد، كمفهوم الحيوان في أنواعه والإنسان في أنواعه؛ فإن الحيوان صادق على جميع أفرادهِ. قال القرافي: "واللفظ الدال عليه يسمى مطلقاً، فهو مدلول المطلق، يصدق بفرد واحد في سياق الثبوت نحو: رجل"¹⁰⁰.

والجزئي: هو الشخص من كل حقيقة كلية، أو هو الكلّي مع قيد زائد.

ثانياً: تعريف الكل والجزء.

الكل: هو المجموع الذي لا يبقى بعده فرد، كقولنا: كل رجل منكم يحمل الصخرة. فهذا صادق باعتبار المجموع من حيث هو مجموع، فهو حكم على الهيئة الاجتماعية. قال القرافي: "وهذا وضع له أسماء الأعداد وكل لفظ موضوع لنوع مركب من الجنس والفصل"¹⁰¹.

والجزء: هو ما تركب منه ومن غيره كلٌّ، فهو بعض الكل؛ كالخمس مع العشرة.

ثالثاً: تعريف الكلية والجزئية.

الكلية: هي التي يكون الحكم فيها على كل فرد بحيث لا يبقى فرد، مثل قولنا كل رجل يشبعه رغيفان غالباً، فإنه يصدق باعتبار الكلية، أي كل رجل على حدّته يشبعه رغيفان غالباً، فهذا يصدق من حيث الجميع. واللفظ الدال عليه يسمى عاماً¹⁰².

⁹⁹ ينظر في معاني هذه المصطلحات: شرح تنقيح الفصول: ص 28-30، العقد المنظوم في الخصوص والعموم للقرافي:

145/1-155، التمهيد للإسنوي: ص 297 وما بعدها، الإبهاج (الأزهرية): 81/2-82.

¹⁰⁰ شرح تنقيح الفصول: ص 154، وينظر: التمهيد للإسنوي: ص 297، نفائس الأصول في شرح الحصول

للقرافي: 1757/4، شرح الكوكب المنير: 113/3.

¹⁰¹ شرح تنقيح الفصول: ص 154، وينظر: شرح الكوكب المنير: 113/3

والجزئية: هي الحكم على بعض أفراد الحقيقة من غير تعيين كقولنا: بعض الحيوان إنسان.

الفرع الثاني: حكم حمل كل لفظ على قسيمه في المفردات الثلاث.

- حمل اللفظ الكلي على أدنى مراتب جزئياته لا تكون فيه مخالفة للفظه؛ لعدم دلالة على غير ذلك الجزئي¹⁰³.

- حمل الكل على بعض أجزائه، قال القرافي: "إذا حملنا اللفظ على أقل الأجزاء فقد خالفنا اللفظ؛ فإنه يدل على الجزء الآخر وما أتينا به، ومخالفة لفظ صاحب الشرع لا تجوز"¹⁰⁴.

فالكل لا بد من حضور أجزائه معا بخلاف الكلي¹⁰⁵.

وقال عنه ابن تيمية: "عموم الكل لأجزائه ... كما في قوله تعالى: {فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ} [المائدة: 6]، فإن اسم الوجه يعم الخد والجبين والجبهة ونحو ذلك، وكل واحد من هذه الأجزاء ليس هو الوجه، فإذا غسل بعض هذه الأجزاء لم يكن غاسلا للوجه؛ لانتفاء المسمى بانتفاء جزئه"¹⁰⁶.

¹⁰² ينظر: العقد المنظوم: 154/1، شرح تنقيح الفصول: ص 154، الإبهاج (الأزهرية): 81/2، شرح الكوكب المنير: 113/3.

¹⁰³ ينظر: الفروق: 263/1. (دار السلام)

وهذا على اصطلاح القرافي في الكلي - كما سيأتي - أما باصطلاح المناطق فحمل الكلي على جزئيه ليس بصحيح. فقول القائل: الرجل خير من المرأة، يريد أن هذا الجنس على الجملة خير من هذا الجنس على الجملة، لا أن كل واحد واحد من جزئيات هذا الجنس خير من كل واحد واحد من جزئيات هذا الجنس. ينظر حاشية ابن الشاط (بهامش الفروق): 253/1. (دار الكتب العلمية).

¹⁰⁴ الفروق: 263/1. (دار السلام)

¹⁰⁵ ينظر: البحر المحيط للزركشي: 51/2.

¹⁰⁶ اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم لابن تيمية: 170/1.

وقد جعل ابن تيمية العموم ثلاثة أقسام:

الأول عموم الكل لأجزائه: وهو ما لا يصدق فيه الاسم العام، ولا أفراداه على جزئه.

- حمل الكلية على بعض جزئياتها هو قصر العام على بعض أفرادها ، فإن كان من غير مخصص أو من غير دليل يدل على أن المراد به الخصوص¹⁰⁷، فهو "ترك لظاهر العموم من غير دليل، وهو باطل إجماعاً"¹⁰⁸.

وقد وافق ابنُ الشاط القرافي في هذا التأصيل¹⁰⁹، إلا أنه استدرك عليه تسمية المطلق بالكلي. وساق الاستدراك نفسه في الفرق الحادي والثلاثين، بين قاعدة حمل المطلق على المقيد في الكلي وبين قاعدة حمل المطلق على المقيد في الكلية¹¹⁰.

والفرق بينهما كما قال ابن الشاط: "والمطلق إنما هو الواحد المبهم مما فيه الحقيقة، والكلي هو الحقيقة الواقع فيها الاشتراك"¹¹¹.

فالاستدراك من جهتين:

الجهة الأولى: أن القرافي جعل الكلي ما دل على ماهية بقيد الشيوع والوحدة، وهذا مخالف لصنيع المناطقة.¹¹²

الثاني عموم الجميع لأفراده: وهو ما يصدق فيه أفراد الاسم العام على أحاده
الثالث عموم الجنس لأنواعه: وهو ما يصدق فيه نفس الاسم العام على أفرادها. ينظر اقتضاء الصراط المستقيم:
169/1-173.

¹⁰⁷ التخصيص قصر العام على بعض أفرادها؛ بأن لا يراد منه البعض الآخر.
ويصدق بالعام المخصوص (والعام المخصوص عموم مراد تناولا لا حكما)؛ لأن بعض الأفراد لا يشمل الحكم نظرا
للمخصص، كما يصدق بالعام المراد به الخصوص (والعام المراد به الخصوص عموم غير مراد لا حكما ولا تناولا)،
بل هو كلية استعملت في جزئية، أي فرد منها ومن هنا كان مجازا. ينظر: حاشية العطار على شرح المحلى على جمع
الجوامع: 66/2-75.

¹⁰⁸ الفروق: 264/1. (دار السلام).

¹⁰⁹ قال ابن الشاط: "جميع ما قاله في ذلك صحيح". إدرار الشروق على أنواء الفروق (حاشية ابن الشاط) (بهامش
الفروق): 247/1. (دار الكتب العلمية).

¹¹⁰ حاشية ابن الشاط (بهامش الفروق): 335/1. (دار الكتب العلمية).

¹¹¹ المصدر نفسه: الجزء والصفحة نفسهما.

ويجاب بأن هذا المعنى لا يخفى على مثل القرافي، وقد عرّفه بدون قيد في بعض كتبه¹¹³، وقد يكون صنيعه في الفروق اصطلاحاً خاصاً به ولا مشاحة في الاصطلاح، وهذا ما ذكره ابن الشاط نفسه بعد استدراكه في الفرق "31" قائلاً: "فإن أراد به الواحد غير المعين وهو المطلق فلا مشاحة"¹¹⁴.

فالقرافي يتحدث عن كليّ في الأحكام الشرعية، وهذه إنما تتعلق بالماهية باعتبار وجودها في ضمن الأفراد، لا باعتبار أنها مفهومات ذهنية وأمور عقلية¹¹⁵.

الجهة الثانية: ظنّ ابن الشاط أن المطلق عند القرافي ما دل على الماهية من حيث هي هي¹¹⁶، فاستدرك عليه بأن المطلق هو الواحد المبهم مما فيه الحقيقة¹¹⁷.

والمعنى الثاني هو مذهب القرافي، حيث قال مستدركا على تاج الدين الأرموي - صاحب الحاصل من المحصول - في تفريقه بين المطلق والنكرة: "وقوله: إن كان للماهية بوحدة غير معينة، ففرّق بين المطلق والنكرة؛ وهذا غير معقول في اصطلاح النحاة والأصوليين... فهذا الفرق الذي أشار إليه لا يساعد عليه الاصطلاحات"¹¹⁸.

¹¹² ينظر: معيار العلم في فن المنطق لأبي حامد الغزالي: ص 44، مدخل إلى علم المنطق د. مهدي فضل الله: ص 49.

¹¹³ العقد المنظوم: 145/1.

¹¹⁴ حاشية ابن الشاط (بهامش الفروق): 337/1. (دار الكتب العلمية).

¹¹⁵ شرح القواعد الفقهية للزرقا: ص 323، حاشية العطار على شرح الحلي: 146/2-147.

¹¹⁶ وهذا مذهب الرازي والغزالي وابن السبكي. ينظر: المحصول للرازي: 314/2، المستصفى من علم الأصول للغزالي: 94/1، جمع الجوامع: ص 53، البحر المحيط للزركشي: 413/3.

¹¹⁷ وهذا مذهب الآمدي وابن الحاجب ينظر: الإحكام في أصول الأحكام: 5/3، مختصر المنتهى مع رفع الحاجب:

366/3، البحر المحيط للزركشي: 414/3.

¹¹⁸ نفائس الأصول: 1756/4-1757.

وهذا ما أكدّه الخطاب في قوله: "فعند القرافي أن النكرة والمطلق سواء، وهكذا قال الآمدي وابن الحاجب، وعند السبكي أن اللفظ في المطلق والنكرة واحد والفرق بينهما بالاعتبار، فإن اعتُبرت في اللفظ دلالاته على الماهية بلا قيد سمي مطلقاً واسم جنس، وإن اعتُبرت دلالاته على الماهية مع قيد الوحدة الشائعة سمي نكرة"¹¹⁹.

الفرع الثالث: استخلاص الفروق.

- أقل وأكثر ما ينطلق عليه الاسم هي حمل الكلّي على بعض جزئياته إما أدناها أو أعلاها، فإذا ترجح للباحث أحد الطرفين اعتبره أصلاً.
- حمل الكل على بعض أجزاءه خلاف الأصل، ولا يعدل عن الأصل إلا لقرينة¹²⁰.
- حمل الكلية على بعض جزئياتها خلاف الأصل، ولا يعدل عن الأصل إلا لقرينة

121.

¹¹⁹ مواهب الجليل لشرح مختصر خليل للخطاب الرعي: 4/430.

¹²⁰ كقوله: {جَعَلُوا أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ} [نوح: 7]. أي أناملهم، "وأطلق اسم الأصابع على الأنامل على وجه المجاز المرسل بعلاقة البعضية، فإن الذي يُجعل في الأذن الأتمة لا الأصبع كلّ، فعُبر عن الأنامل بالأصابع للمبالغة في إرادة سد المسامع؛ بحيث لو أمكن لأدخلوا الأصابع كلها". التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور: 195/29.

¹²¹ أمثلة العام المخصوص مشهورة، حتى قيل ما من عام إلا وقد خص. ومن أمثلة العام المراد به الخصوص قوله: {وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصَارَى عَلَى شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصَارَى لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَى شَيْءٍ} [البقرة: 113].

فـ"شيء" نكرة في سياق النفي، والشيء الموجود هنا مبالغة أي ليسوا على أمر يعتد به، فالصيغة صيغة عموم، والمراد بها في مجاري الكلام نفي شيء يعتد به، فهي مستعملة مجازاً كالعام المراد به الخصوص. ينظر: التحرير والتنوير: 676/1.

المطلب الثاني: الفرق بين القاعدة وقاعدة "المطلق ينصرف إلى الكامل".

تمهيد:

نُقل عن الحنفية أن المطلق من الألفاظ ينصرف إلى الكامل من المعاني. وفي هذا التعبير كلمات يستحسن الوقوف عندها، وهي: المطلق، ونسبة الأخذ بالأكثر للحنفية، ثم بيان علاقة هذه المعاني بقاعدة أقل ما ينطلق عليه الاسم.

فيكون هذا المطلب في أربعة فروع:

الفرع الأول: تعريف المطلق.

الفرع الثاني: مراتب المطلق.

الفرع الثالث: مراد الحنفية بالمطلق ينصرف إلى الكامل.

الفرع الرابع: استخلاص الفروق.

الفرع الأول: تعريف المطلق:

المطلق لغة:

"طلق: الطاء واللام والقاف أصل صحيح مطرد واحد، وهو يدل على التخلية والإرسال... وامرأة طالق: طلقها زوجها... وأطلقت الناقة من عقالها وطلقتها فطلقت"

122

المطلق في الاصطلاح: قال ابن الحاجب: "المطلق ما دل على شائع في جنسه"¹²³.

¹²² معجم مقاييس اللغة: 420/3-421.

¹²³ مختصر المنتهى مع رفع الحاجب: 366/3. وينظر الإحكام: للآمدي: 5/3، فواتح الرحموت: 379/1. وقد سبق أن للعلماء مذهبين في تعريف المطلق: الأول باعتبار الأفراد الموجودة في الخارج وهو مدلول التعريف السابق، والثاني باعتبار الماهية وهي مفهوم عقلي؛ لذا قال ابن السبكي في تعريف المطلق: "اللفظ الدال على الماهية بلا قيد" جمع الجوامع: ص 53.

ويلاحظ أن المعنى اللغوي للمطلق استعير للمعنى الاصطلاحي، فقولنا: حيوان مطلق؛ إذا خلا من قيد يمنعه الحركة والانتشار بين أفراد جنسه، وإذا ورد في ألفاظ الشارع لفظ مطلق، مثل "أعتق رقبة" كانت هذه الرقبة شائعة في جنسها شيوع الحيوان المطلق بحركته الاختيارية. وإذا قال الشارع: "أعتق رقبة مؤمنة"، كانت هذه الصفة -وهي مؤمنة- بالنسبة للرقبة كالقيد المانع للحيوان من الحركة الاختيارية¹²⁴.

الفرع الثاني: مراتب المطلق.

الأفراد التي يشملها المطلق على البديل إما أن تتساوى في المعنى فهي متواطئة¹²⁵، وهذه مادامت متساوية فيخرج المكلف من العهدة بأيٍّ منها. وإما أن تختلف في القوة والشدة فهي مشككة¹²⁶، فهل يخرج المكلف من العهدة بأدناها أو يتعين أعلاها؟ وهذا هو موضوع القاعدة محل البحث. لكن بعض الألفاظ كاللمسين والشفقين وحدّ اليد ألفاظٌ مشتركة¹²⁷، وهي مع ذلك من موضوع القاعدة¹²⁸.

¹²⁴ ينظر: نزهة الخاطر العاطر لابن بدران: 165/2.

¹²⁵ المتواطئ: هو اللفظ الموضوع لمعنى كلي مستوٍ في محالّه. شرح تنقيح الفصول: ص 31، تقريب الوصول إلى علم الأصول لابن جزى: ص 51.

¹²⁶ المشكك: هو اللفظ الموضوع لمعنى كلي مختلف في محالّه. شرح تنقيح الفصول: ص 30.

والعلاقة بينهما أنهما من نسبة أفراد الكلي. ينظر حاشية ابن عاشور: 33/1. وينظر: حاشية ابن عاشور: 33/1، منهج التحقيق والتوضيح لحل غوامض التنقيح لمحمد جعيط (حاشية جعيط): 62/1، نفائس الأصول: 603/2. إتحاف ذوي البصائر: 225/1 وما بعدها.

¹²⁷ المشترك هو اللفظ الموضوع لكل واحد من معنيين فأكثر كالعين. شرح تنقيح الفصول: ص 30.

¹²⁸ قال الطاهر بن عاشور: "ومن صورها (أي القاعدة) في أحد معنيي الاسم المشترك في معنيين متفاوتين". حاشية ابن عاشور: 183/1.

قال القرافي: "لفظ الشفق موضوع للحمرة والبياض، وهما ضدان، فيكون مشتركا... والحمرة أرق وأصفى من الظلمة، والبياض أصفى من الحمرة، فيكون على هذا مشككا"¹²⁹.

فكل اسم دل على معانٍ يزيد بعضها على بعض كان من موضوع القاعدة، سواء كان مطلقاً أو مشتركاً¹³⁰. ويبيّن هذا المعنى الطاهر بن عاشور قائلاً: "حملُ المطلق على أقل ما يدل عليه قد ذكرت في باب المطلق، ومسألة حمل غير المطلق على أقل معناه لما لم يجدوا لها باباً يخصها ذكروها في باب الأوامر، بعنوان كون الاسم متعلق الأمر"¹³¹. وعلى هذا فإذا كان مراد الزركشي (ومن عبّر بتعبيره) بالمطلق معناه اللغوي -الذي هو الإرسال والتخلية- فهذا يشمل المشكك والمشارك، وإن كان المراد منه المعنى الاصطلاحي ففيه قصور.

الفرع الثالث: مراد الحنفية بلفظ: المطلق ينصرف إلى الكامل.

¹²⁹ العقد المنظوم: 555/1.

وفي قوله " يكون مشككا" تسامح؛ لأن المشكك يباين المشترك، وما سمي كذلك إلا لأن الناظر يشك فيه هل هو من قبيل المتواطئ أو من قبيل المشترك والمشارك يوافق المتواطئ في كونه لفظاً واحداً يطلق على معان، وبخالفه في كون هذه المعاني =

= مرتبطة بمعنى عام. فإن كانت هذه المعاني متفاوتة في القوة والشدة كان مشككا؛ ولذلك فمن نظر إلى المشكك باعتبار إطلاقه على المختلفات متفاوتة قال هو مشترك. ومن نظر إلى أن مسماه واحد قال هو متواطئ.

ينظر: المستصفى: 97/1-98، البحر المحيط للزركشي: 51/2-52، المهذب في أصول الفقه المقارن: 1114/3. ومراد القرافي بالمشارك المشكك، أنه مشترك ذو مراتب بعضها أقوى من بعض.

¹³⁰ قال القرافي: "إذا كان اللفظ مشتركاً بين الكل والجزء لا يكون مجعلاً في الجزء..." نفائس الأصول: 573/2.

¹³¹ حاشية ابن عاشور: 184/1.

قال الزركشي : "المطلق عند عدم القرينة يتزل على أقل المراتب؛ ولهذا لو باع عبدا بشرط أنه كاتب اكتفى منه بما يطلق عليه ... وقالت الحنفية: المطلق من الألفاظ ينصرف إلى الكامل من المعاني"¹³².

وهذه النسبة إما أن تكون مأخوذة من تصريحهم، وإما أن تكون تخريجا على فروعهم. - فإن كانت من تصريحهم، ففي التعميم تسامح؛ لأنه قد سبق في مبحث ألفاظ القاعدة النقل عن بعض الحنفية أن العبرة بأدنى ما يتناوله الاسم¹³³، وثقل عن بعضهم خلاف ذلك، ومنه:

قول الزيلعي: "لا بد من نقصان عدد الجلد في التعزير عن الحد، وذلك يحصل بنقصان سوط عن الأربعين؛ لأنه قال -عليه الصلاة والسلام-: «من بلغ حدا»¹³⁴ بلفظ النكرة، فيتناول أدنى ما ينطلق عليه اسم الحد، وهو الأربعون؛ لأنه أدنى حد العبد في القذف...."¹³⁵ وهذا عند أبي حنيفة.

وقال الكاساني: "إلا أن أبا يوسف -رحمه الله- صرف الحد المذكور في الحديث على الأحرار، وزعم أنه الحد الكامل لا حد المماليك؛ لأن ذلك بعض الحد وليس بحد كامل، ومطلق الاسم ينصرف إلى الكامل"¹³⁶.

¹³² المنشور في القواعد: 180/3، وينظر: **تخريج الفروع للزنجاني: ص58**، موسوعة القواعد الفقهية: 669/11.

¹³³ ينظر ص: 9 من هذه المذكرة.

¹³⁴ طرف حديث وتماه: "من بلغ حدا في غير حد فهو من المعتدين". عن النعمان بن بشير . رواه البيهقي في السنن الكبرى: كتاب الأشربة والحد فيها، باب ما جاء في التعزير، رقم: (17584)، 567/8. وقال: "والحفوظ هذا الحديث مرسل". ينظر: نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية للزيلعي: رقم: (5621)-354/3.

¹³⁵ تبين الحقائق شرح كتر الدقائق لفخر الدين الزيلعي: 637/3.

¹³⁶ بدائع الصنائع: 64/7.

فعللوا اختلاف أبي حنيفة وأبي يوسف في ذلك الفرع على الأخذ بالأدنى أو بالكامل من مدلول اللفظ، وبالمقابلة بينهما يظهر أنه يُقصد بقولهم: "مطلق الاسم ينصرف إلى الكامل" الأخذ بأكثر ما ينطلق عليه الاسم.

وقال الزيلعي: "وقال القدوري إن الصحيح من مذهب أبي حنيفة أن ما يتناوله اسم القرآن يجوز ... وهذا أقرب إلى القواعد الشرعية فإن المطلق ينصرف إلى الأدنى، على ما عرف في موضعه"¹³⁷.

فاعترض عليه ابن نجيم قائلا " وفيه نظر، بل المطلق ينصرف إلى الكامل في الماهية"¹³⁸.

وأجاب ابن عابدين بقوله: "قد يجاب بأن المراد المطلق في باب الأمر والنهي ينصرف إلى الأدنى؛ بمعنى أن العبد يخرج عن عهدة التكليف به؛ لأنه المتحقق، وأما الأعلى الكامل فيحتاج إلى دليل خاص؛ ولذا اكتفى في الأمر بالسجود والركوع بما يتحقق فيه أصلهما دون توقف على الكامل منهما، وإلا كانت الطمأنينة فرضا لا واجبة. تأمل"¹³⁹.

وقال في موضع آخر ردّا على ابن نجيم: "قلت: وهو مدفوع بأن براءة الذمة لا تتوقف على الكامل ..."¹⁴⁰.

والحصل من هذه النقول أن الحنفية اختلفوا بين أخذ بالأقل وأخذ بالأكثر.

– وإن كانت النسبة مأخوذة من فروعهم، فينظر:

¹³⁷ تبين الحقائق : 332/1.

¹³⁸ البحر الرائق مع حاشية بن عابدين: 591/1.

¹³⁹ حاشية ابن عابدين (منحة الخالق على البحر الرائق): 591/1.

وقوله "المطلق في باب النهي"، فيه تسامح؛ لأن باب النهي متعلق بالعمومات فلا تبرأ الذمة إلا باجتناب الكل لا باجتناب الأدنى فقط. ينظر: الفروق (الفرق 31 بين قاعدة حمل المطلق على المقيد في الكلي وبين قاعدة حمل المطلق على المقيد في الكلية وبينهما في الأمر والنهي والنفي) : 327/1 وما بعدها. (دار السلام).

¹⁴⁰ رد المختار على الدر المختار: 256/2.

هل هي مأخوذة من ذلك الفرع (أي: شرط الكتابة الذي مثل به الزركشي) فالحنفية أيضا يقولون به.

قال ابن نجيم: "وفي الذخيرة: قال محمد في الزيادات: فإن قبضه المشتري فوجده كاتباً أو خبازاً على أدنى ما ينطلق عليه الاسم لا يكون له حق الرد، لا النهاية في الجودة. ومعنى أدنى ما ينطلق عليه الاسم أن يفعل من ذلك ما يسمى به الفاعل خبازاً أو كاتباً"¹⁴¹.

أو هي مأخوذة من فرع قالوا فيه بأكثر ما ينطلق عليه الاسم، فهذا قد يكون مذهباً لبعضهم فلا يصح التعميم كذلك.

وقد يكون استثناء مع التسليم بالأصل:

فقد أخذ المالكية بوجوب التعميم في مسح الرأس، وهو أكثر ما ينطلق عليه الاسم¹⁴².
وشرط الشافعية أنفسهم في خطبة الجمعة الكمال؛ بأن تشتمل على حمد الله والصلاة على الرسول ﷺ، وقراءة آية أو بعض آية، والوصية بتقوى الله¹⁴³، بينما ذهب أبو حنيفة إلى أنه يجزئ تحميدة أو تهليلة أو تسبيحة، أخذاً بأقل ما ينطلق عليه اسم الذكر في قوله تعالى: {فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ} [الجمعة: 9].¹⁴⁴

فلا تخرج الأصول من فرع واحد، فقد يأخذ إمام بالأقل، ثم يترك أصله في جزئية لمعارض أقوى عنده، ولا يسمى هذا تناقضاً كما فعل ابن الفخار إذ قال: "وإن كنت على مذهب أبي حنيفة، فقد وافقنا في تفرق الكلام دون الأبدان، وناقض هذا الأصل... وعلق حكم صلاة العشاء بآخر الشفيعين"¹⁴⁵.

¹⁴¹ البحر الرائق شرح كثر الدقائق مع حاشية ابن عابدين: 38/6، شرح فتح القدير: 307/6.

¹⁴² ينظر: بداية المجتهد: 39/1.

¹⁴³ ينظر: المجموع: 385/4 وما بعدها.

¹⁴⁴ ينظر: البحر الرائق: 261/2.

¹⁴⁵ الانتصار لأهل المدينة: ص 116.

وإلا لزم نسبة التناقض إلى المالكية والشافعية أيضا، وهذا ما فعله ابن حزم حيث قال:
"مرة تحملون اللفظ على كل ما يقتضيه، ومرة على بعض ما يقتضيه بالدعوى والهوس"¹⁴⁶.
والحاصل أن قول الحنفية "المطلق ينصرف إلى الكامل" يحتاج إلى مزيد تتبع¹⁴⁷، من
جهة القائلين به؛ فلا يصح التعميم، ومن جهة المعنى فينظر هل هو جريان على الأصل أو
استثناء؟

الفرع الرابع: استخلاص الفروق.

- التعبير بالمطلق في هذا الباب غير دقيق، إذ لا يمنع دخول المتواطئ ولا يجمع المشترك
ذي المراتب.
- ولهذا فالتعبير بأكثر ما ينطلق عليه الاسم أسلم من قولهم: المطلقُ يحمل على
الكامل.

¹⁴⁶ الخلى: 172/2. وهو نفسه حمل الشفق على أول معانيه وهو الحمرة: 192/3-193، وأخذ بأقل ما ينطلق
عليه الاسم في مقدار الكسوة في الكفارة: 74/8، ثم استدرك وحملها على الساتر قائلا: "ثم تدبرنا هذا فرأينا
ضرورة أن الكسوة على الإطلاق منافية للعري... فوجب ضرورة أن لا تكون الكسوة إلا عامة لجميع
الجسم" 75/8. كما أخذ بأكثر ما ينطلق عليه اسم النكاح فيما تحل به المطلقة ثلاثا: 177/10. فإن قيل: هذا ليس
تناقضا ولا هوسا، وإنما اتبع الدليل. فيقال فلا فرق إلا من جهة اعتبار الدليل، وذلك شيء خارج عن تقرير أصل
المسألة.

¹⁴⁷ قال أحمد بن قودر الملقب بقاضي زاده: "المقدمة القائلة (إن المطلق ينصرف إلى الكامل) شائعة في ألسنة الفقهاء
وكتب أصحابنا، لكنها مخالفة في الظاهر لما تقرر في أصول أئمتنا من أن حكم المطلق أن يجري على إطلاقه، كما أن
المقيد يجري على تقييده فتأمل في التوفيق". نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار (وهي تكملة فتح القدير):
151/10.

المطلب الثالث: الفرق بين القاعدة وقاعدة "أقل الجمع" .

تمهيد:

دفعني لعقد هذا المطلب تعبير ابن رشد عن قاعدة "أقل الجمع" بقوله: "أقل ما ينطلق عليه اسم الجمع" في موضعين من كتابه. فرمما أدى التشابه في اللفظ إلى وقوع اللبس بين القاعدتين.

بل هذا ما فعله صاحب كتاب "بداية المجتهد ودوره في تربية ملكة الاجتهاد"، حيث أشار إلى قاعدة أقل ما ينطلق عليه الاسم؟¹⁴⁸ وذكر فروعها، وعدّ ضمنها فرعين:

الأول: مقدار الجماعة التي تجزئ في الجمعة؛ لأن ابن رشد قال: "وسبب اختلافهم في هذا اختلافهم في أقل ما ينطلق عليه اسم الجمع".¹⁴⁹

الثاني: أقل ما يحجب الأم من الثلث إلى السدس من الإخوة ، لأن ابن رشد قال أيضا: "والخلاف آيل إلى أقل ما ينطلق عليه اسم الجمع".¹⁵⁰

وسأبين الفرق بين القاعدتين من خلال أربعة فروع:

الفرع الأول: تعريف مسألة أقل الجمع.

الفرع الثاني: مظاهرها في كتب الأصول:

الفرع الثالث: أقوال أهل العلم وأدلتهم في الأخذ بها.

¹⁴⁸ بداية المجتهد ودوره في تربية ملكة الاجتهاد (رسالة دكتوراه)، إعداد: الطالب الباحث: محمد بولوز، إشراف:

أ.د. أحمد البوشنيحي، جامعة محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس، المغرب، (2006م/2007م)،

636/2.

¹⁴⁹ بداية المجتهد: 296/1

¹⁵⁰ المصدر نفسه: 516/2.

الفرع الخامس: استخلاص الفروق.

الفرع الأول: تعريف مسألة أقل الجمع.

قال القرافي: "معنى قول العلماء أقل الجمع اثنان أو ثلاثة، معناه: أن مسمى الجمع مشترك فيه بين رتب كثيرة، وأقل مرتبة يصدق فيها المسمى هي الاثنان، فيصير معنى الكلام: أقل مراتب مسمى الجمع اثنان أو ثلاثة"¹⁵¹.

الفرع الثاني: مظاهرها في كتب الأصول:

تذكر في مباحث العام في مواضع:

الأول: في ألفاظ العموم، إذ من ألفاظه الجمع المحلي بالألف واللام، ويبحث معه هل يفيد الجمع المنكر العموم أو يحمل على أقل الجمع؟¹⁵².

الثاني: اللفظ العام إذا تعذر حمله على مقتضاه، فإنه يحمل على أقل الجمع¹⁵³.

الثالث: القدر الذي ينتهي إليه التخصيص، فيه أقوال منها أنه ينتهي إلى أقل الجمع¹⁵⁴.

الفرع الثالث: أقوال أهل العلم وأدلتهم في الأخذ بها.

¹⁵¹ شرح تنقيح الفصول: ص 185.

¹⁵² شرح اللمع: 330/1، إحكام الفصول في أحكام الأصول للباقي: 248/1، الإبهام (الأزهرية): 115/2.

¹⁵³ قال الشيرازي: "وإذا ورد الجمع المنكر، أو المعروف ودل دليل على أنه لم يرد به الجنس فأقل ما يحمل عليه ثلاثة..." شرح اللمع: 330/1.

¹⁵⁴ ينظر: شرح اللمع: 342/1، إحكام الفصول: 254-255، التمهيد للكلوذاني: 131/2، المستصفي:

311/3، نهاية السؤل مع حاشية المطيعي: 385/2، الإبهام (الأزهرية): 127/2، أقل الجمع عند الأصوليين وأثر الاختلاف فيه للدكتور عبد الكريم النملة: ص 271.

أورد الدكتور عبد الكريم النملة في كتابه "أقل الجمع" في المسألة ثمانية أقوال¹⁵⁵، وأشهرها قولان:

القول الأول أن أقل الجمع ثلاثة:

وهو مذهب عثمان بن عفان وابن عباس¹⁵⁶، وأبي حنيفة¹⁵⁷، ومشهور مذهب مالك¹⁵⁸، وظاهر مذهب الشافعي¹⁵⁹، ونص أحمد¹⁶⁰، وابن حزم¹⁶¹، وأكثر المالكية والشافعية والحنابلة¹⁶².

من أدلتهم:

1- عن شعبة ، مولى ابن عباس، عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه دخل على عثمان بن عفان رضي الله عنه فقال: « إِنَّ الْأَخَوَيْنِ لَا يَرُدَانِ الْأُمَّ عَنْ الثُّلَثِ، قَالَ اللَّهُ : { فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ } [النساء: 11]، فالأخوان بلسان قومك ليسا بإخوة ». فقال عثمان بن عفان: « لا أستطيع أن أرُدَّ ما كان قبلي وَمَضَى فِي الْأُمُصَارِ وتوارث به الناس¹⁶³ ».

¹⁵⁵ أقل الجمع عند الأصوليين: ص 6-7.

¹⁵⁶ البحر المحيط للزركشي: 137/3.

¹⁵⁷ الأصول: 370/2، شرح تنقيح الفصول: ص 182، الإمهاج (الأزهرية): 130/2، وذكر الدكتور عبد الكريم النملة أنه لم يجد في كتب الحنفية من صرح بهذه النسبة. أقل الجمع: ص 73.

¹⁵⁸ أحكام الفصول: 255/1، أصول فقه الإمام مالك، أدلته النقلية لعبد الرحمن الشعلان: 493/1.

¹⁵⁹ البرهان في أصول الفقه للجويني: 349/1، البحر المحيط للزركشي: 137/1.

¹⁶⁰ التمهيد للكلوذاني: 58/2، المسودة في أصول الفقه لآل تيمية: ص 149.

¹⁶¹ الأحكام: 2/4.

¹⁶² ينظر: أحكام الفصول: 255/1، البحر المحيط للزركشي: 137/1، أقل الجمع: ص: 90-91.

¹⁶³ أخرجه الحاكم في المستدرک واللفظ له: كتاب الفرائض ، رقم: (8041)، 482/4. وقال صحيح على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي.

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى: كتاب الفرائض، باب فرض الأم، رقم: (12297)، 373/6.

وجه الدلالة أنهما صحابييان من أهل اللسان وأرباب الفصاحة، ذكر أحدهما أن أقل الجمع في اللغة ثلاثة وأقره الآخر على ذلك، إلا أنه احتج بأن إطلاق الإخوة على الاثنين فصاعداً في هذه الجزئية كان إجماعاً.¹⁶⁴

واعترض على هذا الأثر بعدة اعتراضات¹⁶⁵؛ منها ضعف الأثر.

قال ابن كثير: "وفي صحة هذا الأثر نظر"¹⁶⁶.

2- ومن أقوى الأدلة أن ما فوق الاثنين هو المتبادر إلى الفهم من صيغة الجمع¹⁶⁷.

القول الثاني أن أقل الجمع اثنان.

نسب للملك وابن الماجشون¹⁶⁸، وداود¹⁶⁹.

من أدلتهم:

1- قوله تعالى: {إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا} [التحریم: 4].

ونقل ابن السبكي عن الجويني أنه قال: "هذه الآية أقوى الآيات في الدلالة على الخصوم"¹⁷⁰.

واعترض بأن هذا "ليس من هذا الباب، بل القاعدة العربية أن كل شيء أضيف إلى شيء هو بعضه، ليس في الجسد منه إلا واحد، فيه ثلاث لغات لإفراد... والتثنية والجمع..."¹⁷¹.

¹⁶⁴ ينظر: شرح اللمع: 331/1، المغني: 19/9.

¹⁶⁵ ينظر: أقل الجمع: ص 99-108.

¹⁶⁶ تفسير ابن كثير: 165/2/1. وعلمته ضعف شعبة مولى ابن عباس، ينظر: ميزان الاعتدال في نقد الرجال

للذهبي: ترجمة رقم: 3701، 464/2.

¹⁶⁷ إحكام الفصول: 257/1، أقل الجمع: ص 120.

¹⁶⁸ إحكام الفصول: 255/1، شرح تنقيح الفصول: ص 182.

¹⁶⁹ الإجماع (الأزهرية): 130/2.

¹⁷⁰ الإجماع (الأزهرية): 131/2. ولفظه عند الجويني: "وأقوى الآيات عليهم". التلخيص: 175/2.

2- وعن زيد بن ثابت أنه كان يقول: «الإخوة في كلام العرب أخوان فصاعداً»¹⁷².

واعترض بأن هذا الأثر ضعيف فيه عبد الرحمن بن أبي الزناد. قال أحمد بن حنبل: مضطرب الحديث، وقال يحيى بن معين: ليس بشيء¹⁷³.

الترجيح:

الراجح قول الجمهور أن أقل الجمع ثلاثة؛ لقوة أدلتهم وأجوبتهم على الاعتراضات التي وجهت إليها¹⁷⁴.

الفرع الرابع: استخلاص الفروق.

- أقل الجمع من مباحث العام والخاص¹⁷⁵، وأقل ما ينطلق عليه الاسم من دلالة الاسم المفرد.

- أقل الجمع يتعين فيها الحمل على الأدنى: اثنان أو ثلاثة، أما "أقل ما ينطلق عليه الاسم" فالحمل متردد بين الأدنى والأعلى¹⁷⁶.

¹⁷¹ نفائس الأصول: 4/1862، وينظر البرهان: 1/350، أقل الجمع: ص189.

¹⁷² أخرجه الحاكم في المستدرک: کتاب الفرائض، رقم: (8042)، 4/482-483.

¹⁷³ ميزان الاعتدال: ترجمة رقم: 4908، 3/289.

¹⁷⁴ ينظر: أقل الجمع: ص 259-261.

¹⁷⁵ فهي إما عام مخصوص إلى أقل قدر مختلف فيه.

وإما عام أريد به الخصوص.

وإما جمع منكر؛ وهذا من مباحث العام عند من لا يشترط الاستغراق، أو من مباحث الخاص من جهتين: الأولى لأنه من العام الذي دلت القرينة على أن المراد به الخصوص. والثانية لأنه مطلق، فرجال في الجمع كرجل في الوجدان؛ لأن رجلا معناه طائفة منهم، فيصدق على كل جماعة جماعة على البدل. ينظر: التقرير والتحبير لابن أمير الحاج: 1/229، شرح التلويح على التوضيح: 1/57.

¹⁷⁶ فتمثيل القراني بالإقرار بالدنانير لا يتخرج على هذه القاعدة، ومثلها الصحيح: كقوله: "له عندي شيء"، فقيل لو فسره بتمرة أو كسرة قبل منه، وقيل لا يقبل إلا فيما له قدر، وقيل لا يقبل تفسيره إلا بمكيل أو موزون". ينظر: تفسير القرطبي: 21/421-423.

- أقل الجمع كـ"كلية" تحمل على أقل جزئياتها ولا بد، لتعذر الاستغراق لكن هل الأقل اثنان أو ثلاثة؟ أما أقل ما ينطلق عليه الاسم فموضوعها كلي له جزئيات متفاوتة هل يحمل على أدناها أو على أعلاها؟

- فهما قاعدان متباينتان ليس بينهما أي علاقة إلا في التعبير، فقولهم: "أقل ما ينطلق عليه اسم الجمع" يشبه "أقل ما ينطلق عليه الاسم" من حيث اللفظ.

المطلب الرابع: الفرق بين القاعدة وقاعدة "حكم الزيادة على الواجب".

تمهيد:

لا يزال العبد يتقرب إلى الله بالنوافل حتى ينال محبته ورضاه، والنفل هو الزيادة على الواجب.

وليست كل زيادة مستحبة، بل يختلف حكمها بحسب اختلاف الواجب من حيث التحديد والانفكاك وعدمهما.

فالزيادة على الواجب المحدد أقسام:

الأول: إذا لم يمكن انفكاك الواجب عن الزيادة كغسل جزء من الرأس مع الوجه، وصوم جزء من الليل، فهذه الزيادة واجبة؛ لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب¹⁷⁷.

الثاني: أن تتميز الزيادة وتنفصل، فهي نافلة مستحبة¹⁷⁸.

الثالث: ألا تتميز الزيادة، كالزيادة على مقدار الصاع، وإخراج البعير بدل الشاة في الزكاة، والوفاء بالأعلى بدل الأدنى في النذور، فللعلماء في هذه الزيادات مذاهب شتى، بين التحريم والكراهة والاستحباب¹⁷⁹.

¹⁷⁷ ينظر: البحر المحيط للزركشي: 238/1، إتحاف ذوي البصائر بشرح روضة الناظر: 472/1.

¹⁷⁸ ينظر: تقرير القواعد وتحرير الفوائد (قواعد ابن رجب) لابن رجب الحنبلي: 17/1، شرح مختصر الروضة: 348/1، القواعد والفوائد الأصولية: ص 105.

أما الزيادة على الواجب غير المحدد:

إذا تقرر أن الواجب فيه أقل ما ينطلق عليه الاسم، فهل توصف الزيادة بالوجوب أو بالاستحباب فقط؟¹⁸⁰.

هذا ما سأتناوله في هذا المطلب في أربعة فروع.

الفرع الأول: مظان المسألة.

الفرع الثاني: أقوال العلماء وأدلتهم.

الفرع الثالث: ثمرة الخلاف.

الفرع الرابع: استخلاص الفروق.

الفرع الأول: مظان المسألة.

تذكر في باب الأحكام تحت مسائل الواجب في مواضع.

الأول: عند قاعدة "جائز الترك ليس بواجب".

قال الزركشي: "قاعدة تجمع مسائل جائز الترك مطلقا ليس بواجب... ويتفرع عليه

مسائل : المسألة الأولى: الزيادة على أقل ما ينطلق عليه الاسم لا يوصف بالوجوب"¹⁸¹.

فقد جعل مسألة الزيادة فرعا عن مسألة جائز الترك.

وقد ذكر ابن السبكي في جمع الجوامع¹⁸² "مسألة جائز الترك" ولم يفرع عليها حكم

الزيادة¹⁸³.

¹⁷⁹ ينظر: الفروق: (ف135)، 844-835/3 (دار السلام). الأشباه والنظائر لابن نجيم مع نزهة النواظر: 450-449/2، المنشور للزركشي: 320-318/3، تقرير القواعد وتحرير الفوائد : 23-17/1، التمهيد للإسنوي: ص: 94-90.

¹⁸⁰ التمهيد للإسنوي: ص 90، القواعد والفوائد الأصولية: ص 105.

¹⁸¹ البحر المحيط للزركشي: 236-235/1.

¹⁸² جمع الجوامع: ص16.

الثاني: عند أقسام الواجب باعتبار التحديد وعدمه.

فالواجب غير المحدد يكفي فيه أقل ما ينطلق عليه الاسم، ثم يُبحث عن حكم الزيادة. قال الغزالي: "اختلفوا في الواجب الذي لا يتقدر بحد محدود، كمسح الرأس، والطمأنينة في الركوع والسجود، ومدة القيام، إنه إذا زاد على أقل الواجب هل توصف الزيادة بالوجوب؟" ¹⁸⁴.

الثالث: عند مقدمة الواجب، تذكر استطرادا ¹⁸⁵، فبعد بيان أحكام مقدمات الواجب تذكر أحكام لواحقه وهي الزيادة عليه. قال الطوفي: ووجه فرعيته أنه لاحق له من آخره، وفيما لا يتم الواجب إلا به فهو لاحق له من أوله. ¹⁸⁶ أما في كتب القواعد الفقهية فتذكر في مسألة الزيادة على الواجب عموما، المحدد وغير المحدد. ¹⁸⁷

الفرع الثاني: أقوال العلماء وأدلتهم.

للعلماء في حكم الزيادة على أقل ما ينطلق عليه الاسم قولان:

القول الأول: أن الزيادة في حكم الواجب.

¹⁸³ فاستدرك عليه السيوطي قائلا: "ومن المسائل الداخلة في قاعدة إن جاز الترك ليس بواجب - كما بينته من زياداتي - مسألة الزائد على ما ينطلق عليه الاسم ليس بواجب" شرح الكوكب الساطع للسيوطي: 129/1.

¹⁸⁴ المستصفى: 238/1، وقال ابن رشد: "والواجب أيضا ينقسم إلى ما يتقدر بقدر محدود وإلى ما لا يتقدر بقدر محدود، كمسح الرأس والطمأنينة في الركوع..." الضروري في أصول الفقه: ص46.

¹⁸⁵ الحصول للرازي: 189/2-198، نهاية السؤل للإسنوي: 218/1-221، إتحاف ذوي البصائر: 476/1-477.

¹⁸⁶ شرح مختصر الروضة: 348/1، وينظر: الإبهاج (الأزهرية): 116/1.

¹⁸⁷ ينظر: الأشباه والنظائر لابن نجيم مع نزهة النواظر: 2-449، تقرير القواعد وتحرير الفوائد: 17/1-23.

قيل هو ظاهر مذهب الشافعي¹⁸⁸، وظاهر كلام أحمد¹⁸⁹، ونُسب للقاضي أبي يعلى¹⁹⁰، والكرخي¹⁹¹، وبعض الشافعية¹⁹²، وبعض الحنابلة¹⁹³.

من أدلتهم:

- 1- أن نسبة الكل إلى الأمر واحد، ولا يتميز البعض عن البعض فالكل امتثال.
واعترض عليه بأنه وإن كان لا يتميز؛ لكن يعقل كون بعضه واجبا وبعضه ندبا،
كمن أدى ديناراً عن عشرين، فالنصف واجب والآخر ندب¹⁹⁴.
- 2- قالوا لا يعقل أن يكون الركوع الواحد بعضه فرضا وبعضه نفلا.
واعترض عليه: بأنه لا يمتنع أن يكون في صلاة الظهر - مثلاً - فرائض ونوافل،
وهي فرض واحد¹⁹⁵.
- 3- من زاد على أقل ما ينطلق عليه الاسم يحسن أن يقول فعلت ما أمرت. فالكل واجب.

واعترض عليه: بأنه يحسن أن يقول أتيت بما أمرت وزيادة عليه.¹⁹⁶

¹⁸⁸ البحر المحيط للزركشي: 236/1.

¹⁸⁹ العدة لأبي يعلى: 410/1.

¹⁹⁰ روضة الناظر وجنة المناظر لابن قدامة: ص 20.

¹⁹¹ شرح اللمع: 266/1، العدة لأبي يعلى: 411/1.

وعن الحنفية في ذلك خلاف. ينظر: نزهة النواظر لابن عابدين: 450/2، حاشية المطيعي على نهاية السؤل: 219-218/1.

وقد قرروا أن الزيادة على الواجب في الصلاة تقع فرضاً، أما الزيادة على مسح الرأس فتقع نفلاً. قال الحموي مستشكلاً: "على هذا يطلب الفرق بين هذا (أو) بين ما تقدمه". غمز عيون البصائر شرح كتاب الأشباه والنظائر لأحمد الحموي: 124/4.

¹⁹² أصول الفقه لابن مفلح: 235/1.

¹⁹³ ينظر: المسودة: ص 58، حيث قال: "واختاره بعض أصحابنا".

¹⁹⁴ المستصفى: 238/1، روضة الناظر: ص 20، إتحاف ذوي البصائر: 474/1.

¹⁹⁵ ينظر التقريب والإرشاد: 267/2.

القول الثاني: أن الزيادة في حكم المندوب.

وهو قول جمهور الأصوليين¹⁹⁷، ونسب للأئمة الأربعة¹⁹⁸، وهو الصحيح عند الشافعية¹⁹⁹، وقول أكثر الحنابلة²⁰⁰.

من أدلتهم:

1- أن الزيادة يجوز تركها من غير بدل، وهذا هو النفل²⁰¹.

واعترض على هذا بأن الواجب الكفائي إذا قام به البعض يجوز للباقي تركه، ولو فعلوه لعد واجبا²⁰². فليس كل جائز الترك نفلا.

وأجيب بأننا نقيد العبارة بجائز الترك مطلقا فليس بواجب، فلا يعترض بالواجب الكفائي ولا بالواجب المخير²⁰³.

2- اعتبارا بعدم اقتضاء الأمر التكرار²⁰⁴، فمن أمر بأمر خرج من العهدة بالمرة الواحدة، فيخرج منها كذلك بأقل ما ينطلق عليه الاسم، ولا يطالب بالاستدامة كما لا يطالب بالتكرار.

الترجيح:

¹⁹⁶ ينظر: شرح اللمع: 266/1، التمهيد للكلوذاني: 328/1.

¹⁹⁷ شرح اللمع: 266/1، المحصول: 196/2، المستصفى: 239/1، العدة: 412/1، التمهيد للكلوذاني:

326/1. البحر المحيط للزركشي: 236/1، إتحاف ذوي البصائر: 473/1.

¹⁹⁸ شرح الكوكب المنير: 411/1.

¹⁹⁹ التمهيد للإسنوي: ص: 90.

²⁰⁰ المصدر السابق: 411/1.

²⁰¹ المصادر السابقة.

²⁰² نفائس الأصول: 1484/3.

²⁰³ ينظر: البحر المحيط للزركشي: 235/1.

²⁰⁴ شرح اللمع: 266/1.

الراجح قول الجمهور لقوة أدلتهم، وما نقل عن بعض الأئمة فيما غلط عليهم، وإما أقوال في مسائل جزئية لا تنهض لتأسيس قاعدة كلية²⁰⁵.

الفرع الثالث: ثمرة الخلاف.

قال السُّهروردي: إن الخلاف لفظي²⁰⁶، والحقيقة أنه معنوي من جهة الاعتقاد والعمل.

أما من جهة الاعتقاد ففائدته في النية والثواب:

ففي النية هل ينوي في الكل الوجوب؟²⁰⁷، وفي الثواب فإن ثواب الفريضة أكثر من ثواب النافلة²⁰⁸.

²⁰⁵ - فما نسب أبو يعلى لظاهر كلام أحمد فـ "لأنه استحَب للإمام أن ينتظر المأموم في الركوع، فلو لا أنه واجب جميعه لكان المأموم يقتدي به وهو متطوع، ولا يجوز اقتداء المفترض بالمتطوع" العدة لأبي يعلى: 410/1. وهذا غلط عليه، تعقبه الكلوزاني بقوله: "وهذا الاستنباط غلط؛ لأن المفترض يمنع أن يقتدي بمن هو متنفذ في جميع صلاته، فأما إذا أدرك معه ما هو سنة في الصلاة فلا يكون قد اقتدى بمتنفذ عند الجميع... وعلى أن عن أحمد -رضي الله عنه- في اقتداء المفترض بالمتنفذ روايتان، فكيف يحمل قوله في هذه الرواية على إحداها دون الأخرى". التمهيد 326/1. وينظر المسودة: ص 59.

- وما نسب لأبي الحسن الكرخي فلأنه "قال في الركوع إذا داوم عليه المكلف كان جميعه واجبا، وكذلك القراءة إذا طولها" العدة لأبي يعلى: 411/1.

فعلاوة على أن الكليات لا تؤخذ من المثل الجزئية، فإن المنقول عن الكرخي مشكل؛ لأنه قد تقرر في فروع الحنفية أن القراءة في الصلاة فرض وواجب وسنة:

فالفرض ما يطلق عليه اسم القرآن.

والواجب قراءة الفاتحة وثلاث آيات قصار أو آية طويلة.

والسنة القراءة في الأخيرين من الظهر والعصر والعشاء، والأخيرة من المغرب. =

= قال ابن الهمام: "وإذا كانت هذه الأقسام ثابتة في نفس الأمر، فما قيل (لو قرأ البقرة ونحوها وقع الكل فرضا، وكذا إذا أطال في الركوع والسجود) مشكل، إذ لو كان كذلك لم يتحقق قدر للقراءة إلا فرضا. فأين باقي الأقسام؟". فتح القدير: 338-339/1.

- وما نسب لأبي يعلى؛ ففي العدة له خلاف ذلك. قال الدكتور عبد الكريم النملة: لعلمهم "وجدوا هذا بكتاب آخر غير العدة". إتحاف ذوي البصائر: 473/1.

²⁰⁶ حكاه الزركشي عنه في البحر المحيط: 237/1.

أما من جهة العمل: فمثاله في من نذر هديا مطلقا وأن لا يأكل منه، وقلنا الواجب أقل ما ينطلق عليه الاسم، لكنه قرّب بدنة، فهل يجوز له الأكل منها؟.

وهذا المثال وما شاكله هو التطبيق الدقيق لهذه القاعدة (أي في الواجب غير المحدد)، أما ما ذكره الدكتور عبد الكريم النملة في "إتحاف ذوي البصائر" من أمثلة فبعضها أعم، كقوله: "إذا أخرج في الزكاة شيئا أعلى من الواجب..."²⁰⁹. ولعل سبب ذلك النقل من كتب القواعد الفقهية؛ فإنهم يتحدثون عن الزيادة على الواجب عموما، أو من كتب الأصول في "مسألة جائز الترك ليس بواجب"؛ فهذه أعم من قاعدتنا كذلك.

الفرع الرابع: استخلاص الفروق.

- حكم الزيادة فرع عن قاعدة "الأخذ بأقل ما ينطلق عليه الاسم". أما من كان عنده الواجب أكثر ما ينطلق عليه الاسم فالكل في حكم الواجب.

قال الطوفي بعدما بين علاقة "حكم الزيادة" مع "ما لا يتم الواجب إلا به": "واعلم أن لهذا الأصل مأخذا آخر، وهو أن الأمر المعلق على الاسم: هل يقتضي الاختصار على أول ذلك الاسم والباقي ساقط، أو يقتضي استيعاب ذلك الاسم؟

فيه خلاف بين الأصوليين، وأكثر من يلهج به المالكية، والأول اختيار القاضي عبد الوهاب منهم، وإذا لم يكن هذا مأخذا لهذا الفرع، وإلا فهو يشبهه"²¹⁰.

وقال الزركشي: "عقد سليم في التقريب مسألة الأمر بالشيء يقتضي وجوب أدنى ما يتناول اسم ذلك الفعل، قال: ومن الناس من قال يقتضي وجوب الأكثر، وزيفه، ثم قال:

²⁰⁷ الأشباه والنظائر لابن نجيم مع نزهة النواظر: 450/2.

²⁰⁸ الإبهاج (الأزهرية): 116/1-117.

²⁰⁹ إتحاف ذوي البصائر: 479/1. قال الإسنوي بعدما ذكر المثال السابق: "والفرق بين هذه الأشياء وبين مسح

الرأس ونظائره ما أشرنا إليه في أول المسألة أن لها قدرا معلوما محدودا منصوبا عليه". التمهيد للإسنوي: ص92.

²¹⁰ ينظر: شرح مختصر الروضة: 350/1.

مسألة: ومن أمر بشيء فلزمه أدنى ما يقع عليه اسم ذلك الفعل، فزاد عليه ، فالزيادة تطوع. فجعل الخلاف في هذه مفرعا على القول بوجوب أدنى الاسم²¹¹.

- وعليه فكل من كان مذهبه أن الزيادة على أقل ما ينطلق عليه الاسم ندب، فلازم مذهبه أن العبرة بأوائل الأسماء لا بأواخرها.

- بين قاعدة "الأخذ بأقل ما ينطلق عليه الاسم" وقاعدة "حكم الزيادة على أقل ما يقتضيه الأمر" عموم وخصوص وجهي. لتعلق الأولى بالأوامر والأسماء²¹² وليس فيها تعرض لحكم الزيادة، أما الثانية فمتعلقها الأوامر فقط مع التنبيه على حكم الزيادة.

²¹¹ البحر المحيط للزرکشي: 237/1.

²¹² فالأوامر كقوله تعالى: {ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا} [الحج: 77]، وقوله: {فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ} [المزمل: 20]. والأسماء كقوله تعالى: {فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ} [البقرة: 184]، وقوله: {وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ} [البقرة: 187].

- المبحث الثالث: علاقة القاعدة ببعض الأدلة الكلية. وفيه أربعة مطالب.

- المطلب الأول: علاقة القاعدة بـ"براءة الذمة والاحتياط".

- المطلب الثاني: علاقة القاعدة بـ"أقل وأكثر ما قيل".

- المطلب الثالث: علاقة القاعدة بـ"الأخذ بالأخف أو الأثقل".

- المطلب الرابع: علاقة القاعدة بـ"ضابط المشقة المقتضية للتخفيف".

تمهيد:

قد سبق في المبحث الأول عند بيان أدلة الفريقين ذكر بعض الأصول التشريعية: كـ"أقل ما قيل"، و"الأخذ بالأخف"، و"براءة الذمة والأخذ بالاحتياط". و"أن الأقل أيسر". ولزيادة بيان علاقتها بالقاعدة عقدت هذا المبحث؛ وذلك لأن أدلة تلك الأصول أدلة للقاعدة، تتأثر بها قبولاً ورداً.

المطلب الأول: علاقة "أقل وأكثر ما ينطلق عليه الاسم" بقاعدتي "براءة الذمة والاحتياط".

تمهيد:

تتنازعُ البراءةُ والاحتياطُ بعضَ القواعدِ الأصولية، كقول الأنصاري عن التأكيد والتأسيس: "ورُجح هذا الرأي بأن الأصل براءة الذمة... وعورض بالاحتياط..."²¹³. وقول الجويني: "التمسك بالعلة التي تتضمن الاحتياط أولى، ومنهم من قال: التمسك بالتي توجب براءة الذمة أولى"²¹⁴. وغيرها، ومنها قاعدتنا هذه.

وسأتناول هذا المطلب في ثلاثة فروع:

الفرع الأول في قاعدة براءة الذمة:

الفرع الثاني: في قاعدة الاحتياط.

الفرع الثالث: استخلاص العلاقة.

²¹³ فواتح الرحموت: 421/1.

²¹⁴ التلخيص في أصول الفقه: 326/3.

الفرع الأول في قاعدة براءة الذمة:

- تعريف البراءة الأصلية.

الاستصحاب²¹⁵ من الأدلة العقلية المختلف فيها باختلاف أنواعه²¹⁶، وهو من أصعب الأدلة²¹⁷، ووظيفة العقل فيه النفي لا الإثبات؛ إذ الإثبات مفتقر للسمع²¹⁸.
ومن أنواعه "استصحاب براءة الذمة" وهو العدم الأصلي والبراءة العقلية.

شرح المفردات لغة :

الاستصحاب: طلب المقارنة والملازمة، وكل ما لازم شيئاً فقد استصحبه²¹⁹.
البراءة: من معانيها التباعد والمزايلة والسلامة²²⁰.
الذمة : "الذات والنفس ، ومنه قولهم : ثبت المال في ذمته، وبرئت ذمته؛ لأن النفس والذات محل الذمة"²²¹.

شرح المفردات اصطلاحاً:

"استصحاب العدم الأصلي: هو نفي ما نفاه العقل ولم يثبتته الشرع"²²².

²¹⁵ "الاستصحاب عبارة عن التمسك بدليل عقلي أو شرعي وليس راجعاً إلى عدم العلم بالدليل بل إلى دليل مع العلم بانتفاء المغير أو مع ظن انتفاء المغير عند بذل الجهد في البحث والطلب". المستصفي: 410/2-411.

²¹⁶ أنواعه ستة: 1- استصحاب الإباحة الشرعية، 2- استصحاب البراءة العقلية، 3- استصحاب الدليل حتى يرد المخصص أو الناسخ، 4- استصحاب الحكم الشرعي لوجود سببه، 5- الاستصحاب المقلوب، 6: استصحاب الإجماع في محل النزاع. ينظر البحر المحيط للزركشي: 20/6-21، إرشاد الفحول: 976/2-978، مذكرة أصول الفقه لحمد الأمين الشنقيطي: ص 159-160، أصول الفقه الإسلامي للزحيلي: 864/2-866.

²¹⁷ الحصول في أصول الفقه لابن العربي: ص 56.

²¹⁸ ينظر: المستصفي: 406/2، روضة الناظر: ص 79.

²¹⁹ ينظر معجم مقاييس اللغة: 3/335، لسان العرب: 1/520.

²²⁰ ينظر: معجم مقاييس اللغة: 1/236.

²²¹ القاموس الفقهي لسعدي أبو جيب: ص 138.

²²² شرح جمع الجوامع للمحلي مع حاشية العطار: 598/2.

وقد دل القرآن الكريم على عدم الحكم قبل الرسل، كقوله تعالى: {مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ} [التوبة: 91]. قال الرازي: "فهذا بعمومه يقتضي أن الأصل في حال كل مسلم براءة الذمة ... وأن لا يتوجه عليه شيء من التكاليف ، إلا لدليل منفصل، فتصير هذه الآية بهذا الطريق أصلاً معتبراً في الشريعة". تفسير الرازي: 16/164، وينظر مذكرة أصول الفقه: ص 18.

وقيل: استصحاب ما دل عليه العقل من براءة الذمة من الواجبات، وسقوط الحرج عن الحركات والسكنات قبل بعثة الرسل إلا لدليل.²²³

أي: ملازمة ما تقرر عقلا من مزيلة النفس للتكاليف، وسلامتها من الذم بتركها قبل ورود الشرع.

كقولنا: الأصل براءة الذمة من وجوب صلاة سادسة، ومن وجوب صوم شهر آخر غير رمضان. فيلزم استصحاب هذا العدم حتى يرد ناقل عنه، وهكذا.²²⁴

– أقوال أهل العلم في حجية استصحاب البراءة العقلية.

القول الأول: أن استصحاب البراءة العقلية حجة.

وهو قول جمهور الأصوليين²²⁵ من المالكية والشافعية والحنابلة²²⁶، ونُقل الاتفاق على ذلك²²⁷.

من حججهم:

1- أن طريق الحكم الشرع، ومن طلب الدليل الحاكم من جهة الشرع فلم يجد، فوجب أن تكون ذمته بريئة منه كما كانت قبل²²⁸.

واعترض بأنه تعلق بعدم الدليل، قالوا: والعدم ليس بحجة²²⁹.

²²³ المستصفى: 406/2.

²²⁴ ينظر: شرح اللمع: 986/2، المستصفى: 406/2، أضواء البيان: 818/4.

²²⁵ قول متأخري الأحناف المفرقين بين الدفع والإلزام راجع إلى قول الجمهور في مسألة استصحاب العدم لأن "استمرار العدم في المسائل العدمية هو عين الاستصحاب المذكور ولا فرق بينهما إلا في التعبير". شرح القواعد الفقهية للزرقا: 92/1، وقال صفى الدين الهندي: "تفاريحهم تدل على أن استصحاب العدم الأصلي حجة": البحر المحيط للزركشي: 17/6. ويقارن بـ: أصول الفقه الإسلامي للزحيلي: 864/2.

²²⁶ إحكام الفصول: 700/2، الحصول للرازي: 109/6، المسودة: ص 490.

²²⁷ العدة لأبي يعلى 73/1 و 1262/4، البرهان: 1140/2، البحر المحيط للزركشي: 20/6.

²²⁸ العدة: 1264/4، الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي: 526/1.

²²⁹ ينظر: أصول الفقه للقاضي أبي بكر بن العربي: ص 131، المستصفى: 407/2.

وأجيب بأنه تعلقٌ بالعلم بعدم الدليل الناقل، أو بالظن بعدمه²³⁰.

2- اعتبارا باستصحاب العموم. فلو قيل فيه: قد يكون مخصوصا وخفي الدليل. يقول المجيب: طلبنا المخصص فلما لم نجده حملنا على العموم، ومن ادعى التخصيص فعليه إبرازه. وهذا مثله.²³¹

القول الثاني²³²: أن استصحاب البراءة العقلية ليس بحجة.

وهو قول بعض المتكلمين، وحُكي عن بعض الفقهاء²³³.

من حججهم:

1- سلمنا حكم براءة الذمة قبل البعثة، لكن لعله وجد بعدها شرع يشغلها؟²³⁴
وأجيب بأنه لا يجب أكثر من الطلب، وإذا لم يوجد لزم تبقية الذمم على البراءة كما كانت²³⁵.

2- يلزم من هذا جواز قول العامي: لم أجد دليلا فأستصحب البراءة.
وأجيب بأننا لم ندعُ لهذا الجفلي، فنفي العلم بالناقل إنما هو للمجتهدين المطلعين على مدارك الأدلة، القادرين على الاستقصاء²³⁶.

²³⁰ ينظر: المستصفى: 408-407/2، روضة الناظر: ص 79، أصول الفقه الإسلامي للزحيلي: 864/2.
²³¹ العدة: 1264/4.
²³² المقصود هنا من قال ألا حكم قبل البعثة، ثم نازع في استصحاب ذلك العدم بعدها، فخرج من يقول باستصحاب حكم آخر غير العدم. ينظر: المعتمد في أصول الفقه: 868/2 وما بعدها، تقريب الوصول إلى علم الأصول: ص 146، إحكام الفصول: 687/2 وما بعدها، شرح تنقيح الفصول للقراقي: ص 352.
²³³ التمهيد للكلوذاني: 252/4، وصفهم ابن العربي بقوله: "جماعة يسيرة". المحصول في علم أصول الفقه لابن العربي: ص 131.

²³⁴ المستصفى: 408/2، روضة الناظر: ص 80، إتحاف ذوي البصائر: 195/4.

²³⁵ العدة: 1264/4،

²³⁶ المستصفى: 408/2، روضة الناظر: ص 79-80، إتحاف ذوي البصائر: 197/4.

وبقوة أدلة الجمهور وأجوبتهم يظهر رجحان قولهم، حتى قيل إن الخلاف فيه لفظي²³⁷.

– المحصل من هذه النقول:

– أن الرجوع إلى براءة الذمة طريق يفرع المجتهد إليه عند عدم أدلة الشرع، فهو دليل من لا دليل له. فإذا وجد الدليل انتقل من حكم العقل إلى ما دل عليه الشرع²³⁸.

– وأنه إذا تردد الأمر بين شغل الذمة وعدمه؛ فالأصل عدم التكليف. وإذا تردد بين شغلها بمقدار وبين الزيادة عليه؛ فالأصل عدم الزيادة²³⁹.

– أن توسع نطاق الاستدلال وضيقه من مذهب لآخر هو سبب اختلاف مرتبة الاستصحاب عند الفقهاء²⁴⁰.

الفرع الثاني: في قاعدة الاحتياط.

الاحتياط من أهم النظريات²⁴¹ الإسلامية إذ له تأثير في جوانب التشريع كلها: كالسلوك، والفقه، والقواعد الفقهية، وأصول الفقه.

²³⁷ البحر المحيط للزركشي: 24/6.

²³⁸ ينظر: الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي: 526/1، شرح اللمع: 987/2-986، رسالة العكبري في أصول الفقه مع شرحها للشثري: ص166.

²³⁹ ينظر شرح اللمع: 987-986/2.

²⁴⁰ ينظر: ابن حزم حياته وعصره لأبو زهرة: ص368.

²⁴¹ "النظرية هي المفهوم الكلي الذي يؤلف نظاما متكاملا متحكما في كل ما يتصل بموضوعه، كنظرية العقد والملك والحق". النظريات العامة في الفقه الإسلامي لرمضان علي الشرنباوي: ص5، وينظر: النظريات الفقهية لمحمد الزحيلي: ص201-202.

وقد أُلّف في نظرية الاحتياط كتاب "نظرية الاحتياط الفقهي دراسة تأصيلية تطبيقية" وأصله رسالة دكتوراه إعداد: محمد عمر سماعي، إشراف: أ.د. محمود صالح جابر. الجامعة الأردنية 2006.

ومن يئن آثاره في تَبَيُّ القواعد الأصولية²⁴²: حملُ الأمر على الوجوب والفور، وحمل المشترك على كل معانيه، وحمل أفعال النبي ﷺ على الوجوب.

– تعريف الاحتياط:

الاحتياط لغة:

احتاط الرجل: أخذ في أموره بالأحزم. واحتاط الرجل: لنفسه أي أخذ بالثقة²⁴³.

الاحتياط في الاصطلاح:

لقد ساق صاحب "نظرية الاحتياط" جملة من التعاريف وبين أنها تدور على: بيان سبب الاحتياط، أو الأثر المرجى منه، أو هما معا.

فسببه: الاشتباه والشك والريب والتردد المعتبر²⁴⁴.

والأثر: المرجى منه حفظ النفس عن الذم والمأثم، والتحرز مما عسى أن يكون طريقاً إلى المفسدة²⁴⁵.

وجمعهما ابن تيمية في قوله: "اتقاء من يخاف أن يكون سبباً للذم والعذاب عند عدم المعارض الراجح"²⁴⁶.

²⁴² وقد أفاد القرافي أن الاحتياط في أفعال المكلفين يقتضي الندب، وأما في أدلة المجتهدين فيقتضي الوجوب؛ لإجماع الأمة على أن المجتهد يجب عليه الفتيا بالراجح والعلم به. ينظر: نفائس الأصول: 2322/5.

²⁴³ لسان العرب: 279/7.

²⁴⁴ قال ابن عبد السلام: "والورع ترك ما يريب المكلف إلى ما لا يريبه، وهو المعبر عنه بالاحتياط". قواعد الأحكام: 61/2، نظرية الاحتياط للفقهي محمد عمر سماعي: ص 17.

²⁴⁵ قال الشاطبي: "الاحتياط لحيازة المصالح بالفعل واجتناب المفسد بالترك". الموافقات: 364/2. وينظر: التعريفات للجرجاني: ص 10، قواعد الأحكام في مصالح الأنام 80/1، الأشباه والنظائر لابن السبكي: 110/1.

²⁴⁶ قال ابن تيمية: "فأما الورع المشروع المستحب الذي بعث الله به محمداً ﷺ، فهو... وذكره. مجموع الفتاوى: 77/20.

وبعدما بيّن صاحب "نظرية الاحتياط" ما يستدرك على التعاريف السابقة عرف الاحتياط بأنه: "وظيفة شرعية تحول دون مخالفة أمر الشارع عند العجز عن معرفة حكمه"²⁴⁷.

وقوله: "معرفة حكمه"، يجب أن يكون أعم من الحكم التفصيلي؛ ليدخل التقعيد الأصولي في التعريف، لأن مقصد الاحتياط في الفروع إدراك الحكم الجزئي، لكنه في الأصول لإدراك الأحكام الكلية والأدلة الإجمالية²⁴⁸.

– دليل مشروعية الاحتياط

كل دليل دل على وجوب توقي الشبهات من الكتاب والسنة وأقوال الصحابة، ونُقل الإجماع على اعتباره في الجملة وإنما تنازعوا في بعض التفاصيل.²⁴⁹

– بعض الأمثلة في ترجيح القواعد الأصولية بالاحتياط:

حمل الأمر المجرد على الوجوب:

قال الجصاص: "استدل بعض أهل العلم بأن قوله: افعل، لو صلح للإيجاب والندب لكان المصير إلى جهة الإيجاب أولى؛ لما فيه الاحتياط وهذا... احتجاج صحيح،... وهو في العقل كذلك أيضاً؛ لأن من قيل له: إن في طريقك سبعاً أو لصوصاً؛ كان الواجب عليه الأخذ بالحزم، وترك الإقدام على سلوكها حتى يتبين أمرها"²⁵⁰.

واعترض عليه بأنه لو لم يكن الأمر واجبا واعتقدنا فيه الوجوب (احتياطاً) فقد أقدمنا على ما لا يجوز الإقدام عليه من اعتقادنا الشيء على خلاف ما هو عليه²⁵¹.

²⁴⁷ نظرية الاحتياط الفقهي: ص 19.

²⁴⁸ قد يقال في تعريف "الاحتياط في التقعيد الأصولي" أنه: الاعتبار بالأحزم عند تعارض الأدلة الإجمالية بما يحقق مقصود الشارع.

²⁴⁹ ينظر: مجموع الفتاوى: 145/20، الأشباه والنظائر لابن السبكي: 110/1-111، الموافقات: 325/3، نظرية الاحتياط الفقهي: ص 171.

²⁵⁰ الفصول في الأصول: 98/2-99.

²⁵¹ المصدر نفسه: 98/2.

وأجيب بأننا لم نكلف في هذه الحال غير الاحتياط والأخذ بالحزم ، فقد تيقنا متى فعلنا ذلك أنا غير معتقدين للشيء على خلاف ما هو عليه²⁵².

ويدفع بأنه قد يأتي غير العالم فيعتقد الوجوب فيما ليس بواجب، وقد دل الاستقراء على وجوب التفريق بين الواجب والمندوب عملاً واعتقاداً، قال الشاطبي بعدما ساق أدلة ذلك: "بمجموع هذه الأدلة نقطع بأن التفريق بين الواجب والمندوب -إذا استوى القولان أو الفعلان- مقصود شرعاً، ومطلوب من كل من يقتدى به قطعاً، كما يقطع بالقصد إلى الفرق بينهما اعتقاداً"²⁵³.

حمل أفعال النبي على الوجوب:

قليل تحمل على الوجوب؛ لأن فعله احتمال أن يكون موجباً للفعل علينا واحتمل أن لا يكون موجباً، والحمل على الإيجاب أولى؛ لما فيه من الأمن والتحرز عن ترك الواجب²⁵⁴.
واعترض بأن التأسّي هو الموافقة في الظاهر والباطن؛ فلو فعلنا الفعل الذي فعله مجرداً عن دليل الوجوب، معتقدين أنه واجب علينا احتياطاً، لكان ذلك قادحاً في التأسّي²⁵⁵.

- المخلص من هذه النقول:

- أن الاحتياط في التقعيد الأصولي ليس على وزان واحد، فالاحتياط في تقديم الحاضر على المبيح ليس كحمل الأمر على الوجوب، وهذا ليس كحمل الفعل المجرد على الوجوب.

²⁵² المصدر نفسه: 98/2.

²⁵³ الموافقات: 326/3.

²⁵⁴ الإحكام في أصول الأحكام للآمدي: 237/1-238.

²⁵⁵ ينظر: إرشاد الفحول: 204/1-205. وفصل الآمدي قائلاً: "إنما يكون الاحتياط أولى لما ثبت وجوبه كالصلاة الفاتئة من صلوات يوم وليلة، أو كان الأصل وجوبه كما في صوم يوم الثلاثين من رمضان إذا كانت ليلته مغيمة. وأما ما عساه أن يكون واجباً وغير واجب فلا". الإحكام: 246/1.

- أن الاحتياط في التقعيد ليس دليلاً مستقلاً ، وإنما يكون شاهداً من شواهد الاعتبار وجزءاً من أجزاء التماثل؛ لأن الاحتياط مبني على الظن والأصول ينبغي أن تكون قطعية²⁵⁶.

الفرع الثالث: استخلاص العلاقة.

- البراءة والاحتياط دليلان لطرفي القاعدة.
فمن أخذ بأقل ما ينطلق عليه الاسم تعلق بالبراءة عن الزيادة لا بالعدم؛ لأنهم متفقون على شغل الذمة واختلفوا في المقدار. ومن أخذ بالأكثر تعلق بالاحتياط.
ومن الفروع قول القائل في الحج: "علي هدي"، قيل تجب البدنة وقيل تجزئه شاة.
قال القرافي: "المدرک: هل ينظر إلى أعلا مراتب الهدي احتياطاً؟ أو لأقله لأن الأصل براءة الذمة؟...وهي قاعدة أصولية: إذا علق الحكم على اسم هل يقتصر على أدناه، أو يرتفع لأعلاه"²⁵⁷.

المطلب الثاني علاقة القاعدة بقاعدة "أقل وأكثر ما قيل".

تمهيد: قاعدة "الأخذ بأقل ما قيل" من القواعد الأصولية المختلف فيها، وسأتناولها في هذا المطلب من خلال خمسة فروع :
الفرع الأول: تعريف قاعدة أقل ما قيل.
الفرع الثاني: مظاهرها في كتب الأصول.
الفرع الثالث: أقوال أهل العلم وأدلتهم في الأخذ بها.
الفرع الرابع: الترجيح.
الفرع الخامس: استخلاص العلاقة.

²⁵⁶ ينظر: الموافقات: 29/1، مقاصد الشريعة الإسلامية للطاهر بن عاشور: ص 5-6.

²⁵⁷ الذخيرة لشهاب الدين القرافي: 86/4.

الفرع الأول: تعريف قاعدة أقل ما قيل:

قال الشاشي: "هو أن يرد الفعل من النبي²⁵⁸ - - مبينا لمحمل ويحتاج إلى تحديده، فيصار إلى أقل ما يؤخذ"²⁵⁹.

وقال ابن القطان: "هو أن يختلف الصحابة في تقدير، فيذهب بعضهم إلى مئة مثلاً، وبعضهم إلى خمسين، فإن كان ثمَّ دلالة تعضد أحد القولين صير إليها، وإن لم يكن دلالة، فقد اختلف فيه أصحابنا، فمنهم من قال يأخذ بأقل ما قيل"²⁶⁰.

وقال أبو المظفر السمعاني: "أن يختلف المختلفون في مقدّر بالاجتهاد على أقاويل، فيؤخذ بأقلها عند إعواز الدليل"²⁶¹.

ومثّل لها القاضي عبد الوهاب بقوله: "وصورة هذه أن يجني رجل على سلعة، فيختلف المقومون في تقويمها، أو يجرح جراحة ليس فيها تقدير فيختلف في أرشها أرباب الخبرة في ذلك، فيأخذ الشافعي بأقل ما قيل"²⁶².

ويتحصل من هذه النقول أنه إذا اختلفت عند المجتهد المقدّرات من: أقوال الرسول، أو الصحابة، أو العلماء، أو الشهود والمقوّمين فإنه يأخذ بأقلها عند فقد الدليل.

الفرع الثاني: مظانها في كتب الأصول.

اختلف الأصوليون في مواضع ذكر هذه القاعدة في مصنفاتهم، فبعضهم يذكرها في

²⁵⁸ ومنهم من قصر موضوع قاعدتي "أقل ما قيل" و"الأخذ بالأخف" على تعارض الاحتمالات الناشئة عن الأمارات المتعارضة، أو تعارض مذاهب العلماء. أما تعارض أخبار الرواة فإنه يرجح بعلو الإسناد، ويرجح النهي على الأمر، والأمر على الإباحة، وخبر الحظر على خبر الإباحة. ينظر: حاشية العطار على شرح المحلى: 604/2، حاشية المطيعي على نهاية السؤل: 382/4.

²⁵⁹ البحر المحيط للزركشي: 27/6.

²⁶⁰ المصدر نفسه: 27/6.

²⁶¹ قواطع الأدلة في أصول الفقه للسمعاني: 394/3.

²⁶² نفائس الأصول: 9 / 4071. وينظر: الواضح في أصول الفقه لابن عقيل: 317/2.

باب الإجماع، ولهم مقصدان: إما لبيان صلتها به²⁶³، وإما لبيان ضد ذلك²⁶⁴.
واستحسن آخرون ذكرها في مسألة الاستصحاب²⁶⁵. قال القاضي عبد الوهاب: "وهذه المسألة تتعلق باستصحاب الحال أكثر من تعلقها بالإجماع"²⁶⁶.
ومنهم من يذكرها كدليل مستقل في باب الأدلة المختلف فيها²⁶⁷.
وهذا ما استشكله ابن السبكي حيث قال: "فإن قلت حاصل ما قررته أنه مركب من الإجماع وهو دليل بلا ريب ومن البراءة الأصلية وهي كذلك فما وجه جعله دليلاً مستقلاً برأسه... قلت (ابن السبكي): هذا السؤال لم نزل نوردته ولم يتحصل لنا عنه جواب"²⁶⁸.

الفرع الثالث: أقوال أهل العلم وأدلتهم في الأخذ بها.

تباينت نظرات الباحثين في هذه القاعدة في منهجية عرض أقوال العلماء فيها، فمنهم من جعل فيها قولين: قول الآخذين بالأقل وقول الآخذين بالأكثر. ومنهم من جعل فيها مبحثين: مبحث في حجيتها بين القبول والرد، ومبحث في أكثر ما قيل.
وربما يستحسن الجمع بينها تحت عنوان واحد وهو: هل يؤخذ بأقل ما قيل أو بأكثر ما قيل؟

والجواب: اختلف العلماء في ذلك على ثلاثة أقوال:

²⁶³ جمع الجوامع: ص 77، وينظر: حاشية العطار على المحلى: 604/2.
²⁶⁴ المستصفى: 404/2، روضة الناظر: ص 79.
²⁶⁵ العدة لأبي يعلى: 1268/4، إحكام الفصول: 705/2.
²⁶⁶ نفائس الأصول: 4071/9.
²⁶⁷ ينظر المحصول للرازي: 154/6. إرشاد الفحول: 1000/1، أصول الفقه الإسلامي لوهبة الزحيلي: 917/2.
²⁶⁸ الإجماع (العلمية): 176/3، البحر المحيط للزركشي: 339/4.
ولعل الجواب أن الإجماع هنا ليس الإجماع الأصولي المعروف كما سيأتي، فلما اعتضد بالبراءة صار دليلاً آخر. ونظيره ما لو قيل: ما وجه جعل عمل أهل المدينة دليلاً مستقلاً وما هو إلا إجماع وتواتر، وكلاهما حجة؟. جوابه أن الجمع بين هاتين بعض الأمة، لكن على عمل متواتر. فصار دليلاً آخر كذلك. والله أعلم.

القول الأول: يؤخذ بأقل ما قيل²⁶⁹.

نسب للشافعي²⁷⁰، وهو قول الباقلاني من المالكية²⁷¹، والشيرازي²⁷²، وجماعة من الشافعية والحنابلة²⁷³، وغيرهم كثير²⁷⁴. بل حكى بعض الأصوليين إجماع أهل النظر عليه²⁷⁵.

وأقوى ما احتجوا به هو أن هذه القاعدة مخرّجة على أصلين ثابتين هما الإجماع والبراءة الأصلية.

ونوقش تخرجها على ذينك الأصلين بما يلي:

-أما الإجماع فغير متصور؛ لأن وجوب الأقل متفق عليه، وإنما الخلاف في سقوط الزيادة، فكيف يكون إجماعاً؟²⁷⁶.

ولو كان الأقل إجماعاً ما ساغ لأحد خلافه، وقد ساغ خلافه؛ فليس بإجماع.²⁷⁷

-وأما البراءة الأصلية فقد قال ابن تيمية في مناقشة أشهر فروع القاعدة (دية الكتابي): "القائل بوجوب ثلث دية المسلم، لا بد من دليل غير الإجماع وغير براءة الذمة، إذ ليس الثلث بأولى من الربع ومن الخمس، والمناظرة إنما هي مع ذلك القائل الأول، لا مع

²⁶⁹ بشروط: الأول والثاني: (كون الأقل جزءاً من الأكثر، وتعادل الأقوال بحيث لا يوجد مرجح غيرها). ينظر نهاية السؤل: 380/4-381. والثالث: (إمكان حصر الأقوال) ينظر الأحكام لابن حزم: 50/5.

²⁷⁰ المحصول للرازي: 154/6.

²⁷¹ ينظر: الإجماع (العلمية): 175/3.

²⁷² شرح اللمع للشيرازي: 993/2،

²⁷³ ينظر: المحصول للرازي: 155/6، التمهيد في أصول الفقه للكلوذاني: 267/4، العدة في أصول الفقه لأبي يعلى: 1268/4.

²⁷⁴ نسبه ابن السبكي للجمهور. الإجماع (العلمية): 175/3. وقال ابن بدران: "لم يخالف في هذا الأصل إلا بعض الفقهاء". نزهة الخاطر العاطر شرح روضة الناظر: 318/1.

²⁷⁵ البحر المحيط للزركشي: 28/6.

²⁷⁶ ينظر: روضة الناظر: ص 79، إتحاف ذوي البصائر بشرح روضة الناظر: 185/4-187.

²⁷⁷ ينظر: روضة الناظر: ص 79، حاشية المطيعي على نهاية السؤل: 383/4.

الثاني والثالث²⁷⁸.

ولذلك قال المطيعي: "دعوى البراءة الأصلية فيما زاد على الثلث غير مسلمة؛ لأنها إنما يسلمها من يقول بأن الدية هي الثلث فقط"²⁷⁹.

القول الثاني: رد هذه الدلالة مطلقا. فلا يجب لا أقل ولا أكثر.

وهو مذهب ابن حزم، ونسبه ابن السبكي لقوم مبهمين²⁸⁰.

وفضلا عن مناقشة دعوى الإجماع والبراءة؛ فإن مدرك ابن حزم أنه لا سبيل إلى حصر الأقوال والجزم بأن أحدها أقل ما قيل، فقد يوجد ما هو أقل ولم يبلغنا²⁸¹. وصدق ورود الاحتمال بقوله: "وادعوا الإجماع على أن دية اليهودي والنصراني تحب فيها ثلث دية المسلم لا أقل، وهذا باطل. رويناه عن الحسن البصري بأصح طريق أن ديتهما كدية المجوسي ثمانمائة درهم"²⁸². وهذا أقل من الثلث الذي تمسك به الشافعي.

وبعد ما رد ابن حزم قاعدة أقل ما قيل، قال مستدركا: "لكن إذا ورد نص بإيجاب عمل ما فبأقل ما يقع عليه اسم فاعل لما أمر به يسقط عنه الفرض، كمن أمر بصدقة، فبأي شيء تصدق، فقد أدى ما أمر به، ولا يلزمه زيادة"²⁸³.

فأبطل الاستدلال بقاعدة أقل ما قيل، وصحح الاستدلال بقاعدة أقل ما ينطلق عليه الاسم.²⁸⁴

²⁷⁸ المسودة: ص 493.

²⁷⁹ حاشية المطيعي: 381/4.

²⁸⁰ ينظر: الإحكام لابن حزم: 50/5، قواطع الأدلة 395/3، الإجماع (العلمية): 175/3.

²⁸¹ الإحكام لابن حزم: 50/5.

²⁸² المصدر نفسه: 179/4.

²⁸³ المصدر نفسه: 50/5.

²⁸⁴ وقد ظن الدكتور الغنائم أن ابن حزم يفسر "أقل ما قيل" بـ "أقل ما ينطلق عليه الاسم" فقال: "وكما أن ابن حزم الظاهري قد ذهب إلى استبعاد إمكان الحكم بأقل مل قيل، إلا أنه أعطى تصويرا لماهيته مغايرا لما ذهب إليه جمهور الأصوليين، فرأى أنه إذا ورد نص بإيجاب عمل ما فبأقل ما يقع عليه اسم..." الأخذ بأقل ما قيل في الأحكام

القول الثالث: يؤخذ بأكثر ما قيل²⁸⁵.

نُسب لقوم مبهمين²⁸⁶.

وحجتهم أنه أحوط في خلاص الذمة.²⁸⁷

"وجوابه أن ذلك إنما يجب حيث تيقنا شغل الذمة لا حيث الشك والزائد على الأقل لم يتيقن فيه ذلك لعدم ثبوت الدليل عليه"²⁸⁸.

الفرع الرابع: الترجيح.

قال الأنصاري: "والحق أنه ترجيح للعمل لكون الأقل متيقنا، لا أنه استدلال، فهو كالأخذ بالأصل في تعارض الأشياء، فإنه يُعمل بما وافق الأصل، فهو مرجح"²⁸⁹.

أي: ليست دليلاً مستقلاً بل هي من وسائل الترجيح بين الأدلة والأمارات المتعارضة، فإن ترجح أحدها أخذ به، كان: أقل أو أوسط أو أكثر²⁹⁰. وإن لم يترجح أخذ بالأقل، وهذا التفصيل مذهب المالكية. قال القاضي عبد الوهاب: "ومذهبنا التفصيل في المسألة"²⁹¹. وقال وهبة الزحيلي: "وهو في الحقيقة مجرد استئناس منهم بالعمل به"²⁹². ولعل ما يؤكد

الشرعية (حقيقته، حكمه، حجته) د. قذافي الغناني، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون الجامعة الأردنية، (المجلد 36. ملحق ص 16) (839-854) 2009. www2.gu.edu.go

والظاهر أن ابن حزم لم يصورها بذلك، بل لما ردَّ الحكم بأقل ما قيل، استدرك مبينا صحة الحكم بأقل ما يقع عليه الاسم. والعلم عند الله تعالى.

²⁸⁵ يمكن أن يستنبط لها تعريف من التعاريف السابقة: أن يختلف المختلفون في مقدّر بالاحتياط على أقاويل، فيؤخذ بأكثرها عند إغواز الدليل.

²⁸⁶ ينظر: الإحكام لابن حزم: 51/5، الإجماع (العلمية): 177/3، المسودة: ص 490.

²⁸⁷ ينظر: قواطع الأدلة: 396/3، الحصول: 157/6، الإجماع (العلمية): 177/3.

²⁸⁸ الإجماع (العلمية): 177/3، أصول الفقه الإسلامي للزحيلي: 920/2.

²⁸⁹ فوائح الرحموت: 401/2، وينظر: حاشية المطيعي: 381/4.

²⁹⁰ ينظر: البحر المحيط للزركشي: 28/6، إرشاد الفحول: 1002/2.

²⁹¹ نفائس الأصول: 4071/9.

²⁹² أصول الفقه الزحيلي: 917/2.

هذا أن قاعدة "أقل ما قيل" تابعة للبراءة الأصلية، وهذا الأصل آخر مدار الفتوى فالتابع كذلك.

الفرع الخامس: استخلاص العلاقة.

- قاعدة "أقل ما قيل" مسلك ترجيح عند الإعواز، وقاعدة "أقل وأكثر ما ينطلق عليه الاسم" مسلك من مسالك تفسير النصوص.

- قاعدة "أقل ما قيل" عبارة عن مقارنة إما بين: مجموع أقوال الرسول -، أو آثار عن الصحابة، أو اجتهادات العلماء، أو شهادة شهود. وقاعدة "أقل وأكثر ما ينطلق عليه الاسم" هي اجتهادات العلماء فيما يحتمله اللفظ الواحد. فبعض من يأخذ بأقل ما ينطلق عليه الاسم يعلله بكونه أقل ما قيل. وهذا الفرق هو أهم الفروق بين القاعدتين.

ومنه قول الجصاص في أسنان إبل الدية: "وأيضاً فإن قول النبي: «الدِّيةُ مائةٌ مِنْ الإِبِلِ»²⁹³ يقتضي جواز ما يقع عليه الاسم فلا تثبت الزيادة إلا بدلالة ومذهب أصحابنا أقل ما قيل"²⁹⁴. أي: فيتعين الأخذ به.

وقال أبو يعلى مبينا ما يتخرج على قاعدة أقل ما قيل: "ومثله أن مسح الرأس يجب مقدار ما يقع عليه اسم المسح عند الشافعي".²⁹⁵

المطلب الثالث: علاقة القاعدة بـ "الأخذ بالأخف أو الأثقل".

²⁹³ رواه مالك في الموطأ عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه مراسلاً بلفظ "في النفس مائة من الإبل": كتاب العقول، باب ذكر العقول، رقم: (1601)، ص: 519.

ومن طريقه النسائي في الكبرى: كتاب القسامة، باب ذكر حديث عمرو بن حزم، رقم: (7033)، 375/6. قال ابن عبد البر: "وهو كتاب مشهور عند أهل السير معروف ما فيه عند أهل العلم معرفة تستغني بشهرتها عن الإسناد لأنه أشبه التواتر في مجيئه لتلقي الناس له بالقبول والمعرفة". فتح البر في الترتيب الفقهي لتمهيد ابن عبد البر لمحمد المغراوي: 521/11.

²⁹⁴ أحكام القرآن للجصاص: 206/3.

²⁹⁵ العدة في أصول الفقه لأبي يعلى: 1269/4.

تمهيد:

تذكر قاعدة "الأخذ بالأخف أو الأثقل" في كتب الأصول دون نسبة إلى مُعَيَّن²⁹⁶. وقد أفاد ابن حزم أنه قول لبعض أهل الكلام، وأنه لم يبق في زمانه من يقول بها²⁹⁷.

وسأتناولها بالبحث في خمسة فروع:

الفرع الأول: تعريف قاعدة الأخذ بالأخف أو الأثقل.

الفرع الثاني: مظاهرها في كتب الأصول.

الفرع الثالث: أقوال أهل العلم وأدلتهم في الأخذ بها.

الفرع الرابع: الترجيح:

الفرع الخامس: استخلاص العلاقة.

الفرع الأول: تعريف قاعدة الأخذ بالأخف أو الأثقل.

يقصد بها الأخذ بأيسر الأقوال حتى يدل الدليل على الانتقال إلى الأثقل²⁹⁸.

فإذا قام الدليل على وجوب شيء، وأمکن امتثاله بالأخف أو الأثقل على السواء، فتعارضت فيها الاحتمالات أو تعارضت مذاهب العلماء، دون دليل على خصوص أحدهما، فإنه يؤخذ في هذه الحالة بالأخف.

الفرع الثاني: مظاهرها في كتب الأصول.

تتعلق هذه القاعدة بالمجتهد عند تعارض الأدلة والأمارات. وبالمقلد عند تعارض

المذاهب²⁹⁹.

²⁹⁶ قال الرازي: "وقال قوم...". المحصول: 159/6.

²⁹⁷ قال ابن حزم بعدما سرد الأدلة المتفق عليها والمختلف فيها: "وليس للمتكلمين في الديانة اليوم قول يكون عندهم اجتهدا غير ما ذكرنا وقد كانت أقوال في ذلك لقوم من أهل الكلام قد درست... وقال بعضهم الواجب أن يقال بالأثقل.. وقال بعضهم بل الأخف منها". الإحكام لابن حزم: 135/8.

²⁹⁸ ينظر: تقريب الوصول إلى علم الأصول: ص 146.

أما تعلقها بالمجتهد فتذكر في باب الاستدلال، كدليل من الأدلة المختلف فيها³⁰⁰.
وفي باب التعارض والترجيح.

قال ابن قدامة: "ورجح قوم العلة بخفة حكمها؛ لأن الشريعة خفيفة، وآخرون بالعكس؛ لأن الحق ثقيل وهي ترجيحات ضعيفة"³⁰¹.

وأما تعلقها بالمقلد فتذكر في باب الاجتهاد (أو المفتي والمستفتي)؛ في مسألة إذا تعارضت عند العامي أقوال المجتهدين فبأيها يأخذ³⁰².

الفرع الثالث: أقوال أهل العلم وأدلتهم في الأخذ بها.

اختلف العلماء في الاحتجاج بهذه القاعدة على ثلاثة أقوال:

القول الأول: يؤخذ بالأخف - والأخف في هذه الحالة لا يدخل في الأثقل كما هو الحال في مسألة الأخذ بأقل ما قيل - فليس من أدلتهم ادعاء الإجماع على الأقل، ولا براءة الذمة من الأكثر.³⁰³

وأشهر أدلتهم³⁰⁴ قوله تعالى: {يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ} [البقرة: 185]، وقوله تعالى: {وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ} [الحج: 78]، وقوله: «أحب الدين إلى الله الحنفية السمحة»³⁰⁵.

²⁹⁹ ينظر: البحر المحيط للزركشي: 31/6.

³⁰⁰ المحصول: 159/6، تقريب الوصول إلى علم الأصول: ص 146.

³⁰¹ روضة الناظر: ص 210.

³⁰² ذكر الشوكاني لهذه المسألة تسعة أقوال. إرشاد الفحول: 1004/2-1005، وينظر إعلام الموقعين عن رب العالمين لابن القيم: في حكم العامي الذي لا يجد من يفتيه. 136/6-138، وما الحكم إذا اختلف مفتيان؟ 205/6-206. وغرضي هنا بحثها من حيث تناول المجتهد لها.

³⁰³ ينظر: المحصول: 160/6.

³⁰⁴ ينظر: المحصول: 159/6، الموافقات: 149/4.

³⁰⁵ رواه البخاري في الأدب المفرد: باب حسن الخلق، رقم: (287)، ص: 405. عن ابن عباس -رضي الله عنهما

واعترض على هذا بأن اتباع الأخف دون دليل هو اتباع للهوى وليس من سماحة الشريعة بل "سماحة الشريعة إنما جاءت مقيدة بما هو جار على أصولها. واتباع هوى النفوس وعدم الرجوع إلى الدليل ينافي أصولها"³⁰⁶.

وبأن هذا القول مؤد إلى إسقاط الشريعة جملة؛ لأن التكليف معناه حمل ما فيه كلفة ومشقة. وإسقاطها باطل فما أدى إليه مثله³⁰⁷.

القول الثاني: يؤخذ بالأشد والأشد والأثقل؛ متعللين بأنه أحوط وأكثر ثواباً، فيجب الأخذ به لقوله تعالى {فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ} [البقرة: 148].³⁰⁸

واعترض على هذا بمثل ما أجيب عن الاحتياط في الأخذ بأكثر ما قيل.³⁰⁹

القول الثالث: لا يؤخذ بشيء منهما.

وحجته مبنية على أنهما قولان متعارضان فيتساقطان.³¹⁰

وقال ابن حزم: "قال تعالى: {كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ} [البقرة: 216]، فهذا يدفع قول

ورواه بهذا اللفظ في الصحيح معلقاً مجزوماً به: كتاب الإيمان، باب الدين يسر وقول النبي ﷺ أحب الدين إلى الله الحنفية السمحة، ص: 31.

وأورد له ابن حجر في "تغليق التعليق" شواهد حسنة: 41/2-43.

³⁰⁶ حاشية رقم (3) من تعليق عبد الله دراز على الموافقات. الموافقات: 149/4.

³⁰⁷ الموافقات: 149/4.

³⁰⁸ ينظر: الإحكام لابن حزم: 135/8، البحر المحيط للزركشي: 31/6.

³⁰⁹ ص: 63 من هذه المذكرة.

³¹⁰ ساقه ابن قدامة في تعارض الأقوال عند المقلد فقال: "أما إن استوى عنده المفتيان جاز له الأخذ بقول من شاء منهما؛ لأنه ليس قول بعضهم أولى من البعض. وقد رجح قوم القول الأشد لأن الحق ثقیل، ورجح الآخرون الأخف". ثم قال: "وهما قولان متعارضان فيسقطان". روضة الناظر: ص 207.

من قال بالأخف، وقال تعالى: {وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ} [الحج: 78]، وهذا يدفع قول من قال بالأثقل³¹¹.

الفرع الرابع: الترجيح:

رد المحققون "الأخذ بأقل ما قيل" مع ما ذكر من أنها تتركب من الإجماع والاستصحاب، فالأخذ بالأخف أولى بالرد. و الواجب الرجوع لما اقتضته للأدلة الشرعية وهي كثيرة، ولا ينظر إلى كونه ثقيلا أو خفيفا.

الفرع الخامس: استخلاص العلاقة.

لا علاقة لقاعدة "أقل وأكثر ما ينطلق عليه الاسم" بقاعدة "الأخذ بالأخف أو الأثقل". وإن عبر بعض أهل العلم عن الأقل بالأخف والأكثر بالأثقل فمن باب اللغة. كقول الزركشي: "المطلق يحمل على الغالب، كما إذا باع بثمان مطلق يتزل على نقد البلد. فإن لم يكن، وكان له محملان أخف وأثقل حمل على أخفهما عملا بأقل ما يقتضيه الاسم"³¹².

وأما قول عبد الله الشنقيطي: "ليست القاعدة (أي الزيادة على أقل ما ينطلق عليه الاسم) خاصة بالأمر؛ فلذلك فرضها السبكي في أعم منه حيث قال: وهل يجب الأخذ بالأخف أو الأثقل أو لا يجب شيء. فتخصيصها بالأمر إنما هو من باب الفروض وهو تخصيص بعض صور التزاع بالاحتجاج"³¹³. ففيه تسامح؛ لأن السبكي أشار إلى قاعدة أقل ما ينطلق عليه الاسم عند مسألة جائز الترك³¹⁴، أما في مسألة الأخذ بالأخف فما قال ذلك، ولا قال الشراح إنه أشار إلى ذلك.

³¹¹ الإحكام لابن حزم: 135/8.

³¹² المشور في القواعد: 178/3.

³¹³ نشر البنود على مراقبي السعود: 185/1.

³¹⁴ ينظر الفرق بين القاعدة والزيادة على الواجب: ص 43.

المطلب الرابع: علاقة القاعدة بـ "ضابط المشقة المقتضية للتخفيف".

تمهيد:

من المقطوع³¹⁵ به عند المسلمين أن الإسلام دين يسر وسماحة وإحسان، لا إصر فيه ولا أغلال، وقد تماثلت على هذا المعنى الأدلة من الكتاب والسنة والإجماع. فمن الكتاب قول الله: {يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ} [البقرة: 185]. وقوله: {لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا} [البقرة: 286]، وقوله: {مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ} [المائدة: 6]. {وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُم فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ} [الحج: 78].

وغيرها من العمومات المتكررة التي تحصل القطع بأن التيسير من مقاصد الشريعة³¹⁶.
و من السنة ما رواه ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: قيل يا رسول الله أي الأديان أحب إلى الله؟ قال: «الْحَنِيفِيَّةُ السَّمْحَةُ»³¹⁷، وعن أبي هريرة أن النبي قال: «إِنَّ الدِّينَ يُسْرٌ، وَلَنْ يُشَادَّ الدِّينَ أَحَدٌ إِلَّا غَلَبَهُ» الحديث³¹⁸.
قال الشاطبي: "وقد سُمي هذا الدين "الحنيفية السمحة" لما فيها من التسهيل والتيسير"³¹⁹.

وقد أجمع العلماء على عدم وقوع الحرج والعنت في التكليف³²⁰.

ولذلك كان من قواعد الفقه الكبرى: المشقة تجلب التيسير³²¹.

³¹⁵ الفروق: (ف 68)، 491/2. (دار السلام).

³¹⁶ قال الطاهر بن عاشور: "مثال المقاصد الشرعية القطعية ما يؤخذ من متكرر أدلة القرآن تكررا ينفي احتمال قصد

الحجاز والمبالغة، نحو كون مقصد الشارع التيسير" وذكر مثالا. مقاصد الشريعة: 39.

³¹⁷ سبق تخريجه ص: 65.

³¹⁸ رواه البخاري: كتاب الإيمان، باب الدين يسر، رقم: (39)، ص: 31.

³¹⁹ الموافقات: 341/1.

³²⁰ المصدر نفسه: 122/2-123.

والمشقة متأرجحة بين الشديدة و الخفيفة -لأنها تختلف باختلاف الأعمال والأشخاص والأماكن والأزمان³²²...- فهل تقتضي التخفيف كلها؟ إن كان الجواب: لا، فما الضابط المميز بينهما؟ هل يكفي ما ينطلق عليه اسم مشقة لجلب التيسير، أو هناك اعتبارات أخرى؟ هذا ما سأحاول الإجابة عنه من خلال الفروع التالية.

الفرع الأول: تعريف المشقة في اللغة والاصطلاح العام.

الفرع الثاني: أقسام المشقة بالنظر لاعتبارها في التيسير.

الفرع الثالث: أقوال أهل العلم في ضابط المشقة المؤثرة في التخفيف.

الفرع الرابع: استخلاص العلاقة.

الفرع الأول: تعريف المشقة في اللغة والاصطلاح العام.

المشقة لغة:

المشقة في اللغة: الشدة والصعوبة والجهد.

قال ابن فارس: "شق، الشين والقاف أصل واحد صحيح يدل على انصداع في الشيء... تقول شققت الشيء أشقه شقا، إذا صدعته... ومن الباب: الشقاق، وهو الخلاف، وذلك إذا انصدعت الجماعة... ويقال: أصاب فلانا شق ومشقة، وذلك الأمر الشديد، كأنه من شدته يشق الإنسان شقا. قال الله جل ثناؤه: {وَتَحْمِلُ أُنْقَالَكُمْ إِلَىٰ بَلَدٍ لَّمْ تَكُونُوا بِالْغِيَةِ إِلَّا بِشِقِّ الْأُنْفُسِ} [النحل: 7]"³²³.

³²¹ ينظر الأشباه والنظائر لابن السبكي: 48/1، الأشباه والنظائر للسيوطي: 128/1، المنشور في القواعد للزرکشي: 169/3.

³²² قال الشاطبي: "والمشاق تختلف بالقوة والضعف (و) بحسب الأحوال وبحسب قوة العزائم وضعفها وبحسب الأزمان وبحسب الأعمال" فاستدرك دراز: "لو حُذفت الواو وجعل ما بعدها من الحيثيات أسبابا للقوة والضعف في المشقة لكان أوجه". الموافقات: 314/1.

³²³ معجم مقاييس اللغة: 170/3-171.

و"شَقَّ عليه الأمر: صعب"³²⁴. و"المشقة الشدة"³²⁵. و"يقال: هُم بِشَقٍّ من العيش: إذا كانوا في جهد"³²⁶.

المشقة في الاصطلاح العام:

ذكر الشاطبي أن معنى المشقة ينتظم أربعة أوجه اصطلاحية:

الوجه الأول: أن يكون عاما في المقدور عليه وغيره، فتكليف ما لا يطاق يسمى مشقة.

الوجه الثاني: أن يكون خاصا بالمقدور عليه إلا أنه خارج عن المعتاد في الأعمال العادية و هذا الوجه على ضربين:

الضرب الأول: أن تكون المشقة مختصة بأعيان الأفعال المكلف بها بحيث لو وقعت مرة واحدة لوجدت فيها (فهي ناشئة عن أمر جزئي). وهذا هو الموضع الذي وضعت له الرخص المشهورة في اصطلاح الفقهاء.

الضرب الثاني: أن لا تكون مختصة، ولكن إذا نظر إلى كليات الأعمال وتكرارها صارت شاقة (فهي ناشئة عن أمر كلي). وهذا الموضع شرع له الرفق وترك الغلو.

الوجه الثالث: أن يكون خاصا بالمقدور عليه وليس فيه من التأثير في تعب النفس خروج عن المعتاد في الأعمال العادية ولكن نفس التكليف به زيادة على ما جرت به العادات قبل التكليف.

الوجه الرابع: أن يكون خاصا بما يلزم عما قبله فإن التكليف إخراج للمكلف عن هوى نفسه ومخالفة الهوى شاقة على صاحب الهوى مطلقا ويلحق الإنسان بسببها تعب وعناء وذلك معلوم في العادات الجارية في الخلق³²⁷.

³²⁴ ينظر: القاموس المحيط: 242/3.

³²⁵ ينظر: لسان العرب: 183 / 10.

³²⁶ المصدر نفسه: 184/10.

أما الوجه الأول فإن العلماء وإن تنازعوا في جواز التكليف بما لا يطاق عقلا، إلا أن الوقوع منعه أكثرهم³²⁸. قال ابن القيم: "ولم يثبت - بحمد الله - أمر اتفق المسلمون على أنه لا يطاق وقالوا إنه يكلف به العبد. ولا اتفق المسلمون على فعل كلف به العبد وأطلقوا القول عليه بأنه لا يطاق"³²⁹.

وقال الشوكاني: "قبحُ التكليف بما لا يطاق معلوم بالضرورة، فلا يحتاج إلى استدلال... على أن الخلاف في مجرد الجواز لا يترتب عليه فائدة أصلا"³³⁰.

وأما الوجهين الثالث والرابع، فالمشقة فيهما بمعنى التعب الذي لا تنفك عنه العبادات. كالوضوء والغسل في البرد، والصوم في النهار الأطول، والمخاطرة بالنفوس في الجهاد. فلا أثر لها في إسقاط العبادات والطاعات ولا توجب تخفيفا³³¹.

وقال ابن القيم عن هذه المشقة: "إن كانت مشقة تعب، فمصالح الدنيا والآخرة منوطة بالتعب، ولا راحة لمن لا تعب له، بل على قدر التعب تكون الراحة"³³².

والوجه الثاني بضريبه هو محط أنظار الفقهاء، ومهوى أفئدة المشرعين، وهو ما سأتناوله في الفرع الموالي.

الفرع الثاني: أقسام المشقة بالنظر لاعتبارها في التيسير.

قسم الفقهاء المشقة باعتبار اقتضاءها للتخفيف إلى ثلاثة أقسام³³³. وسأنقل تقسيم القرافي مراعيًا استدراك ابن الشاط³³⁴.

³²⁷ ينظر الموافقات: 219/2-221.

³²⁸ البرهان: 104/1-105، شرح تنقيح الفصول: ص 115، البحر المحيط للزركشي: 389/1، أصول الفقه الإسلامي للزحيلي: 142/1.

³²⁹ بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية: 1612/4. وينظر مذكرة أصول الفقه: ص 36-37.

³³⁰ إرشاد الفحول: 85/1-86.

³³¹ ينظر: قواعد الأحكام 13/2، الفروق: 238/1 (دار السلام)، قواعد المقرئ: 326/1.

³³² إعلام الموقعين: 360/3.

النوع الأول مشقة في المرتبة العليا وما قاربها: كالخوف على النفوس والأعضاء والمنافع؛ فهذه متفق على اعتبارها في الإسقاط أو التخفيف؛ لأن حفظ هذه الأمور هو سبب مصالح الدنيا والآخرة.

النوع الثاني مشقة في المرتبة الدنيا وما قاربها: كأدنى وجع في إصبع؛ فهذه متفق على عدم اعتبارها. لأن تحصيل هذه العبادة الشريفة أولى من درء هذه المشقة الخسيسة.

النوع الثالث مشقة بين هذين النوعين يتجاذبها الطرفان. وهي مختلف في اعتبارها. فإذا تقرر أن "المشاق تنقسم إلى ما هو في أعلى مراتب الشدة ، وإلى ما هو في أدناها، وإلى ما يتوسط بينهما، فكيف تعرف المشاق المتوسطة المبيحة التي لا ضابط لها...؟"³³⁵.

الفرع الثالث: أقوال أهل العلم في ضابط المشقة المؤثرة في التخفيف.

المشقة واقعة في قسمين:

القسم الأول العبادات:

لما كانت المشقة غير منضبطة ولا مطردة أقام الشارع في جملة منها المظنة مقام المنة ، كالسفر. وجعل كثيرا منها موكولا إلى الاجتهاد، كالمرض³³⁶.

وهذا الموكول إلى الاجتهاد؛ إن كانت المشقة فيه بينة الشدة أو الخفة فقد انضبطت، وإن لم تكن كذلك، فقد اختلفت مناهج أهل العلم في ضبطها، حتى قال العز بن عبد

³³³ الفروق: 238/1، قواعد الأحكام: 14/2، الأشباه والنظائر، السيوطي: ص 137-138، قواعد المقرئ: 327/1.

³³⁴ الفروق: (ف14) 238/1 (دار السلام) ، حاشية ابن الشاط (بهامش الفروق): 217/1-218. (دار الكتب العلمية).

³³⁵ قواعد الأحكام في مصالح الأناس: 20/2.

³³⁶ ينظر الموافقات: 314-315.

السلام: "من المشكل ضبط المشقة المقتضية للتخفيف كالمرض في الصوم، فإنه إن ضبط بالمشقة فالمشقة نفسها غير مضبوطة، وإن ضبط بما يساوي مشقة الأسفار فذلك غير محدود"³³⁷.

والمقول في ذلك ثلاثة أقوال:

القول الأول: المعتبر أقل ما ينطلق عليه الاسم. وهو المنقول عن أهل الظاهر³³⁸. وأصل قولهم نفي التعليل في الأحكام³³⁹، ومنها الرخص؛ ليس لها عندهم حكمة توازن بها، فتمسكوا بظاهر اللفظ ومطلق التسمية.

ويعترض على هذا الضابط بأمور:

- 1- أن أصل الظاهرية في نفي التعليل في الأحكام مدفوع من أسه.³⁴⁰
- 2- أما ما يتعلق بهذه الجزئية فقد قال الكاساني: "الرخصة بسبب المرض والسفر لمعنى المشقة بالصوم؛ تيسيرا لهما وتخفيفا عليهما على ما قال الله -تعالى- : {يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ} [البقرة: 185]"³⁴¹.
- 3- أن أدنى ما ينطق عليه الاسم في الأعذار قد ينتهي إلى قسم التوهّمات وهي مختلفة، وكذلك أهواء النفوس فإنها تقدر أشياء لا حقيقة لها، فغاية ما يورث "مطلق الاسم" الظنون، ويجب على المكلف أن لا يقدم على الرخصة مع بقاء احتمال في السبب³⁴².

³³⁷ المنشور في القواعد لمحمد الزركشي: 173/3، القواعد الصغرى، عز الدين ابن عبد السلام: ص173.

³³⁸ القواعد الصغرى: ص173.

³³⁹ الإحكام لابن حزم: "الباب التاسع والثلاثون في إبطال القول بالعلل في جميع أحكام الدين": 76/8.

³⁴⁰ ينظر: الموافقات: 6/2-7، إعلام الموقعين: 333/2 وما بعدها.

³⁴¹ بدائع الصنائع: 94/2.

³⁴² ينظر: الموافقات: 336/1.

4- لا يقال الأصل براءة الذمة، لأن ذلك فيما لم يتقرر، أما في الترخص فقد تيقنا شغل الذمة بالعزيمة، فلا ينقل عنه إلا بمثله أو بظن قريب منه³⁴³.

القول الثاني: المعتبر أدنى المشاق المعتبرة في الباب.

قال العز بن عبد السلام: " لا وجه لضبط هذا وأمثاله إلا بالتقريب... فالأولى في ضابط مشاق العبادات أن تضبط مشقة كل عبادة بأدنى المشاق المعتبرة في تلك العبادة"³⁴⁴. وشرحه القرافي بقوله: "يجب على الفقيه أن يفحص عن أدنى مشاق تلك العبادة المعينة فيحققه بنص أو إجماع أو استدلال، ثم ما ورد عليه بعد ذلك من المشاق مثل تلك المشقة أو أعلى منها جعله مسقطاً، وإن كان أدنى منها لم يجعله مسقطاً"³⁴⁵. ثم مثل له: " مثل ذلك التأذي بالقمل في الحج مبيح للحلق بالحديث الوارد عن كعب بن عُجرَة³⁴⁶ فأى مرض آذى مثله أو أعلى منه أباح وإلا فلا"³⁴⁷.

واعترض على هذا الضابط باعتراضين:

- 1- أن المشاق تختلف باختلاف العزائم والأشخاص والأماكن والأزمان... وجمع هذه المختلفات تحت قانون أصلي يطرد في جميع الناس يوقعهم في الحرج³⁴⁸.
- 2- أن أدنى المشاق (المقتضية للتخفيف) المحققة في باب قد تكون من المرتبة الدنيا في غيره. قال ابن عبد السلام بعد مثال التأذي بالقمل: "وكذلك ينبغي أن تقرب المشاق

³⁴³ المصدر نفسه: 323 / 1، وقد ساقه الشاطبي لبيان مدرك من رأى أن الأخذ بالعزيمة أولى من الترخص.

³⁴⁴ قواعد الأحكام في مصالح الأنام: 20/2.

³⁴⁵ الفروق: 240/1. (دار السلام).

³⁴⁶ طرفه «لَعَلَّكَ أَذَاكَ هَوَأُثُكَ». صحيح البخاري: كتاب المحصر، باب قول الله تعالى: {فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكِ} [البقرة: 196]، رقم: (1814): ص: 345.

ومسلم: كتاب الحج، باب جواز حلق الرأس للمحرم إذا كان به أذى، رقم: (1201)، ص: 471.

³⁴⁷ الفروق: 240/1 (دار السلام)، قواعد الأحكام في مصالح الأنام: 20/2.

³⁴⁸ ينظر: قواعد المقرئ: 327/1، الموافقات: 314/1-315.

المبيحة للتيمم بأدنى مشقة أبيع بمثلها التيمم، وفي هذا إشكال، فإن مشقة الزيادة اليسيرة على ثمن المثل، ومشقة الانقطاع من سفر التزهة خفيفة لا ينبغي أن يعتبر بها الأمراض"³⁴⁹.

القول الثالث: المعتبر العرف.

قال المقرئ بعدما رد ضابط القرأني: " فالمعول على العادات والأحوال"³⁵⁰.

وشرحه الشاطبي: "وكثير من الناس يقوى في مرضه على ما لا يقوى عليه الآخر، فتكون الرخصة مشروعة بالنسبة إلى أحد الرجلين دون الآخر، وهذا لا مرية فيه. فإذا ليست أسباب الرخص بداخله تحت قانون أصلي، ولا ضابط مأخوذ باليد، بل هو إضافي بالنسبة إلى كل مخاطب في نفسه"³⁵¹.

واعترض على هذا الضابط باعتراضين:

1- أن الإحالة على العرف إحالة على العوام، ولا يصح تقليدهم في الدين.³⁵²

وقد يجاب أن الإحالة على العرف ليست إحالة على العوام، بل هي إحالة على الشرع الذي اعتبر العرف.

2- أن الفقهاء من جملة أهل العرف فلو كان في العرف شيء لوجدوه معلوما لهم أو معروفاً³⁵³.

³⁴⁹ قواعد الأحكام في مصالح الأنام: 20/2، القواعد الصغرى: ص172، قال الزركشي: "واستشكله ابن عبد السلام وقال: هذه كلها لا ضابط لها". المنشور في القواعد 172/3.

³⁵⁰ قواعد المقرئ: 327/1، وقال الشاطبي: "إن الرخصة إضافية لا أصلية؛ بمعنى أن كل أحد في الأخذ بها فقيه نفسه. ما لم يجد فيها حد شرعي فيوقف عنده". الموافقات: 314/1.

³⁵¹ الموافقات: 315/1.

³⁵² الفروق: 339/1. (دار السلام).

³⁵³ المصدر نفسه: 240/1. (دار السلام).

وأجاب رشيد رضا: "يجوز أن يجهل كل فرد منهم العرف العام في كثير من المسائل، وما اجتمع علماء مصر أو قطر للبحث عن عرف الناس في أمر ومحاولة ضبطه وتحديدته ثم عجزوا عن معرفته وأحالوا ذلك على العامة"³⁵⁴.

القسم الثاني المعاملات:

فهذا القسم اقتصر فيه على أقل يصدق عليه اسم مشقة.

قال العز: "وإنما حملنا في المعاملات على الأقل تحصيلًا لمقاصد المعاملات ومصالحها، فإن الحمل على الأعلى يؤدي في السلم إلى عزة الوجود، وهي مبطلّة للسلم، والحمل في الصفات المشروطة في البيوع على الأعلى يؤدي إلى كثرة التنازع والاختلاف، والحمل على ما بينهما لا ضابط له، ولا وقوف عليه؛ فتعذر تجويزه لعدم الاطلاع عليه"³⁵⁵.

الفرع الرابع: استخلاص العلاقة.

مما سبق نلاحظ أن المشقة في قسم المعاملات تضبط بأقل ما ينطلق عليه الاسم. أما في العبادات فقد ضبطها العزّ ومن تبعه بأدنى مشاق الباب، لكنه استشكله وفضل عليه ضابط الظاهرية، ألا وهو أقل ما ينطلق عليه الاسم. وقد ضبط المقرئ والشاطبي ومن تبعهما المشقة بالعرف، وهو ضابط مطرد ومناسب لمقاصد الشرع.

³⁵⁴ تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)، محمد رشيد رضا: 271/6.

³⁵⁵ ينظر: قواعد الأحكام: 22/2، الفروق: 240/1-241. (دار السلام).

الفصل الثاني: التطبيقات
الفقهية للقاعدة. وفيه أربعة
مباحث.

- المبحث الأول: التطبيقات
على ما لا يصح تخرجه على
القاعدة لأنه "كل".
- المبحث الثاني: التطبيقات
على ما لا يصح تخرجه على
القاعدة لأنه "كلية".
- المبحث الثالث: التطبيقات
على ما يصح تخرجه على
القاعدة وهو "مطلق مشكك".
- المبحث الرابع: التطبيقات
على ما يصح تخرجه على
القاعدة وهو "مشترك ذو
مراتب".

تمهيد:

إن قاعدة "هل الواجب الأخذ بأوائل الأسماء أو بأواخرها؟" كغيرها من القواعد الأصولية، يُعتمد عليها في استنباط الأحكام الشرعية، وفي الترجيح بين الأقوال الفقهية المختلفة.

وقد ذكر الفقهاء أنها قاعدة كثيرة الفروع، كبيرة الأثر. قال ابن العربي: "الحكم إذا تعلق باسم له أولٌ وآخرٌ تعلّق بأوله، وقد اختلف الفقهاء في ذلك اختلافا كثيرا، وتعلق به الفروع من كتاب الطهارة إلى أمهات الأولاد في آخر الفقه... فكل ذلك من مثل، أو خبر، أو شعر، أو قرآن، يتعلق بهذه الجملة -على حد ما يليق به منها- فارقبوه وركّبوه"³⁵⁶.

وأغلب تلك الفروع لم يصرح الأئمة المجتهدون ببنائها على القاعدة، فأتى بعدهم من أعملها في بيان مدرّكهم، أو في تعليل اختلافهم، أو في ترجيح ما اختاره من أقوالهم، فمقل ومستكثر، إلا أن منهم من خرّج عليها ما لا يندرج تحتها.

فلهذه المقدمات رأيت أن يُجعل الفصل التطبيقي وفق الخطوات التالية:

- **أوّلا:** لبيان أثر القاعدة في اختلاف الفقهاء؛ سأسرد جملة من مسائل الخلاف المخرجة على القاعدة، عازيا المسألة إلى من صرح بتخريجها عليها، بغض النظر عن صحته.

³⁵⁶ القبس: 95/1.

– ثانيا: أنتخب بعض تلك المسائل، فأدرسها دراسة فقهية مقارنة.

وكي يكون هذا الفصل تطبيقا لكل ما في الفصل النظري رأيت أن أجعل المسائل المدروسة فيما يصح تخريجه على القاعدة، وما لا يصح.

أولا: سرد مجموعة من المسائل المخرجة على القاعدة.

تطبيقات القاعدة في مسائل الطهارة:

1- مغسول المذي³⁵⁷.

2- طهارة أجزاء الميتة والانتفاع بها فيما عدا الأكل.

قال الطاهر بن عاشور: "واختلفوا فيما عدا الأكل من الانتفاع بأجزاء الميتة، كالانتفاع بصوفها وما لا يتصل بلحمها مما كان ينتزع منها في وقت حياتها، فقال مالك: يجوز الانتفاع بذلك، ولا ينتفع بقرنها وأظلافها وريشها وأنيابها لأن فيها حياة... وقال الشافعي: يحرم الانتفاع بكل أجزاء الميتة، ولا دليل له من فعل (حرم)؛ لأن الفعل في حيز الإثبات لا عموم له، ولأن لفظ (الميتة) كلٌ وليس كليا فليس من صيغ العموم، فيرجع الاستدلال به إلى مسألة: الخلاف في الأخذ بأوائل الأسماء أو أواخرها"³⁵⁸.

3- المقدار المجزئ من مسح الرأس في الوضوء³⁵⁹.

4- معنى اللّمس الناقض للوضوء.

قال ابن العربي: "الوضوء يجب باللمس الأول قبل الوطء"³⁶⁰.

5- المقدار المجزئ من مسح الخف.

³⁵⁷ ستأتي دراستها ص: 94.

³⁵⁸ التحرير والتنوير: 116/2.

³⁵⁹ ستأتي دراستها ص: 102.

³⁶⁰ أحكام القرآن لابن العربي: 252/1.

قال النووي: "مذاهب العلماء في استحباب مسح أسفل الخف، وفي الواجب من أعلاه: قد ذكرنا أن مذهبنا (الشافعية) استحباب مسح أسفله، وأن الواجب أقل جزء من أعلاه... وأما الاختصار على أقل جزء من أعلاه فوافقنا عليه الثوري وأبو ثور وداود، وقال أبو حنيفة: يجب مسح قدر ثلاث أصابع، وقال أحمد: يجب مسح أكثر ظاهره: وعن مالك: مسح جميعه إلا مواضع الغضون"³⁶¹.

6- المقدار المحزئ من مسح الجبيرة.

قال النووي: "وهل يجب استيعاب الجبيرة بالمسح كالوجه في التيمم أم يكفي مسح ما ينطلق عليه الاسم كالرأس والخف؟ فيه وجهان مشهوران، ذكرهما المصنف بدليلهما. أصحهما عند الأصحاب يجب الاستيعاب... وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد"³⁶².

7- حكم المضمضة والاستنشاق في طهارة الغسل.

قال الزنجاني: "قوله تعالى: {وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا} [المائدة: 6]، لا يوجب المضمضة والاستنشاق في طهارة الغسل عندنا (الشافعية)؛ لأنه يسمى متطهرا بدونهما، وما زاد على ما يقع عليه اسم الطهارة لا نوجهه بالآية، بل بدليل آخر"³⁶³.

8- حد الصعيد: التراب خاصة، أو جنس ما صعد.

قال القرافي: "مسألة التيمم في قوله تعالى: {فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا} [النساء: 43]، [المائدة: 6] فقوله صعيدا مدلوله أمر كلي، يمكن حمله على أدنى الرتب، وهو مطلق ما يسمى صعيدا -ترابا كان أو غيره من جنس الأرض-... أو أعلى رتب الصعيد، وهو التراب"³⁶⁴.

³⁶¹ المجموع: 551/1-552.

³⁶² المجموع: 370/2.

³⁶³ تخريج الفروع على الأصول للزنجاني: ص 59.

³⁶⁴ الفروق: 267/1.

9- حد مسح الأيدي في التيمم³⁶⁵.

10- حد السفر المبيح للتيمم.

قال الماوردي: "أقل ما يقع عليه اسم سفر، طال أو قصر ... وقال بعض الفقهاء: لا يجوز التيمم إلا في سفر محدود، ويجوز فيه القصر"³⁶⁶.

تطبيقات القاعدة في مسائل الصلاة.

11- حد الشفق الذي يدخل به وقت العشاء³⁶⁷.

12- الواجب من القراءة في الصلاة.

قال الكاساني: "وعن أبي حنيفة فيه (أي: الواجب من القراءة في الصلاة) ثلاث روايات، في ظاهر الرواية قدر أدنى المفروض بالآية التامة، طويلة كانت أو قصيرة ... و في رواية الفرض غير مقدر، بل هو على أدنى ما يتناوله الاسم سواء كانت آية أو ما دونها بعد أن قرأها على قصد القراءة، وفي رواية قُدر الفرض بآية طويلة كآية الكرسي وآية الدين أو ثلاث آيات قصار و به أخذ أبو يوسف و محمد"³⁶⁸.

13- الطمأنينة في أركان الصلاة.

قال القرطبي: "قال تعالى: {ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا} [الحج: 77]، قال بعض علمائنا وغيرهم: يكفي منهما ما يسمى ركوعا وسجودا، وكذلك من القيام، ولم يشترطوا الطمأنينة في ذلك، فأخذوا بأقل الاسم في ذلك، وكأنهم لم يسمعوا الأحاديث الثابتة في إلغاء الصلاة"³⁶⁹.

14- الاعتدال بعد الرفع من الركوع.

³⁶⁵ ستأتي دراستها ص: 144.

³⁶⁶ الحاوي: 266/1.

³⁶⁷ ستأتي دراستها ص: 154.

³⁶⁸ بدائع الصنائع: 112/1.

³⁶⁹ تفسير القرطبي: 28/2-29.

قال ابن رشد: "ذهب أبو حنيفة إلى أن الاعتدال من الركوع وفي الركوع غير واجب، وقال الشافعي: هو واجب، واختلف أصحاب مالك... والسبب في اختلافهم: هل الواجب الأخذ ببعض ما ينطلق عليه الاسم أم بكل ذلك الشيء الذي ينطلق عليه الاسم؟" ³⁷⁰.

15- السجود على سبعة أعظم.

قال ابن رشد: "اختلفوا فيمن سجد على وجهه ونقصه السجود على عضو من تلك الأعضاء هل تبطل صلاته أم لا؟ ... وسبب اختلافهم: هل الواجب هو امتثال بعض ما ينطلق عليه الاسم أم كله؟" ³⁷¹.

16- تمكين الجبهة في السجود.

قال الغزالي: "القول في السجود والاعتدال عنه أما أقله فالكلام في الموضوع على الأرض وكيفية الوضع وهيئة الساجد أما الموضوع فالجبهة ولا يقوم غيرها مقامها ثم يكفي أقل ما ينطلق عليه الاسم" ³⁷².

17- إجابة المؤذن: إلى الحيعتين أو إلى نهاية الأذان؟ ³⁷³

18- حد خطبة الجمعة ³⁷⁴.

19- رد السلام على تسليم الإمام في الصلاة.

قال ابن المنير: "باب من لم يردّ السلام على الإمام واكتفى بتسليم الصلاة، وجه مطابقة الترجمة أنه قال: «سَلِّمْ وَسَلِّمْ» ³⁷⁵، والتسليم المطلق يحمل على أقل ما يصدق [عليه]، وذلك تسليم واحدة، والزائد يحتاج إلى دليل مثبت غير المطلق" ³⁷⁶.

³⁷⁰ بداية المجتهد: 251/2-252.

³⁷¹ المصدر نفسه: 258/2.

³⁷² الوسيط في المذهب: 136/2.

³⁷³ ستأتي دراستها ص: 115.

³⁷⁴ ستأتي دراستها ص: 127.

20- صفة صلاة خسوف القمر.

قال ابن رشد: "واختلفوا في كسوف القمر، فذهب الشافعي إلى أنه يصلى له جماعة؛ وعلى نحو ما يصلى في كسوف الشمس... وذهب مالك وأبو حنيفة إلى أنه لا يصلى له في جماعة، واستحبوا أن يصلي الناس له أفذاذا ركعتين... وسبب اختلافهم... أن الأصل هو أن يحمل اسم الصلاة في الشرع -إذا ورد الأمر بها- على أقل ما ينطلق عليه هذا الاسم في الشرع إلا أن يدل الدليل على غير ذلك".³⁷⁷.

تطبيقات القاعدة في مسائل الزكاة والصوم والاعتكاف.

21- حد الغنى الذي يمنع أخذ الصدقة.

قال ابن رشد: "وأما حد الغنى الذي يمنع من الصدقة فذهب الشافعي إلى أن المانع من الصدقة هو أقل ما ينطلق عليه الاسم، وذهب أبو حنيفة إلى أن الغنى هو مالك النصاب"³⁷⁸.

22- المرض المبيح للفطر في رمضان.

قال الرازي: "اختلفوا في المرض المبيح للفطر على ثلاثة أقوال أحدها: أن أي مريض كان... فله أن يترخص، تزيلاً للفظه المطلق على أقل أحواله، وهذا قول الحسن وابن سيرين... وثانيها: أن هذه الرخصة مختصة بالمريض الذي لو صام لوقع في مشقة وجهه... وهذا قول الأصم، وحاصله تزيل اللفظ المطلق على أكمل الأحوال، وثالثها: وهو قول أكثر الفقهاء أن المرض المبيح للفطر هو الذي يؤدي إلى ضرر النفس أو زيادة في العلة"³⁷⁹.

³⁷⁵ رواه البخاري: كتاب الأذان، باب إذا زار الإمام قوما فأمرهم، رقم: (686)، ص: 145. عن عتيان بن مالك

وله قصة.

³⁷⁶ المتواري على أبواب البخاري لابن المنير: ص 109.

³⁷⁷ بداية المجتهد: 391/2-392.

³⁷⁸ بداية المجتهد: 492/2-493.

³⁷⁹ تفسير الرازي: 79/5-80.

23- مقدار الاعتكاف.

قال الغزالي: "الاعتكاف وهو عبارة عن اللبث في المسجد مع الكف عن قضاء شهوة الفرج، أما اللبث فأقله ما ينطلق عليه اسم العكوف، وهو زائد على طمأنينة السجود، ولو نذر اعتكافا مطلقا يكفيه اعتكاف ساعة، كما تكفيه في نذر الصدقة التصديق بحبة، وقيل: إنه يكفي المرور بالمسجد كالمرور بعرفة، وقيل: لا بد من يوم أو ما يدنو منه، وهو مذهب أبي حنيفة" ³⁸⁰.

تطبيقات القاعدة في مسائل الحج والأيمان والنذور والكفارات.

24- قول القائل في الحج: "علي هدي"، قيل تجب البدنة وقيل تجزئه شاة.

قال القرافي: "المدرک: هل ينظر إلى أعلا مراتب الهدي احتياطا؟ أو لأقله لأن الأصل براءة الذمة؟... وهي قاعدة أصولية: إذا علق الحكم على اسم هل يقتصر على أدناه، أو يرتفع لأعلاه" ³⁸¹.

25- الهدي الواجب على من جامع زوجته وهما مُحْرمان.

قال الشوكاني: "كفارة الوطء شاة؛ لأنها أقل ما يصدق عليه الهدي، وهو مروي عن أبي حنيفة ... وذهب الجمهور إلى أنها تجب بدنة على الزوج، وبدنة على الزوجة، ويجب بدنة الزوجة على الزوج إذا كانت مكرهة لا مطاوعة" ³⁸².

26- مقدار ما يؤكل وما يُتصدق به من الأضحية.

قال النووي: "وهل يشترط التصديق بشيء منهما، أم يجوز أكل الجميع؟ وجهان. أحدهما: يجوز أكل الجميع، قاله ابن سريج، وابن القاص، والإصطخري، وابن الوكيل،

³⁸⁰ الوسيط في المذهب: 562/2.

³⁸¹ الذخيرة لشهاب الدين القرافي: 86/4.

³⁸² نيل الأوطار: 151/6.

وحكاه ابن القاص عن نسه. قالوا: ويحصل الثواب بإراقة الدم بنية القرية، وأصحهما: يجب التصديق بقدر ينطلق عليه الاسم³⁸³.

27- حد الحقب والدهر والحين لمن حلف ألا يفعل شيئاً فيها.

قال ابن قدامة: "إذا حلف لا يكلمه زمناً أو وقتاً أو دهرًا أو عمراً أو ملياً أو طويلاً أو بعيداً أو قريباً برّاً بالقليل والكثير في قول أبي الخطاب ومذهب الشافعي؛ لأن هذه الأسماء لا حد لها في اللغة وتقع على القليل والكثير فوجب حملها على أقل ما يتناولها اسمه³⁸⁴."

28- حلف ليفعلن الشيء، أو حلف ألا يفعله، ففعل بعضه في الصورتين.

قال القرطبي: "ففي الأول لا يبر حتى يفعل جميع المحلوف عليه: مثاله لاأكلن هذا الرغيف، فأكل بعضه. لا يبر حتى يأكل جميعه... وأما في النهي فإنه يحنث بأقل ما ينطلق عليه الاسم، لأن مقتضاه ألا يدخل فرد من أفراد المنهي عنه في الوجود، فإن حلف ألا يدخل داراً فأدخل إحدى رجله حنث³⁸⁵."

29- حلف ألا يصلي فبكم ركعة يحنث؟

"وإن حلف لا يصلي لم يحنث حتى يصلي ركعة بسجديتها، وقاله أبو الخطاب؛ لأنه أقل ما يطلق عليه اسم الصلاة. وقيل: بلى إذا صلى ركعتين³⁸⁶."

30- بم يوفى النذر المطلق

قال شوكانى: "وإذا كان النذر مطلقاً أي غير مسمى، ففيه الكفارة عند كثير من العلماء. وقال قوم: فيه كفارة الظهر، وقال قوم: فيه أقل ما ينطلق عليه الاسم من القرب صيام يوم أو صلاة ركعتين³⁸⁷."

³⁸³ روضة الطالبين: 491/2.

³⁸⁴ المغني: 573/13-574.

³⁸⁵ تفسير القرطبي: 129/8.

³⁸⁶ المبدع شرح المقنع لابن مفلح: 92/8.

31- حد الشهر في من نذر صيامه، أو حلف على شيء مُدَّتْه.

قال الشوكاني: "الجمهور على أنه لا يقع البر إلا بثلاثين، وذهبت طائفة إلى الاكتفاء بتسعة وعشرين أخذًا بأقل ما ينطلق عليه الاسم"³⁸⁸.

32- المقدار المجزئ من الكسوة في الكفارة³⁸⁹.

تطبيقات القاعدة في مسائل النكاح وفُرْقَه.

33- عدد الرضعات المحرمة.

قال القرطبي: "ذهب (بعض) أئمة الفتوى إلى أن الرضعة الواحدة تحرم إذا تحققت ... متمسكين بأقل ما ينطلق عليه اسم الرضاع"³⁹⁰.

34- أقل الصداق.

قال ابن رشد عن مدرك تقدير أقل الصداق: "ابن على مقدمتين: إحداهما أن الصداق عبادة، والثانية أن العبادة مؤقتة، وفي كليهما نزاع للخصم؛ وذلك أنه قد يلفى في الشرع من العبادات ما ليست مؤقتة بل الواجب فيها هو أقل ما ينطلق عليه الاسم"³⁹¹.

35- تمليك الطلاق: هل يحمل على الثلاث أو على الواحدة؟

قال ابن رشد: "وأما من رأى أن لها أن تطلق نفسها في التمليك ثلاثا ... فلأن معنى التمليك عنده إنما هو تصيير جميع ما كان بيد الرجل من الطلاق بيد المرأة ... وأما من جعل التمليك طلقة واحدة فقط أو التخيير فإنما ذهب إلى أنه أقل ما ينطلق عليه الاسم، واحتياطا للرجال"³⁹².

³⁸⁷ نيل الأوطار: 485/10.

³⁸⁸ المصدر نفسه: 437/10.

³⁸⁹ ستأتي دراستها ص: 133.

³⁹⁰ تفسير القرطبي: 183/6.

³⁹¹ بداية المجتهد: 50/2.

³⁹² المصدر نفسه: 137/2.

36- إذا قال لزوجته: أنت علي حرام، فهل يحمل على الثلاث أو الواحدة؟

قال القرافي: "إذا قال أنت علي حرام، فهل يحمل على الثلاث أو الواحدة؟ خلافٌ يصح تخريجه على هذه القاعدة؛ لأن قوله: حرام مطلقٌ دال على مطلق التحريم الدائر بين الرتب المختلفة، فأمكن حمله على أعلاها أو على أدناها" ³⁹³.

37- النكاح الذي يحلل المبتوتة.

قال ابن العربي: "ما مر بي في الفقه مسألة أعسر منها ؛ وذلك أن من أصول الفقه أن الحكم هل يتعلق بأوائل الأسماء أو بأواخرها ؟ وقد بينا ذلك في أصول الفقه ، وفي بعض ما تقدم . فإننا قلنا : إن الحكم يتعلق بأوائل الأسماء لزمنا مذهب سعيد بن المسيب (أي: تحل بمجرد العقد من الثاني). وإن قلنا: إن الحكم يتعلق بأواخر الأسماء، لزمنا أن نشترط الإنزال مع مغيب الحشفة في الإحلال، لأنه آخرُ ذوق العسيلة" ³⁹⁴.

38- مقدار متعة المطلقة.

قال ابن كثير: "أمر تعالى بإمتاعها، وهو تعويضها عما فاتها بشيء تعطاه من زوجها بحسب حاله، على الموسع قدره وعلى المقتر قدره... عن ابن عباس قال: متعة الطلاق أعلاه الخادم، ودون ذلك الورق، ودون ذلك الكسوة... وقال الشعبي: أوسط ذلك درع وخمار وملحفة وجلباب، قال: وكان شريح يمتع بخمسمائة... وذهب أبو حنيفة إلى أنه متى تنازع الزوجان في مقدار المتعة وجب لها عليه نصف مهر مثلها، وقال الشافعي في الجديد: لا يجبر الزوج على قدر معلوم إلا على أقل ما يقع عليه اسم المتعة، وأحب ذلك إليّ أني أستحسن ثلاثين درهماً" ³⁹⁵.

39- حد الإثغار المسقط للحضانة.

³⁹³ الفروق: 267/266/1.

³⁹⁴ أحكام القرآن لابن العربي: 268/1.

³⁹⁵ تفسير ابن كثير: 424/1.

قال القرافي: "فرع الحضانة هل تستحقه الأم إلى الإثغار، أو إلى البلوغ. قولان يناسب تخريجهما على القاعدة، بسبب أن قوله U: «أنتِ أحقُّ به ما لم تَنكِحِي»³⁹⁶ كما جاء في الحديث المشهور، يقتضي ثبوت الأحقية لها، أما غاية معينة فلم يذكرها صاحب الشرع غير غاية تتعلق بها هي وبجالتها، وهي عدم الزواج. أما غاية تتعلق بحاله هو فلم يذكرها صاحب الشرع، بل الأحقية فقط، وهي تصدق بطرفين فأدناهما الإثغار وأعلاهما البلوغ"³⁹⁷.

40- معنى العود الموجب لكفارة الظهار.

قال الرازي: "قول الشافعي أن (معنى العود لما قالوا) السكوت عن الطلاق بعد الظهار زماناً يمكنه أن يطلقها فيه... قول أبي حنيفة: أنه عبارة عن استباحة الوطء والملازمة والنظر إليها بالشهوة... قول مالك: أن العود إليها عبارة عن العزم على جماعها... قول طاوس والحسن البصري: أن العود إليها عبارة عن جماعها... إلا أن الذي قاله الشافعي - رحمه الله - هو أقل ما ينطلق عليه الاسم فيجب تعليق الحكم عليه؛ لأنه هو الذي به يتحقق مسمى العود"³⁹⁸.

تطبيقات القاعدة في مسائل البيوع.

41- معنى التفرّق في خيار المجلس.

قال ابن الفخار: "ومالك وأهل المدينة ... بنوا على الأصول الصحيحة ولم يتناقضوا، علّقوا انعقاد البيع بأول التفريقين"³⁹⁹.

42- مقدار أجل السّلم إذا قُضي ببلد آخر.

³⁹⁶ رواه أبو داود: كتاب الطلاق، باب من أحق بالولد، رقم: (2276)، ص: 364. من حديث عمرو بن شعيب

عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو.

³⁹⁷ الفروق: 164/1-165.

³⁹⁸ تفسير الرازي: 257/29-258.

³⁹⁹ الانتصار لأهل المدينة لابن الفخار: ص 116.

قال ابن رشد: "وأما ما يقتضى ببلد آخر فإن الأجل عندهم هو قطع المسافة التي بين البلدين قلت أو كثرت، وقال أبو حنيفة: لا يكون أقل من ثلاثة أيام، فمن جعل الأجل شرطاً غير معلل، اشترط منه أقل ما ينطلق عليه الاسم، ومن جعله شرطاً معللاً باختلاف الأسواق اشترط من الأيام ما تختلف فيه الأسواق غالباً"⁴⁰⁰.

43- حد الصفة في المسلم فيه.

قال الماوردي: "إذا أسلم في شيء على أوصاف، فليس له إلا أقل ما يقع عليه اسم هذه الأوصاف ... وقال مالك: له أوسط ما ينطلق عليه تلك الأوصاف... لأن أوسط الأمور أعدلها . وهذا ليس بصحيح لأمرين؛ أحدهما: أن الحكم إذا علق باسم، كان ذلك الحكم معلقاً بأقل ذلك الاسم كالأثمان. والثاني: أن الجودة صفة واحدة فإذا اعتبر الأوسط فقد ضم إليها صفة ثانية، ولا يجوز أن يضم إلى صفات السلم صفة غير مشروطة"⁴⁰¹.

44- حد الرشد المشروط في دفع المال لليتيم.

قال القرافي: "قوله تعالى {فَإِنْ آتَيْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ} [النساء: 6] اختلف العلماء في ذلك، هل محمله على أدنى مراتب الرشد؟ وهو الرشد في المال خاصة، قاله مالك، أو على أعلى مراتب الرشد؟ وهو الرشد في المال والدين، قاله الشافعي"⁴⁰².

45- حد الإقرار في من قال: له علي شيء.

قال القرطبي: "إيهام الإقرار، وله صور كثيرة وأمهاقتها ست. الصورة الأولى أن يقول: له عندي شيء، قال الشافعي: لو فسر به بتمرة أو كسرة قبل منه، والذي تقتضيه أصولنا (المالكية) أنه لا يقبل إلا فيما له قدر، فإذا فسر به قبل منه وحلف عليه"⁴⁰³.

⁴⁰⁰ بداية المجتهد: 325/2.

⁴⁰¹ الحاوي: 412/5-413.

⁴⁰² الفروق: 266/1.

46- مقدار الصدقة في من قال: "تعال أقامرك".

قال العيني: "قال العلماء أمر بالتصدق تكفيرا لخطيئته في كلامه بهذه المعصية، قال الخطابي: يتصدق بمقدار ما كان يريد أن يقامره به وهو قول الأوزاعي، وقال النووي رحمه الله: الصواب أن يتصدق بما تيسر مما يطلق عليه اسم الصدقة، وفي (التلويح) عن بعض الحنفية إن قوله: فليتصدق، المراد بها كفارة اليمين، وقال بعضهم: وفيه ما فيه. قلت: ما فيه إلا عدم فهم من لا يفهم ما فيه، وإنما قال بعضهم المراد بها كفارة اليمين؛ لأن هذا ينعقد يميناً على رأي هذا القائل" ⁴⁰⁴.

47- حد الإثغار المبيح للتفرقة بين الأمة وولدها.

قال القرافي: "التفرقة بين الأمة وولدها، اختلف العلماء فيه أيضاً، هل يُمنع ذلك إلى البلوغ أو الإثغار؟ ... يتناول أمراً كلياً يصدق في رتبة دنيا وهي الإثغار ورتبة عليا وهي البلوغ" ⁴⁰⁵.

48- مقدار الخط عن المكاتب.

قال ابن رشد: "جماعة المسلمين تُدبوا لعون المكاتبين ... اختلفوا هل ذلك على الوجوب أو على الندب؟ والذين قالوا بذلك اختلفوا في القدر الواجب، فقال بعضهم: ما ينطلق عليه اسم شيء، وبعضهم حده" ⁴⁰⁶.

تطبيقات القاعدة في مسائل المواريث والحدود والتعزيرات.

49- الأب الذي يحجب الإخوة.

قال ابن العربي: "الحجب يكون للأب الأول دون الثاني، وهو الجد" ⁴⁰⁷.

⁴⁰³ تفسير القرطبي: 421/21.

⁴⁰⁴ عمدة القاري: 290/19.

⁴⁰⁵ الفروق: 265/1.

⁴⁰⁶ بداية المجتهد: 560/2.

50- أسنان الإبل في دية الخطأ.

قال الجصاص: "اختلفوا في الأسنان... فقال أصحابنا (الحنفية) جميعا: عشرون بنات مخاض وعشرون بنو مخاض وعشرون بنات لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة، وقال مالك والشافعي: عشرون بنات مخاض وعشرون بنو لبون وعشرون بنات لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة... قول النبي - «الدية مائة من الإبل» يقتضي جواز ما يقع عليه الاسم، فلا تثبت الزيادة إلا بدلالة، ومذهب أصحابنا أقل ما قيل فيه فهو ثابت، وما زاد فلم تقم عليه دلالة فلا يثبت»⁴⁰⁸.

51- أين تقطع اليد في حد السرقة؟

قال ابن حجر: "وبحسب هذا الاختلاف (في مسمى اليد لغة) وقع الخلاف في محل القطع، فقال بالأول (إلى المناكب) الخوارج وهم محجوجون بإجماع السلف على خلاف قولهم... وحجة الجمهور الأخذ بأقل ما ينطلق عليه الاسم؛ لأن اليد قبل السرقة كانت محترمة فلما جاء النص بقطع اليد وكانت تطلق على هذه المعاني، وجب أن لا يترك المتيقن وهو تحريمها، إلا بمتيقن وهو القطع من الكف»⁴⁰⁹.

52- مدة الصِّلَب في حد الحراة.

قال ابن قدامة: "لا توقيت فيه إلا قدر ما يشتهر أمره، قال أبو بكر: لم يوقت أحمد في الصلَب؛ فأقول: يصلب قدر ما يقع عليه الاسم. والصحيح توقيته بما ذكر الخرقى من الشهرة؛ لأن المقصود يحصل به، وقال الشافعي: يصلب ثلاثا، وهو مذهب أبي حنيفة، وهذا توقيت بغير توقيف فلا يجوز»⁴¹⁰.

⁴⁰⁷ أحكام القرآن لابن العربي: 252/1.

⁴⁰⁸ أحكام القرآن للجصاص: 206/3.

⁴⁰⁹ فتح الباري لابن حجر: 572/15.

⁴¹⁰ المغني: 478/12-479.

53- أقل الجلد في التعزير.

قال الزيلعي: "لا بد من نقصان عدد الجلد في التعزير عن الحد وذلك يحصل بنقصان سوط عن الأربعين لأنه قال -عليه الصلاة والسلام-: « من بلغ حدا » بلفظ النكرة فيتناول أدنى ما ينطلق عليه اسم الحد، وهو الأربعون لأنه أدنى حد العبد في القذف، وأبو يوسف اعتبر حد الأحرار"⁴¹¹.

ثانيا: المسائل المنتخبة للدراسة.

لما كانت هذه المذكرة لا تتسع لدراسة كل تلك المسائل دراسة فقهية مقارنة، انتخبتُ بعضها بحيث يكون شاملا لكل أحوال القاعدة، والمسائل الباقية تحذو حذوه وترجع إليه.

والمسائل المنتخبة هي:

- مغسول المذي - المقدار المجزئ من مسح الرأس - إجابة المؤذن إلى الحيعلتين، أو إلى نهاية الأذان؟ - القدر المجزئ من خطبة الجمعة - القدر المجزئ من الكسوة في كفارة اليمين - حد مسح الأيدي في التيمم - حد الشفق الذي يدخل به وقت العشاء.

⁴¹¹ تبين الحقائق: 637/3.

- المبحث الأول:
التطبيقات على ما لا يصح
تخريجه على القاعدة لأنه
كل. وفيه مطلبان.

- المطلب الأول: مغسول
المذي.

- المطلب الثاني: المقدار
المجزئ من مسح الرأس.

المطلب الأول: مغسول المذي⁴¹².

تمهيد:

عن علي بن أبي طالب قال كنت رجلا مذاء فأمرت رجلا أن يسأل النبي لمكان ابنته، فسأل فقال: «تَوَضَّأَ وَاغْسَلَ ذَكَرَكَ»⁴¹³.

وفي لفظ: كنت رجلا مذاء وكنت أستحيي أن أسأل النبي لمكان ابنته فأمرت المقداد بن الأسود فسأله فقال: «يَغْسِلُ ذَكَرَهُ وَيَتَوَضَّأُ»⁴¹⁴.

من فوائد هذا الحديث الشريف وجوبُ الوضوء من المذي، وأنه ناقض للطهارة الصغرى، وأنه نجس يجب التطهر منه⁴¹⁵.

وقد اتفق الفقهاء على أن خروج المذي ينقض الوضوء⁴¹⁶، قال ابن المنذر: "ولست أعلم في وجوب الوضوء منه اختلافا بين أهل العلم"⁴¹⁷.

كما أجمعوا على نجاسة المذي⁴¹⁸؛ فإذا انتشر وجب تطهير ما أصاب البدن منه.

⁴¹² المذي: بفتح الميم وسكون الذال وتخفيف الياء، هذا هو المشهور، وهو ماء رقيق أبيض لزج يخرج عند شهوة، أو عند الإنعاض، ويخرج بغير شهوة ولا دفق معه ولا يعقبه فتور، وربما لم يحس بخروجه. حلية الفقهاء لابن فارس: ص 56، إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام لابن دقيق العيد: 73/1، القاموس الفقهي: ص 337.

⁴¹³ رواه البخاري: كتاب الطهارة، باب غسل المذي والوضوء منه، رقم: 269، ص 47.

⁴¹⁴ رواه مسلم: كتاب الحيض، باب المذي، رقم: 303، ص 142.

⁴¹⁵ إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام لابن دقيق العيد: 73/1.

⁴¹⁶ مراتب الإجماع لابن حزم: ص 41.

⁴¹⁷ الأوسط لابن المنذر: 134/1.

⁴¹⁸ المجموع: 571/2، نيل الأوطار: 214/1.

وعن أحمد رواية بطهارته. المغني: 490/2.

قال ابن تيمية مناقشا هذه الرواية: وظاهر المذهب أنه نجس، وعن أحمد أنه طاهر؛ لحديث سهل بن حنيف قال: "كنت ألقى من المذي شدة وكنت أكثر من الاغتسال فسألت رسول الله ﷺ فقال يجزيك من ذلك الوضوء". فلم يأمره بغسل فرجه منه ولو كان واجبا لأمره، ولأنه جزء من المني إذ يخرج بسبب الشهوة من مخرج المني.

إلا أنهم اختلفوا في كيفية الاستنجاء منه على أقوال، وهذا ما سأدرسه في هذا المطلب من خلال الفروع التالية.

الفرع الأول: الأقوال في المسألة.

اختلف الفقهاء في كيفية الاستنجاء من المذي على ثلاثة أقوال:

القول الأول: وجوب غسل الذكر كله والأنثيين⁴¹⁹.

وهو مذهب الأوزاعي⁴²⁰، والصحيح من مذهب الحنابلة⁴²¹.

القول الثاني: وجوب غسل الذكر كله.

وهو رواية عن مالك⁴²² هي مشهور مذهب المالكية⁴²³، ورواية عن أحمد⁴²⁴.

القول الثالث: غسل محل الأذى فقط.

وهو مذهب الحنفية⁴²⁵، وقول البغداديين من أصحاب مالك⁴²⁶، والشافعية⁴²⁷، ورواية

عن أحمد⁴²⁸، وابن حزم، وروي عن سعيد بن جبير وعطاء والحسن⁴²⁹.

ويجاب عن هذا بأن عدم ذكر الغسل في حديث سهل لا يدل على عدم الأمر به، بل لأنه معلوم لدى السائل وإنما سأل عن موجب خروجه. وأما كونه فرعاً المني، فلو سلمنا بطهارة الأصل فلا يلزم منه طهارة الفرع، بل هو بمنزلة الجنين الناقص، فإذا

أسقطته المرأة قبل كمال خلقه فإنه نجس وإن كان مبدأ خلق الإنسان. ينظر: مجموع فتاوى ابن تيمية: 337/21-338، شرح العمدة في الفقه لابن تيمية: 100/1-102.

وحديث سهل بن حنيف رواه أبو داود من طريق محمد بن إسحاق حدثني سعيد بن عبيد بن السباق عن أبيه عن سهل به، كتاب الطهارة، باب في المذي، رقم (210)، ص 47. والترمذي، كتاب الطهارة، باب ما جاء في المذي يصيب الثوب، رقم (115)، 157/1-158. وقال حديث حسن صحيح لا نعرفه إلا من حديث محمد بن إسحاق.

قال ابن حجر: "محمد بن إسحاق بن يسار أبو بكر المطلبي مولاهم المدني نزيل العراق إمام المغازي، صدوق يدلّس".
تقريب التهذيب: 54/2. وقد صرح بالتحديث في سند أبي داود.

⁴¹⁹ الأنثيين: الخصيتين. لسان العرب: 112/2.

⁴²⁰ نيل الأوطار: 215/1.

⁴²¹ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف للمرداوي: 330/1.

⁴²² النوادر والزيادات: 49/1، المنتقى شرح موطأ مالك للباحي: 379/1. وفي المدونة قال مالك: "المذي عندنا

أشد من الودي؛ لأن الفرج يغسل عندنا من المذي، والودي عندنا بمنزلة البول". المدونة: 121/1.

⁴²³ عقد الجواهر الثمينة: 49/1، مواهب الجليل: 413/1.

⁴²⁴ شرح العمدة لابن تيمية: 102/1.

الفرع الثاني: أدلة الأقوال ومناقشتها.

أدلة القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول بأدلة منها:

1- حديث هشام بن عروة عن أبيه أن علي بن أبي طالب طلب من المقداد أن يسأل رسول الله عن المذي، وفيه: فقال رسول الله: «لِيَعْسِلْ ذَكَرَهُ وَأُنْثِيَهُ»⁴³⁰.

واعترض عليه: بأن أحمد قد أعله بقوله: "ما قال غسل الأنثيين إلا هشام ابن عروة، فأما الأحاديث كلها فليس فيها ذا"⁴³¹.

ثم إن عروة لم يسمع من علي⁴³².

ويجاب بأن له شاهد من حديث سليمان بن حيان، عن هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، عن عبيدة السلماني، عن علي بن أبي طالب، قال: كنت رجلاً مذاء فاستحييت أن أسأل النبي، فأرسلت المقداد فسأل النبي عن ذلك، فقال النبي: «يَعْسِلْ أَنْثِيَهُ وَذَكَرَهُ وَيَتَوَضَّأُ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ»⁴³³.

قال ابن حجر: "وإسناده لا مطعن فيه"⁴³⁴.

ويدفع بأنه من رواية سليمان بن حيان، وهو صدوق يخطئ⁴³⁵، ومن كان بهذه المرتبة لم يُحتجّ بزيادته على الثقات⁴³⁶.

⁴²⁵ شرح معاني الآثار للطحاوي: 48/1.

⁴²⁶ النوادر والزيادات: 49/1.

⁴²⁷ المجموع: 164/1، البيان في مذهب الإمام الشافعي: 242/1.

⁴²⁸ المغني: 232/1، شرح العمدة في الفقه: 102/1، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف: 330/1.

⁴²⁹ شرح معاني الآثار: 47-48، شرح صحيح البخاري لابن بطال: 384/1.

⁴³⁰ رواه أبو داود: كتاب الطهارة، باب في المذي، رقم: 208، ص 47.

⁴³¹ مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود: ص 24.

⁴³² تلخيص الحبير: 206/1.

⁴³³ مسند أبي عوانة لأبي عوانة الإسفراييني: 229/1.

⁴³⁴ تلخيص الحبير: 206/1.

وحتى لو صح الحديث بمجموع الطريقين فإنه يُحمل على الاحتياط؛ لأن المذي ربما انتشر على الذكر والأنثيين ولم يشعر به الإنسان⁴³⁷.

2- ولأن ذلك يخفف المذي أو يقطعه، ولا سيما إذا كان غسله بالماء البارد، فإنه من أسباب قطعه وعدم استمرار خروجه .

واعترض عليه ابن حزم بقوله: "وقال بعضهم: في ذلك تقليص، فيقال له: فعائوا ذلك بالقوابض من العقاقير، إذن فهو أبلغ"⁴³⁸.

ثم إنه لو صح طيباً أن البرودة تقلص المذي؛ فإن الأمر بغسل الكل يحمل على الإرشاد، قال الطحاوي: "لم يكن ذلك من رسول الله على إيجاب غسل المذاكير، ولكنه ليتقلص المذي فلا يخرج. قالوا: ومن ذلك ما أمر به المسلمون في الهدي إذا كان له لبن أن يُنضح ضرعه بالماء ليتقلص ذلك فيه فلا يخرج"⁴³⁹.

3- ولأنه خارج بسبب الشهوة فأوجب غسلًا زائداً على موجب البول، أصله المني.⁴⁴⁰

ويعترض عليه بأن قياس المذي على المني ليس بأولى من قياسه على البول.

⁴³⁵ قال ابن حجر: " سليمان بن حيان الأزدي أبو خالد الأحمر الكوفي: صدوق يخطئ". تقريب التهذيب: 384/1.

⁴³⁶ تهذيب التهذيب لابن حجر: 159/4.

⁴³⁷ معالم السنن للخطابي: 73/1، المجموع: 165/2. وقد قال مالك: "ليس على الرجل غسل أنثيينه من المذي عند وضوئه منه إلا أن يخشى أن يكون قد أصاب أنثيينه منه شيء. إنما عليه غسل ذكره". المدونة: 121/1.

⁴³⁸ المحلى: 107/1.

⁴³⁹ شرح معاني الآثار: 46/1.

⁴⁴⁰ المغني: 232/1، المنتقى شرح موطأ مالك: 380/1.

أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني بأدلة منها:

1- ما روي عن علي قال كنت رجلاً مذاءً فأمرت رجلاً أن يسأل النبي لمكان ابنته، فسأل فقال: «تَوَضَّأْ وَاغْسِلْ ذَكَرَكَ»⁴⁴¹.

وفي لفظ: كنت رجلاً مذاءً وكنت أستحيي أن أسأل النبي لمكان ابنته فأمرت المقداد بن الأسود فسأله فقال: «يَغْسِلُ ذَكَرَهُ وَيَتَوَضَّأُ»⁴⁴².

وجه الدلالة: التمسك بظاهر قوله: "يغسل ذكره"، وقوله: "اغسل ذكرك". فإن اسم "الذكر" حقيقة في العضو كله⁴⁴³.

واعترض عليه: بالتسليم بأن الأصل في الكلام الحقيقة لكن إنما عدل الجمهور عن استعمال الحقيقة في "الذكر" كله ، نظراً منهم إلى المعنى، فإن الموجب للغسل: إنما هو خروج الخارج، وذلك يقتضي الاختصار على محله⁴⁴⁴.

أدلة القول الثالث:

استدل أصحاب القول الثالث بأدلة منها:

⁴⁴¹ سبق تخريجه ص: 93.

⁴⁴² سبق تخريجه ص: 93.

⁴⁴³ ينظر: إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام: 74/1.

⁴⁴⁴ إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام: 74/1، سبل السلام شرح بلوغ المرام: ص 63.

قال الشوكاني: "ومن العجيب أن ابن حزم مع ظاهره ذهب إلى ما ذهب إليه الجمهور، وقال: إيجاب غسل كله شرع لا دليل عليه، وهذا بعد أن روى حديث «فليغسل ذكره» وحديث «واغسل ذكرك» ولم يقدح في صحتها، وغاب عنه أن الذكر حقيقة لجميعة ومجازاً لبعضه، وكذلك الأنثيين حقيقة لجميعهما فكان اللائق بظاهريته الذهاب إلى ما ذهب إليه الأولون". نيل الأوطار: 215/1.

1- ما رواه المقداد بن الأسود : أن علي بن أبي طالب أمره أن يسأل له رسول الله عن الرجل إذا دنا من أهله فخرج منه المذي ماذا عليه؟ فإن عندي ابنته وأنا أستحيي أن أسأله. قال المقداد: فسألت رسول الله عن ذلك فقال: «إِذَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ ذَلِكَ فَلْيَنْضَحْ فَرْجَهُ وَلْيَتَوَضَّأْ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ»⁴⁴⁵.

وجه الدلالة على ما قال ابن الفخار: "والفرج في اللغة: الشق بين الجبلين"⁴⁴⁶، فحقيقة الفرج إنما تقع على موضع مخرج البول والمذي فقط"⁴⁴⁷.

2- وما روي عن علي قال: كنت رجلاً مذاءً وكانت تحتي ابنة رسول الله ، فأمرت رجلاً فسأله فقال: «تَوَضَّأْ وَاغْسِلْهُ»⁴⁴⁸.

وجه الدلالة أن النبي أعاد الضمير على المذي⁴⁴⁹، أي: هو المغسول فقط، فإن انتشر غُسل كل موضع أصابه، وإن لم ينتشر غُسل مخرجه فقط.

3- ولأنه خارج لا يوجب الاغتسال فلا يوجب غسل ما لم يصبه، أصله البول والودي⁴⁵⁰.

ويعترض بأن قياس المذي على البول ليس بأولى من قياسه على المني.

⁴⁴⁵ رواه مالك في الموطأ: كتاب الطهارة، باب الوضوء من المذي، رقم: (84)، ص: 35.

وأبو داود كتاب الطهارة، باب في المذي، رقم: (207)، ص: 47. عن محمد بن مسلمة القعني عن مالك به.

⁴⁴⁶ قال ابن فارس: "الفاء والراء والجيم أصل صحيح يدل على تفتُّح في الشئ. من ذلك الفُرجة في الحائط وغيره. الشَّقُّ: يقال فرجته وفرَّجته". معجم مقاييس اللغة: 4/498.

⁴⁴⁷ شرح صحيح البخاري لابن بطال: 384/1.

⁴⁴⁸ رواه أحمد في المسند: رقم: (1026)، 300/2.

قال محققه شعيب الأرناؤوط: صحيح على شرط الشيخين.

⁴⁴⁹ فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر: 453/1.

⁴⁵⁰ البيان في مذهب الإمام الشافعي: 242/1، المغني: 233/1.

4- ولأننا رأينا خروج المذي حدثاً، فأردنا أن نعلم ما يجب في خروج الأحداث، فكان خروج الغائط يجب فيه غسل ما أصاب البدن لا غسل ما سوى ذلك، إلا التطهر للصلاة، فالنظر على ذلك أن يكون خروج المذي كذلك لا يجب فيه غسل غير الموضع الذي أصابه من البدن، غير التطهر للصلاة⁴⁵¹.

الفرع الثالث: تحقيق سبب الخلاف.

قال ابن رشد: "وسبب الخلاف فيه هو: هل الواجب هو الأخذ بأوائل الأسماء أو بأواخرها؟ فمن رأى أنه بأواخرها، أعني: بأكثر ما ينطلق عليه الاسم، قال: يغسل الذكر كله، ومن رأى الأخذ بأقل ما ينطلق عليه قال: إنما يغسل موضع الأذى"⁴⁵².

والتحقيق أن الخلاف لا يُخرّج على هذه القاعدة؛ لأن لفظ "ذكره" كلّ وليس كلياً.

قال القرافي بعد تحرير القاعدة: "وبهذا يظهر بطلان قول من يخرّج الخلاف في غسل الذكر من المذي -هل يقتصر فيه على الحشفة أم لا بد من جملته؟- على هذه القاعدة؛ لأن هذا اقتصار على جزء لا جزئي"⁴⁵³.

وقد يقال إن سبب الخلاف تردد اللفظ بين حملة على الحقيقة أو حملة على نوع من أنواع المجاز، وهو هنا إطلاق الكل على البعض⁴⁵⁴.

⁴⁵¹ شرح معاني الآثار: 48/1.

⁴⁵² بداية المجتهد: 158/1.

⁴⁵³ الفروق: 263/1-264.

⁴⁵⁴ قال الصنعاني: وأما إطلاق لفظ (ذكرك) فهو ظاهر في غسل الذكر كله وليس كذلك إذ الواجب غسل محل الخارج وإنما هو من إطلاق اسم الكل على البعض والقرينة ما علم من قواعد الشرع. سبل السلام شرح بلوغ المرام للصنعاني: ص63.

وسبب آخر هو اختلاف الروايات عن علي في غسل المذي، إذ فيها: "يغسل ذكره وأنثيه"، و"يغسل ذكره"، "يغسل فرجه" و "توضأ واغسله".

الفرع الرابع الترجيح:

من خلال الأدلة والمناقشات السابقة يظهر أن الراجح القول الثالث، وهو قول الجمهور:

- لأنه يجمع بين الأحاديث بأن الواجب غسل محل الأذى، وما ورد بأكثر من ذلك فيحمل على الاستحباب⁴⁵⁵، والجمع أولى من الترجيح⁴⁵⁶.

- ولأنه أقيس، فالنجاسة لا يتعدى في الغسل محلها إلا على سبيل الاحتياط، والحكم الذي يوافق القياس يرجح على غيره⁴⁵⁷.

- ولأن غسل محل الأذى فقط معقول المعنى، وغسل الكل تعبد، والخبر المعقول المعنى مقدم على التعبد⁴⁵⁸.

لذلك بنى - بعض من أمر بغسل الجميع - على ذلك فرعا آخر وهو اشتراط النية في غسله؛ لأنه غسل تعدى به محله من غير موجب⁴⁵⁹، مع أنهم قد حكوا الإجماع على إزالة النجاسة من الأبدان والثياب بغير نية⁴⁶⁰.

⁴⁵⁵ أشار ابن قدامة إلى هذا المعنى: 233/1.

⁴⁵⁶ قال القرطبي: "والجمع أولى من الترجيح باتفاق أهل الأصول". الجامع لأحكام القرآن: 127/4.

⁴⁵⁷ شرح نظم مرتقى الوصول إلى علم الأصول: ص 825.

⁴⁵⁸ نثر الورود على مراقبي السعود: 601/2.

⁴⁵⁹ النوادر والزيادات: 49/1، مواهب الجليل: 413/1، إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام: 74/1.

⁴⁶⁰ القوانين الفقهية: ص 28، قال ابن تيمية: "لا يشترط فيها (أي طهارة الخبث) فعل العبد ولا قصده، بل لو زالت بالمطر النازل من السماء حصل المقصود، كما ذهب إليه أئمة المذاهب الأربعة وغيرهم، ومن قال من أصحاب الشافعي وأحمد إنه يعتبر فيها النية فهو قول شاذ مخالف للإجماع السابق مع مخالفته لأئمة المذاهب". مجموع الفتاوى: 270/21.

والله أعلم، والحمد لله الذي طهرنا، ولم يجعل علينا من حرج، وصلى الله وسلم على نبينا الذي علمنا كل شيء حتى أدق تفاصيل الطهارة.

المطلب الثاني: في القدر المجزئ من مسح الرأس.

تمهيد:

قال الله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ} الآية [المائدة: 6].
ذكر العلماء أن هذه الآية من أعظم آيات القرآن مسائل، وأكثرها أحكاما في العبادات، وقالوا: إن فيها ألف مسألة⁴⁶¹.

فمن تلك المسائل وجوب الوضوء على من قام إلى صلاته، بعد حدث كان منه ناقض طهارته، ومنها وجوب غسل الوجه واليدين إلى المرافق، ومسح الرأس، وغسل الرجلين إلى الكعبين.

وقد اتفق العلماء على وجوب مسح الرأس في الوضوء، وأنه لا يصح الوضوء دون ذلك⁴⁶².

كما اتفقوا على أن تعميم الرأس بالمسح أفضل بلا نزاع⁴⁶³، إلا أنهم اختلفوا في المقدار المجزئ منه، وهذا ما سأحاول دراسته من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول: الأقوال في المسألة.

⁴⁶¹ أحكام القرآن لابن العربي: 47/2.

⁴⁶² مراتب الإجماع: ص 38، بداية المجتهد: 39/1، المجموع: 428/1، المغني: 175/1.

⁴⁶³ مراتب الإجماع: ص 38، الاستذكار: 29/2، المجموع: 433/1.

ذكر ابن العربي في هذه المسألة أحد عشر قولاً⁴⁶⁴، وزاد غيره أقوالاً أخرى. وبالتأمل فيها يمكن ردها إلى ثلاثة أقوال:

القول الأول: وجوب مسح جميع الرأس.

وهو قول مالك⁴⁶⁵، ومشهور مذهب المالكية⁴⁶⁶، والمذهب عند الحنابلة⁴⁶⁷.

ومن أصحاب هذا القول من جعل هذا الحكم خاصاً بالرجل، أما المرأة فيجزئها مسح البعض⁴⁶⁸.

ومنهم من قال: يعفى عن ترك اليسير إذا كان من غير قصد⁴⁶⁹.

القول الثاني: أنه يجزئ مسح بعض الرأس، واختلفوا في حدّ هذا البعض على أقوال أشهرها:

1- وجوب مسح ربع الرأس وهو المعتمد عند الحنفية⁴⁷⁰.

⁴⁶⁴ أحكام القرآن لابن العربي: 60/2.

لقد حاولت تتبع كل ما قيل في هذه المسألة وفي غيرها، وهذا المنهج الفقهي المقارن فيه فوائد منها:
- أن الحق قد يكون في أحدها، "ورب اجتهد رُفُض وعُد شاذاً، وهو الموافق للمنقول والمعقول. فقه الزكاة ليوסף القرضاوي: 22/1-23.

- إذا انحصر الخلاف في مسألة علمنا أن احتمالات الشريعة منحصرة، وأن باب الخلاف قد أغلق، لأنه لو كان هناك احتمال له قوة لقبل به. أحكام القرآن لابن الفرس الأندلسي: 35/1.

⁴⁶⁵ المدونة الكبرى: 124/1.

⁴⁶⁶ القوانين الفقهية: ص 29، المذهب في ضبط مسائل المذهب: 166/1، مواهب الجليل: 292/1.

⁴⁶⁷ الإنصاف: 159/1. وعن أحمد روايات أخرى: الأكثر، قدر الناصية، البعض من غير تحديد. المصدر نفسه: 159/1.

⁴⁶⁸ قال ابن قدامة: "الظاهر عن أحمد - رحمه الله تعالى - في حق الرجل وجوب الاستيعاب وأن المرأة يجزئها مسح مقدم رأسها". المغني: 176/1.

⁴⁶⁹ أحكام القرآن لابن العربي: 60/2. الإنصاف: 159/1.

⁴⁷⁰ رد المحتار: 213/1، وعنهم روايتان أخريان: الأولى مقدار ثلاثة أصابع، والثانية الناصية. المبسوط: 63/1، بدائع الصنائع 4/1.

2- وجوب مسح ثلثي الرأس. وهو قول محمد بن مسلمة من المالكية⁴⁷¹.

3- وجوب مسح ثلث الرأس وهو قول أبي الفرج من المالكية⁴⁷².

4- وجوب مسح الناصية، وهي مقدم الرأس⁴⁷³، وهو قول الأوزاعي والليث وعبد

الرحمن بن أبي ليلى وأبي العالية وعكرمة والحسن البصري وإبراهيم النخعي وعطاء⁴⁷⁴.

القول الثالث: لا يتقدر المسح بل يجزئ أقل ما ينطلق عليه اسم مسح.

وهو قول الشافعي⁴⁷⁵، ومشهور مذهب الشافعية⁴⁷⁶، وهو قول داود وصححه ابن

حزم⁴⁷⁷.

ثم إن من الشافعية من حد أقل ما ينطلق عليه الاسم من ذلك، فقليل بوجوب مسح ثلاث شعرات، وقليل شعرتين، وقليل شعرة واحدة، وقليل بعض شعرة⁴⁷⁸.

الفرع الثاني: أدلة الأقوال ومناقشتها.

أدلة القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول بأدلة منها:

1- ما رواه مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه أنه قال لعبد الله بن زيد بن

عاصم -وهو جد عمرو بن يحيى المازني وكان من أصحاب رسول الله - هل تستطيع أن

تربني كيف كان رسول الله يتوضأ، فقال عبد الله بن زيد بن عاصم: نَعَمْ، «فَدَعَا

⁴⁷¹ النوادر والزيادات: 40/1، أحكام القرآن لابن العربي: 60/2.

⁴⁷² المصادر نفسها: الجزء والصفحة نفسها.

⁴⁷³ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للفيومي: 130/2.

⁴⁷⁴ المحلى: 52/2-53.

⁴⁷⁵ الأم: 56/2.

⁴⁷⁶ المجموع: 430/1، البيان في فقه الشافعي: 124/1.

⁴⁷⁷ المحلى: 52/2.

⁴⁷⁸ المجموع: 430/1، مغني المحتاج 93/1، بدائع الصنائع: 4/1، المغني: 177/1، المحلى 52/2.

بِوَضُوءٍ... ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ، فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَدْبَرَ، بَدَأَ بِمُقَدِّمِ رَأْسِهِ، ثُمَّ ذَهَبَ بِهِمَا إِلَى قَفَاهُ، ثُمَّ رَدَّهُمَا حَتَّى رَجَعَ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ». الحديث⁴⁷⁹

قال الترمذي: وفي الباب عن معاوية، والمقدام بن معدي كرب، وعائشة. وحديث عبد الله بن زيد أصح شيء في الباب وأحسن⁴⁸⁰.

واعترض عليه بأن التعميم أفضل بلا نزاع لكن الخلاف في القدر المجزئ⁴⁸¹.

2- اعتبارا باستيعاب الوجه بالغسل، وقد قيل لمالك: "إذا مسح بعض رأسه ولم يُعَمَّ أعاد؟ قال: نعم يعيد، أرأيت لو غسل بعض وجهه أو ذراعيه أو رجليه؟"⁴⁸².

واعترض عليه بأن الوجه مغسول والرأس ممسوح، والمسح مبني على التخفيف فلا يصح القياس⁴⁸³.

وأجيب بأن هذا ليس من طريق القياس، بل من مطلق اللفظ في ذكر الفعل وهو الغسل أو المسح، وذكر المحل، وهو الوجه أو الرأس⁴⁸⁴.

3- اعتبارا باستيعاب الوجه بالمسح في التيمم، في قوله تعالى: {فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ} [النساء: 43]، [المائدة: 6]؛ فإذا لم يَجُزِ الاقتصار في التيمم على بعض الوجه مع وجود "الباء"، فلا يجوز الاقتصار في الوضوء على بعض الرأس⁴⁸⁵.

⁴⁷⁹ أخرجه مالك في الموطأ واللفظ له: كتاب الطهارة، باب العمل في الوضوء، رقم 32، ص 23.

ومن طريقه البخاري: كتاب الوضوء، باب مسح الرأس كله، رقم: (185)، ص 60.

ورواه مسلم: كتاب الطهارة، باب في وضوء النبي p، رقم: (235)، ص 122.

⁴⁸⁰ سنن الترمذي: 82/1.

⁴⁸¹ مراتب الإجماع: ص 38، الاستذكار: 29/2، المجموع: 433/1.

⁴⁸² البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في مسائل المستخرجة لابن رشد: 103/1.

⁴⁸³ المبسوط: 63/1.

⁴⁸⁴ أحكام القرآن لابن العربي: 63/2.

⁴⁸⁵ مجموع الفتاوى: 73/21.

واعترض عليه بالفرق بينهما، إذ مسح الوجه في التيمم بدل عن الغسل فأخذ حكمه، ومسح الرأس أصل، فافترقا⁴⁸⁶.

ويجاب عنه بأن مسح الخف بدل عن غسل الرجل ولم تشترطوا فيه الإيعاب⁴⁸⁷.
فدل على فساد الفرق وصحة القياس.

واستدل من جعل هذا الحكم خاصا بالرجل، أما المرأة فيجزئها مسح البعض.

- بأن عائشة - رضي الله عنها - كانت تمسح مُقَدِّمَ رأسها⁴⁸⁸.

واعترض بأن الثابت عن أمنا - رضي الله عنها - إيعاب الرأس بالمسح⁴⁸⁹.

ثم إن استقراء الشريعة دلَّ على عموم التكليف للرجال والنساء إلا ما خُصَّ منها بأحد الصنفين⁴⁹⁰، ولا مخصص هنا.

فالقول بوجوب الإيعاب ثم استثناء المرأة مخالفة للأصل، وقد قال ابن عبد البر:

"والمرأة عند جميع الفقهاء في مسح رأسها كالرجل سواء، كلُّ مما أصَّله"⁴⁹¹.

واستدل من ذهب منهم إلى العفو عن ترك اليسير من غير قصد:

- بأن تحقق عموم الوجه بالغسل ممكن بالحس، وتحقيق عموم المسح غير ممكن؛

فسومح بترك اليسير منه دفعا للحرَج⁴⁹².

⁴⁸⁶ الأم: 102/1، فتح الباري لابن حجر: 501/1.

⁴⁸⁷ المجموع: 432/1.

⁴⁸⁸ المغني: 176/1.

⁴⁸⁹ أخرجه النسائي في الكبرى من حديث أبي عبد الله سالم سَلَّان قال: - وكانت عائشة تستعجب بأمانته وتستأجره - فأرتني كيف كان p يتوضأ ... ووضعت يدها في مقدم رأسها ثم مسحت رأسها مسحة واحدة إلى مؤخره. سنن النسائي، كتاب الطهارة، باب كيف تمسح المرأة رأسها، رقم: (105)، 113/1.

⁴⁹⁰ التحرير والتنوير: 56/30، وقد قال مالك: " المرأة في المسح بمثلة الرجل، تمسح على رأسها كله". المدونة الكبرى: 124/1.

⁴⁹¹ الاستذكار: 35/2.

واعترض عليه بأن مرور اليد على الجميع ممكن تحصيله حسا وعادة⁴⁹³.

وقد يجاب بأن مسح كل الرأس بحيث لا يغادر شعرة تكلف خارج عن معتاد المشتقات، وقد قال أحمد بن حنبل: "ومن يمكنه أن يأتي على الرأس كله؟!"⁴⁹⁴.

بل نقل ابن عبد البر الإجماع عليه فقال: "على أنهم قد أجمعوا على أن اليسير الذي لا يُقصد إلى إسقاطه متجاوز عنه، لا يضر المتوضئ"⁴⁹⁵.

أدلة القول الثاني:

استدل من أوجب مسح الربع بأدلة منها:

- أخبار مسح النبي ناصيته في الوضوء⁴⁹⁶.

وجه الدلالة منها أن الناصية ربع الرأس⁴⁹⁷. فإذا تعين أن المطلوب الربع أجزأ من أي جهة كانت⁴⁹⁸.

واعترض عليه بعدم التسليم بأن الناصية ربع الرأس⁴⁹⁹.

ولو سلمنا به؛ فكيف يقال: يجزئ من أي جهة كانت؟ والقياس لا يجري في المقادير، لاسيما عند الحنفية⁵⁰⁰.

⁴⁹² أحكام القرآن لابن العربي: 62/2.

⁴⁹³ المصدر نفسه: 62/2.

⁴⁹⁴ المغني: 175/1.

⁴⁹⁵ الاستذكار: 26/2.

⁴⁹⁶ ستأتي في أدلة من قال بإجزاء مسح الناصية. ص: 109 من هذه المذكرة.

⁴⁹⁷ المبسوط: 63/1، أحكام القرآن لابن العربي: 62/2.

⁴⁹⁸ بدائع الصنائع: 5/1.

⁴⁹⁹ المجموع: 431/1، المحلى: 54/2، وقال ابن عابدين الحنفي: "والتحقيق أنها أقل منه". رد المختار: 213/1.

⁵⁰⁰ الحاوي: 117/1. وقد ذهب الجمهور خلافا للحنفية إلى جريان القياس في الحدود والكفارات والمقدرات. ينظر شرح تنقيح الفصول: ص 324.

وإن سلمنا جريان القياس فيها فإن من أركان إدراك العلة⁵⁰¹، ومسح الرأس تعبد محض فلا سبيل للقياس.

واستدل من أوجب الثلثين بأدلة منها:

1- أن مسح الثلثين مسحٌ للأكثر⁵⁰²، والأكثر يقوم مقام الكل⁵⁰³.

2- وأنه إن مسح الثلثان فالباقي ثلث، والثلث وما دونه قليل فيغتفر⁵⁰⁴.

قال القرافي مبينا مدرك ابن مسلمة: "والثلث في حيز القلة، بدليل إباحته للمريض والمرأة المتزوجة مع الحجر عليهما"⁵⁰⁵.

وقد يعترض عليه: بأن قاعدة التقدير بالثلث غير منضبطة عند المالكية⁵⁰⁶، ولو انضبطت فمجالها ما لم يُقدّر من الأحكام، أما المسح فقد بينه رسول الله .

ثم إن تخريج هذا القول على أصول مالك فيه نظر؛ لأن مالكا نص على مذهبه في المسح فلا يخرج قول غيره على مذهبه، وقد يقال: لا تخريج مع النص!

قال ابن الجلاب: بعدما ذكر أقاويل مسح الثلث والثلثين: "وهذه الأقاويل مذاهب لأصحابه لا أنها تخريج على مذهبه. قال: وأما هو فمذهبه الإيعاب"⁵⁰⁷.

⁵⁰¹ قال السمعاني في مسألة القياس في التقديرات وغيرها: " لا نكر أن يوجد في الشرع ما لا يتعلل ويلتحق بمحض التعبد الذي ينحسم سلوك سبيل القياس فيه، وعلى هذا فلا بد من علامة وأمانة تعرف بما القسم الذي يجري فيه التعليل من القسم الذي لا يجري فيه التعليل، وهذا عويص عسر؛ لكن مع هذا نقول كل حكم يمكن أن يستنبط منه معنى مخيل من كتاب أو نص سنة أو إجماع فإنه يعلل وما لا يصح فيه مثل هذا فإنه لا يعلل سواء إن كان من الحدود أو الكفارات أو المقادير أو الرخص". قواطع الأدلة في الأصول: 119/4.

⁵⁰² البحر الزخار: 102/2.

⁵⁰³ المغني: 177/1، المبسوط: 63/1.

⁵⁰⁴ أحكام القرآن لابن العربي: 62/2.

⁵⁰⁵ الذخيرة: 261/1.

⁵⁰⁶ قال ابن حزم: يجعل المالكية الثلث كثيرا في الاستثناء من الحبس، ثم يجعلونه في حكم المرأة ذات الزوج في مالها قليلا، ويجعلون الثلث كثيرا في الجائحة، ثم يجعلون الثلث قليلا في استثناء البائع من زرعه المبيع الثلث فأقل، ثم يجعلون الثلث كثيرا في الشاة تباع ويستثنى منها أرطال، ثم يجعلون الثلث قليلا في الدار تكترى وفيها نخل لم يظهر بعد فيه ثمرة، فأجازوا دخول تلك الثمرة في الكراء. قالوا: فإن كانت أكثر من الثلث لم يجز ذلك. ينظر: الإحكام لابن حزم: 17/4.

واستدل من أوجب الثلث بأدلة منها:

- أن الشرع قد أطلق اسم الكثير على الثلث في قوله : "الثلث والثلث كثير"⁵⁰⁸،
والأكثر في حكم الكامل.

قال أبو الفرج: "الثلث فما فوقه قد جعله مالك في حيز الكثير في غير موضع من كتبه
ومذهبه"⁵⁰⁹.

ويعترض عليه - كما سبق في الثلثين - بعدم الانضباط، فقد قيل الثلث كثير، وقيل قليل.

واستدل من أوجب مسح الناصية أو مقدم الرأس بأدلة منها:

1- ما روي عن المغيرة بن شعبة أن النبي توضأ: «وَمَسَحَ بِنَاصِيَّتِهِ وَعَلَى الْعِمَامَةِ
»⁵¹⁰. وفي لفظ: «أن النبي مَسَحَ عَلَى الْخُفَيْنِ وَمَقَدَّمَ رَأْسِهِ وَعَلَى عِمَامَتِهِ»⁵¹¹.

واعترض عليه بأنه دليل على مسح الجميع؛ لأنه لو لم يلزم الجميع لم يجمع بين
الناصية والعمامة⁵¹².

2- وما رواه أبو معقل عن أنس قال: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ يَتَوَضَّأُ، وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ
قَطْرِيَّةٌ⁵¹³، فَأَدْخَلَ يَدَهُ مِنَ الْعِمَامَةِ فَمَسَحَ مُقَدَّمَ رَأْسِهِ، وَلَمْ يَنْقُضْ الْعِمَامَةَ»⁵¹⁴.

⁵⁰⁷ عقد الجواهر الثمينة: 39/1.

⁵⁰⁸ أحكام القرآن لابن العربي: 62/2.

وقوله p الثلث والثلث كثير جزء من حديث سعد بن أبي وقاص وفيه: قلت يا رسول الله أوصي بمالي كله؟ قال: لا. قلت: فالشطر؟ قال: لا. قلت الثلث؟ قال: فالثلث، والثلث كثير. الحديث.

رواه البخاري: كتاب الوصايا، باب أن يترك ورثته أغنياء خير من أن يتكفؤا الناس، رقم: (2742)، ص: 527.

ومسلم: كتاب الوصية، باب الوصية بالثلث، رقم: (1628)، ص: 667.

⁵⁰⁹ الاستذكار: 31/2.

⁵¹⁰ رواه مسلم: كتاب الطهارة، باب المسح على الناصية، رقم: (247)، ص 133. من حديث حميد الطويل
حدثنا بكر بن عبد الله المزني عن عروة بن المغيرة بن شعبة عن أبيه به.

⁵¹¹ رواه مسلم: كتاب الطهارة، باب المسح على الناصية، رقم: (247)، ص 133. من حديث المعتمر بن سليمان
عن أبيه قال حدثني بكر بن عبد الله عن ابن المغيرة عن أبيه به.

⁵¹² أحكام القرآن لابن العربي: 63/2.

⁵¹³ قَطْرِيَّة: بكسر القاف وسكون الطاء، ويروى بفتحهما وهي نوع من البرود فيها حمرة. وقيل هي حبل تحمل من

البحرين موضع قريب عمان. نيل الأوطار: 458/1.

⁵¹⁴ رواه أبو داود: كتاب الطهارة، باب المسح على العمامة، رقم: (147)، ص: 37.

وجه الدلالة منه أنه اكتفى بمقدم الرأس، وليس فيه تكميل المسح على العمامة.
 واعترض عليه بأن الإسناد فيه نظر، لأن أبا معقل مجهول⁵¹⁵.
 وأجيب بأنه يتقوى بما رواه الشافعي أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطاء: «أنَّ رسولَ الله ﷺ تَوَضَّأَ فَحَسَرَ الْعِمَامَةَ عَنْ رَأْسِهِ وَمَسَحَ مُقَدَّمَ رَأْسِهِ»⁵¹⁶.
 قال ابن حجر: "فقد اعتضد كلُّ من المرسل والموصول بالآخر، وحصلت القوة من الصورة المجموعة"⁵¹⁷.

ودفع بأنه لا يصح عن عطاء، لضعف مسلم بن خالد شيخ الشافعي⁵¹⁸.
 وحتى لو صح بمجموع الطريقين فإن مقصود أنس به أن النبي لم ينقض عمامته حتى يستوعب مسح الشعر كله، ولم ينف التكميل على العمامة، وقد أثبتته غيره فسكوت أنس عنه لا يدل على نفيه⁵¹⁹.

أدلة القول الثالث:

استدل أصحاب القول الثالث بأدلة منها:

1- أن الباء في قوله تعالى: {وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ} [المائدة: 6] للتبويض⁵²⁰.
 واعترض عليه بقول ابن جني وابن برهان: من زعم أن (الباء) للتبويض، فقد جاء عن أهل اللغة بما لا يعرفونه⁵²¹.

⁵¹⁵ تلخيص الحبير: 95/1.

وقال ابن حجر: "أبو معقل عن أنس في المسح على العمامة مجهول". تقريب التهذيب: 471/2.

⁵¹⁶ الأم للشافعي: 57/2.

ومسلم هو "مسلم بن خالد المخزومي مولا هم المكي، المعروف بالزنجي: فقيه، صدوق كثير الأوهام". تقريب التهذيب: 178/2.

⁵¹⁷ فتح الباري لابن حجر: 501/1.

⁵¹⁸ ضعيف سنن أبي داود للألباني: 47/1.

⁵¹⁹ زاد المعاد في هدي خير العباد: 194/1.

⁵²⁰ المجموع: 432/1.

⁵²¹ الذخيرة: 260/1، المغني: 176/1.

وأجيب بأن الأصمعي والفارسي وغيرهما من أئمة اللغة ذكروا أن من معانيها التبعيض⁵²².

قال ابن رشد: "ولا معنى لإنكار هذا في كلام العرب"⁵²³.

ودفع بأنه لو سلمنا دلالتها على التبعيض فقد تكون زائدة كذلك⁵²⁴، وقد بين الرسول _بتعميمه المسح_ أنها زائدة فتعين الأخذ ببيانه⁵²⁵.

2- أن النبي مسح بناصيته، فهذا يَمنع وجوب الاستيعاب، ويُمنع التقدير بالربع والثلث والنصف، فإن الناصية دون الربع، فتعين أن الواجب ما يقع عليه الاسم⁵²⁶. واعترض على الشق الأول بأنه جمع في المسح بين العمامة والرأس⁵²⁷، وأما الشق الثاني فمسلّم.

3- أنك إذا قلت: مسحت يدي بالحائط، كان معقولا مسحها ببعضه، دون جميعه، ولو قلت: مسحت الحائط، كان المعقول مسح جميعه، دون بعضه. فوضح الفرق بين إدخال الباء وإسقاطها في العرف واللغة⁵²⁸.

ويعترض عليه بأن هذا الأسلوب غير مطرد "وإنما هو مبني على الأغراض وبحسب الأحوال، تقول: مسحت الجدار، فيقتضي بعضه؛ من أجل أن الجدار لا يمكن تعميمه بالمسح حسا، ولا غرض في استيعابه قصدا، وتقول: مسحت رأس اليتيم لأجل الرأفة،

⁵²² عمدة القاري شرح صحيح البخاري لبدر الدين العيني: 105/3.

⁵²³ بداية المجتهد: 40/1.

⁵²⁴ قال أبو حيان: "الباء زائدة مؤكدة مثلها في قوله: {وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ} [الحج: 25]، {وَهَزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ} [مريم: 25]، {وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ} [البقرة: 195]، أي: إلحاد، وجذع، وأيديكم". تفسير البحر المحيط: 451/3.

⁵²⁵ أحكام القرآن لابن الفرس: 370/2.

⁵²⁶ المجموع: 431/1.

⁵²⁷ أحكام القرآن لابن العربي: 63/2.

⁵²⁸ أحكام القرآن للحصاص: 345/3.

فيجزئ منه أقله بحصول الغرض به. وتقول : مسحت الدابة فلا يجزئ إلا جميعها؛ لأجل مقصد النظافة فيها، فتعلقُ الوظيفة بالرأس يقتضي عمومته بقصد التطهير فيه⁵²⁹.

واستدل منهم من أجاز المسح على شعرة واثنين وثلاث وبعض.

– بأنها داخلة في مطلق الأمر.

ويعترض عليه بأن ماسح شعرة ، أو ثلاث شعرات لا يسمى ماسحا في العرف⁵³⁰.

وأما مسح بعض شعرة فضعيف جدا لأن الشرع لا يردُّ بالصورة النادرة التي يُتكلف في تصورها⁵³¹.

وبأن الله تعالى أفرد الرأس بالذكر ولو كان المراد شعرة لاكتفى بذكر الوجه؛ لأنه لا بد معه من ملامسة جزء من الرأس⁵³².

واستدل القائلون بالشعرتين والثلاث خاصة.

– بأن الشنتين أو الثلاث أقل الجمع⁵³³.

واعترض عليه بأنه ليس في الآية جمع حتى يُكتفى بأقله⁵³⁴.

الفرع الثالث: تحقيق سبب الخلاف.

قال ابن رشد: "وأصل هذا الاختلاف الاشتراك الذي في الباء في كلام العرب، وذلك أنها مرة تكون زائدة...ومرة تدل على التبويض... وإن سلمنا أن الباء زائدة بقي ها هنا أيضا احتمال آخر وهو: هل الواجب الأخذ بأوائل الأسماء أو بأواخرها؟"⁵³⁵.

والتحقيق أن هذا الاحتمال غير وارد، لأن لفظ "رؤوسكم" كلٌ وليس كليا،

فالأصل حملة على الحقيقة وهي إيعاب كل الأجزاء.

⁵²⁹ المصدر السابق: 62/2.

⁵³⁰ بدائع الصنائع: 5-4/1.

⁵³¹ عمدة القاري : 356/2.

⁵³² الذخيرة: 259/1.

⁵³³ المجموع: 432/1، أحكام القرآن لابن العربي: 61/2.

⁵³⁴ المجموع: 431/1.

⁵³⁵ بداية المجتهد: 40/1.

قال أبو حيان: "ليس ماسحٌ بعضه يطلق عليه أنه ملصق المسح برأسه، إنما يطلق عليه أنه ملصق المسح ببعضه. وأما أن يطلق عليه أنه ملصق المسح برأسه حقيقة فلا، إنما يطلق عليه ذلك على سبيل المجاز، وتسميةٌ لبعضٍ بكل" ⁵³⁶.

وعليه فسبب الخلاف ترددُ اللفظ بين حمله على الحقيقة أو حمله على نوع من أنواع المجاز، وهو هنا إطلاق الكل على البعض.

وقد تكون قاعدة "هل يؤخذ بأول الاسم أو بآخره" سببا للخلاف في هذه المسألة لا من حيث تعلقها بلفظ "رؤوسكم"، بل بتعلقها بلفظ "امسحوا".

قال الشوكاني: "وليس النزاع في مسمى الرأس فيقال هو حقيقة في جميعه، بل النزاع في إيقاع المسح على الرأس، والمعنى الحقيقي للإيقاع يوجد بمجرد المباشرة" ⁵³⁷.

الفرع الرابع: الترجيح.

بعد عرض الأقوال وبيان مداركها ⁵³⁸ ومناقشتها يظهر أن الراجح وجوب تعميم الرأس بالمسح، مع ملاحظة قصد التيسير.

لأن أحاديث تعميم المسح أصحُّ مخرجا، وأكثر عددا، وأصرح لفظا ⁵³⁹.

فالخير الذي كثرت روايته يقدم على الآخر، وخير الصحيحين يقدم على الخارج عنهما ⁵⁴⁰.

⁵³⁶ تفسير البحر المحيط: 451/3، وقال ابن قدامة: "وما ذكره من اللفظ (أي مسح البعض) مجاز لا يعدل إليه عن الحقيقة إلا بدليل". المغني: 176/1.

⁵³⁷ نيل الأوطار: 455/1.

⁵³⁸ قال ابن العربي: "ليس يخفى على اللبيب عند اطلاعه على هذه الأقوال والأنحاء والمطلعات أن القوم لم يخرج اجتهداهم عن سبيل الدلالات في مقصود الشريعة، ولا جاوزوا طرفيها إلى الإفراط؛ فإن للشريعة طرفين: أحدهما: طرف التخفيف في التكليف. والآخر: طرف الاحتياط في العبادات. فمن احتاط استوفى الكل، ومن خفف أخذ بالبعض". أحكام القرآن لابن العربي: 63/2.

⁵³⁹ ينظر: البحر الزخار: 102/2.

⁵⁴⁰ إرشاد الفحول: 1132، 1127/2.

أما روايات الاختصار على مسح الناصية ومقدم الرأس -إن صحت- فهي لا تقتضي ترك الباقي.

وأما روايات مسح الناصية مع العمامة فهي أخص من الدعوى. وأما التحديد فهو أضعف، وذلك لأن قائله مطالب بالبرهان على أن المسح في الآية يراد به التبعية، ثم عليه برهان آخر أن ذلك البعض الذي ادعاه هو المقدار المراد، فالربع والثالث والثلثين والنصف... إلخ، تقديرات لا تُقبل إلا ممن فرض الله طاعته⁵⁴¹.

⁵⁴¹ الأوسط لابن المنذر: 399/1.

وهذا لا يعني تنقص المجتهدين القائلين به - كلا والله-، ما قالوا ذلك إلا بيانا لمراد الله، فهم بين الأجر والأجرين، وقد قال المازري وهو يناقش الإمامين الذين قالوا بالثلث والثلثين: "وأما ما قاله ابن مسلمة وأبو الفرج، فلا معنى له... ولكن أمثل ما يعتذر به عنهما... إلخ". واستدل لهما بمثل ما سبق ذكره. شرح التلخين لمحمد المازري: 145/1. فضعف القول واعتذر للقائل -رحمهم الله جميعا-.

- المبحث الثاني:
التطبيقات على ما لا يصح
تخريجه على القاعدة لأنه
الكلية . وفيه مطلب واحد

مطلب: في حد إجابة
المؤذن.

مطلب: في حد إجابة المؤذن.

تمهيد:

عن أبي سعيد الخدري أن النبي قال: «إذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن»⁵⁴².

وعن عبد الله بن عمرو بن العاص -رضي الله عنهما- أنه سمع النبي يقول: «إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول، ثم صلوا عليّ فإنه من صلى علي صلاة صلى الله عليه بها عشراً، ثم سلوا الله لي الوسيلة فإنها منزلة في الجنة لا تنبغي إلا لعبد من عباد الله وأرجو أن أكون أنا هو. فمن سأل لي الوسيلة حلت له الشفاعة»⁵⁴³.

من أحكام هذين الحديثين الإرشاد إلى إجابة الأذان، والدعاء بعده، فمن فعل ذلك نال شفاعته النبي .

وقد اتفق العلماء على أن إجابة المؤذن مشروعة⁵⁴⁴، واختلفوا في مقدار ما يجيبه فيه، وهذا ما سأتناوله في هذا المطلب من خلال أربعة فروع.

الفرع الأول: الأقوال في المسألة.

اختلف الفقهاء في مقدار ما يجيب فيه السامع المؤذن على أقوال عدة يمكن ردها إلى قولين.

القول الأول: يجيبه في كل ألفاظه، لكن اختلفوا فيها على كيفيات أشهرها ست:

الكيفية الأولى: يجيب كل ألفاظ الأذان كلمة بكلمة.

وهذا قول بعض الحنابلة⁵⁴⁵، وروي عن إبراهيم النخعي⁵⁴⁶.

⁵⁴² رواه مالك في الموطأ: كتاب الصلاة، باب ما جاء في النداء للصلاة، رقم: (150)، ص: 50.

ومن طريقه البخاري: كتاب الأذان، باب ما يقول إذا سمع المنادي، رقم: (611)، ص: 134.

ومسلم: كتاب الصلاة، باب استحباب القول مثل قول المؤذن لمن سمعه، رقم: (383)، ص: 165.

⁵⁴³ رواه مسلم: كتاب الصلاة، باب استحباب القول مثل قول المؤذن لمن سمعه، رقم: (384)، ص: 165.

⁵⁴⁴ إحكام الأحكام: 1/179، المغني: 2/85.

الكيفية الثانية: يجب كل ألفاظ الأذان إلا في الحيعتين فإنه يحوقل⁵⁴⁷.

وهذا مذهب الحنفية⁵⁴⁸، والشافعية⁵⁴⁹، والحنابلة⁵⁵⁰، ورواه ابن شعبان عن مالك⁵⁵¹، وهو قول ابن حبيب من المالكية⁵⁵².

الكيفية الثالثة: يجب كل ألفاظ الأذان ويجمع في الحيعتين بين الحيلة والحوقة.

وهذا قول بعض الحنفية⁵⁵³ وبعض الحنابلة⁵⁵⁴.

الكيفية الرابعة: يجب كل ألفاظ الأذان وهو مخير في الحيعتين بين الحيلة أو

الحوقة.

وهذا قول الطبري⁵⁵⁵، وابن المنذر⁵⁵⁶، وابن حزم⁵⁵⁷، وبعض الحنابلة⁵⁵⁸.

⁵⁴⁵ الإنصاف: 396/1.

⁵⁴⁶ فتح الباري لابن رجب: 251/5، ونسبه الطحاوي لقوم مبهمين. شرح معاني الآثار: 144/1.

⁵⁴⁷ الحيلة: قول حي على الصلاة، حي على الفلاح. المصباح المنير: 81/1.

والحوقة: قول لا حول ولا قوة إلا بالله. المصباح المنير (مادة بَسْمَلْ): 36/1.

⁵⁴⁸ بدائع الصنائع: 155/1، رد المختار: 67/2.

⁵⁴⁹ المجموع: 124/3، مغني المحتاج: 216/1-217.

⁵⁵⁰ المغني: 86/2، الإنصاف: 395/1.

⁵⁵¹ الذخيرة: 55/2، مواهب الجليل: 98/2.

⁵⁵² النوادر والزيادات: 166/1.

⁵⁵³ فتح القدير: 250/1، رد المختار: 67/2.

⁵⁵⁴ المغني: 87/2، الإنصاف: 396/1.

⁵⁵⁵ فتح الباري لابن رجب الحنبلي: 252/5.

⁵⁵⁶ الأوسط: 35/3.

⁵⁵⁷ المحلى: 149/3.

⁵⁵⁸ الإنصاف: 396/1.

الكيفية الخامسة: يجب كل ألفاظ الأذان إلا في قوله: (حي على الصلاة) فإنه يحوقل، وإلا في قوله: (حي على الفلاح): فإنه يقول: ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن .

وهذا قول بعض الحنفية⁵⁵⁹.

الكيفية السادسة: يجب كل ألفاظ الأذان كلمة بكلمة إن سمعه وهو في المسجد، فإن سمعه خارج المسجد حوقل في الحيلتين.

وهذا قول بعض الحنابلة⁵⁶⁰.

القول الثاني: يجب في بعض ما يسمع، واختلفوا في ذلك البعض على كيفيات⁵⁶¹:

الكيفية الأولى: لا يجب إلا في التشهدين خاصة.

الكيفية الثانية: يجب التكبير الأول والتشهدين.

الكيفية الثالثة: يجب التكبير الأول والآخر والتشهدين.

الكيفية الرابعة: يكفي أي لفظ يدل على التوحيد والإخلاص.

وأشهر هذه الكيفيات الكيفية الثانية: أنه يجب من أول الأذان إلى منتهى

الشهادتين.

وهذا قول مالك⁵⁶²، وهو مشهور مذهب المالكية⁵⁶³.

⁵⁵⁹ رد المختار: 67/2، الفتاوى الهندية: 64/1.

⁵⁶⁰ فتح الباري لابن رجب: 252/5، الإنصاف: 396/1.

⁵⁶¹ قال ابن حجر بعدما ساق بعض الأقوال: "وراء ذلك وجوه من الاختلاف أخرى، قيل لا يجيبه إلا في التشهدين فقط، وقيل هما والتكبير، وقيل يضيف إلى ذلك الحوالة دون ما في آخره، وقيل مهما أتى به مما يدل على التوحيد والإخلاص كفاه". فتح الباري لابن حجر: 416/2.

⁵⁶² المدونة: 159/1.

⁵⁶³ المذهب في ضبط مسائل المذهب: 249/1، مواهب الجليل: 98/2.

الفرع الثاني: أدلة الأقوال ومناقشتها.

أدلة القول الأول: سأذكر أدلة كل كيفية ومناقشتها على حدة.

أدلة الكيفية الأولى: (من قال: يجب كل الأذان كلمة بكلمة).

استدل أصحاب الكيفية الأولى بأدلة منها:

1- حديث أبي سعيد الخدري أن النبي قال: «إِذَا سَمِعْتُمُ النَّدَاءَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ»⁵⁶⁴.

- وحديث عبد الله بن عتبة بن أبي سفیان عن أم حبيبة -رضي الله عنها- أنها سمعت رسول الله يقول: «- إذا كان عندها في يومها وليلتها- فسمع المؤذن يؤذن، قال كما يقول المؤذن»⁵⁶⁵.

وجه الدلالة منه أن لفظي "مثل ما" و"كما" ظاهران في العموم⁵⁶⁶.

واعترض عليه بأنها عامة مخصوصة بأحاديث إجابة الحيلة بالحوالة⁵⁶⁷، والخاص ببيان لعدم إرادة العموم، "فلا يجوز تعطيل حكمه وإبطاله، بل يتعين إعماله واعتباره، ولا تُضرب أحاديث رسول الله بعضها ببعض، وهذه القاعدة أولى من القاعدة التي تتضمن إبطال إحدى السنتين وإلغاء أحد الدليلين"⁵⁶⁸.

2- حديث عُفَيْر بن مَعْدَانَ عن سُلَيْم بن عامر عن أبي أمامة : عن النبي قال : «إِذَا نَادَى الْمُنَادِي فَتَحَتْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ وَاسْتَجِيبَ الدَّعَاءُ فَمَنْ نَزَلَ بِهِ كَرْبٌ أَوْ شِدَّةٌ

⁵⁶⁴ سبق تخريجه ص: 115.

⁵⁶⁵ رواه ابن ماجه: كتاب الأذان والسنة فيها، باب ما يقال إذا أذن المؤذن، رقم (719)، 46/2 .

قال ابن حجر: "عبد الله بن عتبة بن أبي سفیان الأموي المدني: مقبول". تقريب التهذيب: 679/1.

وقوله مقبول أي حيث يتابع وإلا فهو لين، وبه ضعفه محقق سنن ابن ماجه، د. بشار معروف: 46/2.

⁵⁶⁶ فتح الباري لابن حجر: 415/2-416.

⁵⁶⁷ فتح الباري: 416/2. وسأتي في أدلة الكيفية الثانية تخريج بعض تلك الأحاديث ص: 119.

⁵⁶⁸ إعلام الموقعين: 157/4.

فليتحين المنادي فإذا كبر كبروا، وإذا تشهد تشهدوا، وإذا قال: حي على الصلاة، قال: حي على الصلاة. وإذا قال: حي على الفلاح، قال: حي على الفلاح» الحديث⁵⁶⁹.

وهذا نص في المسألة.

ويعترض عليه بأنه حديث ضعيف، لضعف عُفَيْر بن مَعْدَان⁵⁷⁰.

واعترض الحنفية على هذا المذهب بأن حكاية الحيعلتين تشبه الاستهزاء⁵⁷¹.

وأجيب بأن المستهزئ -والعياذ بالله- قد يستهزئ حتى بقول الله أكبر، ثم ما المانع أن يسمع المصلي الدعاء إلى الصلاة من المؤذن ثم يردده على نفسه تنشيطاً وتذكيراً لها؟⁵⁷².

أدلة الكيفية الثانية: (من قال: يجب كل الأذان إلا في الحيعلتين فإنه يحوقل).

استدل أصحاب الكيفية الثانية بأدلة منها:

1- حديث عمر بن الخطاب قال: قال رسول الله : « إِذَا قَالَ الْمُؤَذِّنُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، فَقَالَ أَحَدُكُمْ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ. ثُمَّ قَالَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، قَالَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. ثُمَّ قَالَ أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، قَالَ أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ. ثُمَّ قَالَ حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، قَالَ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ. ثُمَّ قَالَ حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ، قَالَ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ. ثُمَّ قَالَ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، قَالَ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ. ثُمَّ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. مِنْ قَلْبِهِ دَخَلَ الْجَنَّةَ »⁵⁷³.

⁵⁶⁹ رواه الحاكم في المستدرک: کتاب الدعاء و التکبیر و التهلیل و التسبیح و الذکر، رقم: (2056)، 741/1.

قال الحاكم صحيح الإسناد ولم يخرجاه. قال الذهبي: عفيرواه جدا.

⁵⁷⁰ قال ابن حجر: "عفيرو (بالتصغير) بن معدان الحمصي المؤذن. ضعيف". تقريب التهذيب: 679/1.

⁵⁷¹ بدائع الصنائع: 155/1.

⁵⁷² فتح القدير: 255/1، فتح الباري لابن حجر: 416/2.

⁵⁷³ رواه مسلم: كتاب الصلاة، باب استحباب القول مثل قول المؤذن لمن سمعه، رقم: (385)، ص: 166.

استدل أصحاب الكيفية الثالثة بأدلة منها:

- الجمع بين أدلة الكيفية الأولى والثانية، ومدركهم أن الخاص والعام يجب الجمع بينهما إذا أمكن ذلك⁵⁷⁷.

واعترض عليه بأنه قول ضعيف؛ لأن الجمع لم يرد عنه⁵⁷⁸.

أدلة الكيفية الرابعة: (من قال: يجب كل الأذان وهو مخير في الحيعلتين بين الحيلة أو الحوقلة).

استدل أصحاب الكيفية الرابعة بأدلة الكيفية الأولى والثانية، ومدركهم أنها سُمعت كلها من النبي فالجيب مخير بينها.

وقد يعترض عليه بأنه ليس في الأحاديث التصريح بأن النبي أجاب المؤذن بمثل ما يقول كلمة كلمة، ولكنها ظواهر، أما حديث عمر فهو صريح في المراد.

أدلة الكيفية الخامسة: (من قال: يجب كل الأذان إلا في قوله "حي على الصلاة" فإنه يحوقل، وفي قوله "حي على الفلاح" فإنه يقول: ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن).
- لعل مستند هذه الكيفية، أن (حي على الصلاة) دعاء لحضور الصلاة، وللعبد في ذلك مشيئة بعد مشيئة الله، أما (حي على الفلاح) فهو دعوة للفوز وذلك يعلمه الله وحده.
ويعترض عليه بقول عبد الحي اللكنوي: هذا "لا أصل له في الأحاديث، ولا أعلم من أين اخترعوه"⁵⁷⁹.

ويجاب عنه أن مستنده ما رواه عبد الرزاق عن بن جريج قال: حدثت أن ناسا كانوا فيما مضى كانوا ينصتون للتأذين كإنصاتهم للقرآن، فلا يقول المؤذن شيئا إلا قالوا مثله،

⁵⁷⁷ فتح القدير: 255/1، نيل الأوطار: 345/2.

⁵⁷⁸ فتح الباري لابن رجب: 252/5، زاد المعاد: 391/2.

⁵⁷⁹ التعليق الممجد على موطأ محمد لعبد الحي اللكنوي: 354/1.

حتى إذا قال: حي على الصلاة، قالوا: لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وإذا قال: حي على الفلاح، قالوا: ما شاء الله... وروى بن أبي شيبه مثله عن عثمان⁵⁸⁰.

وقد يدفع بأنه إن كان مقصود ابن جريج الصحابة فهو لم يدركهم، وإن كان غيرهم فليس فيه حجة. وأما أثر عثمان فمنقطع.

أدلة الكيفية السادسة: (من فرق بين داخل المسجد وخارجه).

استدل أصحاب هذه الكيفية بأن المحيب إذا كان خارج المسجد فإنه يحتاج إلى سعي فيستعين بالله عليه، وذلك معنى الحوقلة.

وقد يعترض عليه بأن العبد فقير إلى عون مولاه ولو كان في المسجد.

أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني -على اختلاف كفياته- بتخصيص العموم بالنظر، وسيأتي ما فيه.

واستدل أصحاب الكيفية الثانية خاصة، (وهم مالك وأصحابه القائلين بإجابة التكبير الأول والتشهدين) بما يلي:

⁵⁸⁰ فتح الباري لابن حجر: 416/2.

وأثر ابن جريج رواه عبد الرزاق في المصنف: كتاب الصلاة، باب القول إذا سمع الأذان والإنصات إليه، رقم: (1849)، 480/1.

وابن جريج هو: "عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي مولاهم المكي ثقة فقيه فاضل وكان يدلس ويرسل من السادسة". أي من الذين عاصروا صغار التابعين، تقريب التهذيب: 617/1.

وأثر عثمان رواه ابن أبي شيبه من طريق قتادة عنه: كتاب الصلاة، باب ما يقول الرجل إذا سمع الأذان؟، رقم: (2378)، 50/2. قال ابن حجر: "وقال الحاكم في علوم الحديث: لم يسمع قتادة من صحابي غير أنس، وقد ذكر ابن أبي حاتم عن أحمد بن حنبل مثل ذلك". تهذيب التهذيب لابن حجر: 319/8.

1- حديث سعد بن أبي وقاص عن رسول الله أنه قال: « مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ الْمُؤَذِّنَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ رَضِيتُ بِاللَّهِ رَبًّا وَبِمُحَمَّدٍ رَسُولًا وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا. غُفِرَ لَهُ ذَنْبُهُ »⁵⁸¹.

وجه الدلالة منه أن النبي ﷺ لم يزد على التشهد والتمجيد⁵⁸².

ويعترض عليه أنه ليس صريحا في أن الإجابة تنتهي عند التشهدين، بل لو أخذ منه مقدار ما يُجيب فيه المؤذن لاكتفي بالشهادتين لأنه لم يزد عليهما.

2- حديث أبي أمامة بن سهل بن حنيف قال : سمعت معاوية بن سفيان «وَهُوَ جَالِسٌ عَلَى الْمَنْبَرِ، أَدْنَى الْمُؤَذِّنُ قَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، قَالَ مُعَاوِيَةُ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ. قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: وَأَنَا. فَقَالَ أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: وَأَنَا. فَلَمَّا أَنْ قَضَى التَّأْذِينَ قَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى هَذَا الْمَجْلِسِ حِينَ أَدْنَى الْمُؤَذِّنُ يَقُولُ مَا سَمِعْتُمْ مِنِّي مِنْ مَقَالَتِي»⁵⁸³.

وجه الدلالة منه أن معاوية لم يزد في الإجابة على التشهد⁵⁸⁴.

واعترض عليه بأن هذه الرواية المختصرة قد جاءت من طرق أخرى تامة⁵⁸⁵.

⁵⁸¹ رواه مسلم: كتاب الصلاة، باب استحباب القول مثل قول المؤذن لمن سمعه، رقم: (386)، ص: 166.

⁵⁸² الذخيرة: 54/2.

⁵⁸³ رواه البخاري: كتاب الجمعة، باب يؤذن الإمام على المنبر إذا سمع النداء، رقم: (612)، ص: 134.

⁵⁸⁴ مواهب الجليل: 98/2.

⁵⁸⁵ فتح الباري لابن رجب: 253/5.

ومن تلك الروايات: ما رواه محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص عن أبيه عن جده: « أن معاوية سمع المؤذن قال الله أكبر الله أكبر. فقال معاوية: الله أكبر الله أكبر. فقال المؤذن: أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله. فقال معاوية: أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله. فقال المؤذن: أشهد أن محمدا رسول الله أشهد أن محمدا رسول الله. فقال معاوية: أشهد أن محمدا رسول الله أشهد أن محمدا رسول الله. فقال المؤذن: حي على الصلاة حي على الصلاة. فقال: لا حول ولا قوة إلا بالله فقال المؤذن: حي على الفلاح حي على الفلاح. فقال: لا حول ولا قوة إلا

3- تخصيص حديث أبي سعيد الخدري من جهة النظر⁵⁸⁶.

قال مالك: "ومعنى الحديث الذي جاء «إذا أذن المؤذن فقل مثل ما يقول». إنما ذلك إلى هذا الموضع: أشهد أن محمداً رسول الله، فيما يقع في قلبي، ولو فعل ذلك⁵⁸⁷ رجل لم أر به بأساً⁵⁸⁸.

وفسروا قول مالك بأن التكبير والتشهد ذكر هو في عينه قربة، والحيعة دعاء للصلاة، والسامع ليس بداع إليها فلم يكن في ترديده ذلك معنى⁵⁸⁹.

واعترض عليه بأنه رأي في مقابل النص، ثم لماذا خيروا المحيب في آخر الأذان، وهو تكبير وتهليل، وهما قربة؟⁵⁹⁰.

ويجاب بأن هذا الذي استثناه مالك رأيي وفق فيه للصواب، ألم تر أن النبي استثناه أيضاً، وأبدل الحيعة بالحوقة⁵⁹¹.

وقد يدفع بأنه وفق للاستثناء نعم وإنه لجدير بذلك؛ لكنه لا يستطيع أن يشرع لفظاً آخر بدل المستثنى، أما رسول الله فقد استثنى وأبدل، فيتعين الأخذ به.

بالله . فقال المؤذن: الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله. فقال: الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله، ثم قال : هكذا فعل رسول الله ﷺ .»

رواه الدارمي في السنن واللفظ له: كتاب الصلاة، باب ما يقال عند الأذان، رقم: (1293)، 768/2-769. وابن ابن خزيمة في صحيحه: كتاب الصلاة، باب ذكر الأخبار المفسرة للفظتين اللتين ذكرتهما في خبر أبي سعيد و أم حبيبة، رقم: (416)، 217/1. قال محققه د. الأعظمي: إسناده حسن.

⁵⁸⁶ قال الباجي: "يريد مالك أن تخصصه اللفظ العام إنما هو من جهة النظر لا من جهة نص عنده". المنتقى: 5/2. ⁵⁸⁷ اختلف المالكية في المشار إليه، هل هو بمعنى: ولو فعل ما وقع في قلبي لم أر به بأساً، أو هو: ولو أتم الإجابة لم أر به بأساً. مواهب الجليل: 100/2.

⁵⁸⁸ المدونة: 159/1.

⁵⁸⁹ الذخيرة: 54/2، مواهب الجليل: 99/2.

⁵⁹⁰ قال سحنون: "قلت لابن القاسم: إذا قال المؤذن حي على الفلاح، ثم قال الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله أيقول مثله؟ قال هو من ذلك في سعة، أي: إن شاء فعل وإن شاء لم يفعل". المدونة: 159/1.

⁵⁹¹ مواهب الجليل: 98/2.

الفرع الثالث: تحقيق سبب الخلاف.

قال القرافي محرّجا الخلاف في هذه المسألة: "ومنها (أي من التخريجات الصحيحة على القاعدة) قوله U: إذا سمعتم المؤذن يؤذن فقولوا مثل ما يقول⁵⁹²، والمثلية في لسان العرب تصدق بين الشيئين بأي وصف كان من غير شمول... فالمثل المذكور في الأذان إن حمل على أعلى الرتب قال مثل ما يقول إلى آخر الأذان، أو على أدنى الرتب ففي التشهد خاصة، وهو مشهور مذهب مالك"⁵⁹³.

والتحقيق أنّ في الذي قاله نظر من وجهين:

الوجه الأول: لماذا كان أقل ما ينطلق عليه لفظ "مثل" إلى منتهى الشهادتين؟ لماذا لا يكون في حكاية التكبير فقط، أو في أي لفظ يدل على التوحيد؟

الوجه الثاني: أن لفظ "قولوا مثل ما يقول" ظاهر في العموم، ومدلوله كلية، فحملة على أدنى الرتب دون دليل مخالف للإجماع؛ لأنه تخصيص بلا مستند.

وعليه فلا يصح تخريج الخلاف في مسألة إجابة المؤذن على قاعدة أقل وأكثر ما ينطلق عليه الاسم.

فسبب الخلاف إذن هو الخلاف في حمل العام على الخاص، والخاص هنا إما حديث عمر وما في معناه، أو قياس مالك.

قال ابن رشد: "والسبب في الاختلاف في ذلك تعارض الآثار وذلك أنه قد روي من حديث أبي سعيد الخدري أنه عليه الصلاة والسلام قال: "إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول" وجاء من طريق عمر بن الخطاب وحديث معاوية أن السامع يقول عند حي على

⁵⁹² سبق تخريجه ص: 115.

⁵⁹³ الفروق: 267/1-268.

الصلاة حي على الفلاح لا حول ولا قوة إلا بالله. فمن ذهب مذهب الترجيح أخذ بعموم حديث أبي سعيد الخدري ومن بنى العام في ذلك على الخاص جمع بين الحديثين⁵⁹⁴.

الفرع الرابع: الترجيح.

الراجح -والله أعلم- الكيفية الثانية من القول الأول، وهي أن يجيب مثل الأذان إلا في الحيعلتين فإنه يحوّل، وذلك:

- لأنه جمع بين أحاديث الباب بحمل العام منها على الخاص.
- ولأنه موافق للحكمة المطابقة لحال المؤذن والسامع، فالذكر يقوله المؤذن والسامع، فإذا قال المؤذن: هلموا إلى الصلاة، هلموا إلى الفلاح، استعان السامع بالله على ذلك⁵⁹⁵.
- ولأن أدلة هذا القول سليمة من المعارضة، أما اعتراض المالكية بأن: "الحيلة دعاء فلا معنى لترديده"، فإنما يرد على من قال يجيب مثل الأذان كلمة كلمة، أما من قال بإبدال الحيلة بالحوقة فإنه يعلل بمثل تعليل المالكية ويأخذ بالحديث الخاص.

⁵⁹⁴ بداية المجتهد: 207/1. ويلاحظ أن ابن رشد جعل الخلاف بين حكاية الكل وبين التخصيص بالحوقة، ولم

يذكر مشهور مذهب مالك.

⁵⁹⁵ زاد المعاد: 391/2، مواهب الجليل: 99/2.

- المبحث الثالث:

التطبيقات على ما يصح
تخريجه على القاعدة وهو
مطلق مشكك. وفيه مطلبان.

- المطلب الأول: القدر
المجزئ من خطبة الجمعة.

- المطلب الثاني: المقدار
المجزئ من الكسوة في كفارة
اليمين.

المطلب الأول: القدر المجزئ من خطبة الجمعة.

تمهيد:

قال الله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ} [الجمعة: 9].

والذكر الذي يجب السعي إليه هو الخطبة والصلاة⁵⁹⁶. فأما الصلاة فقد أجمع المسلمون على أنها من فروض الأعيان⁵⁹⁷، قال ابن المنذر: "وأجمعوا على أن الجمعة واجبة على الأحرار البالغين المقيمين الذين لا عذر لهم"⁵⁹⁸.

وأما الخطبة فمذهب الجمهور وجوبها⁵⁹⁹، إلا أنهم اختلفوا في المقدار المجزئ منها.

⁵⁹⁶ أحكام القرآن لابن العربي: 249/4.

⁵⁹⁷ بدائع الصنائع: 256/1، الاستذكار: 119/5، المغني: 159/3.

⁵⁹⁸ الإشراف على مذاهب العلماء لابن المنذر: 84/2.

- وأما ما نُقل عن الشافعي أنها فرض كفاية فقد غلط عليه الناقل، "وسبب غلطه أن الشافعي قال: من وجبت عليه الجمعة وجبت عليه صلاة العيدين، قالوا: وغلط من فهمه؛ لأن مراد الشافعي من خوطب بالجمعة وجوبا خوطب بالعيدين متأكدا". المجموع: 349/4.

- وما نقل عن مالك أنها سنة فتوجيهه كما قال ابن عبد البر: "إن قال بعض أهل الجهل إنه روى بن وهب عن مالك أن شهودها سنة، فالجواب عن ذلك أن شهودها سنة على أهل القرى الذين اختلف السلف والخلف في إيجاب الجمعة عليهم، وأما أهل الأمصار فلا... ومسائل الاجتهاد لا تقوى قوةً توجب القطع عليها... فلهذا أطلق مالك أنها سنة في قرى البادية لما رأى من العمل بها ببلده وإن كان فيها خلاف معلوم عنده وعند غيره". الاستذكار: 120-199/5.

⁵⁹⁹ الحاوي للماوردی: 433/2، المجموع: 383/4، بداية المجتهد: 299/1.

قال الحسن البصري: "الإمام إذا لم يخطب صلى أربعاً". رواه ابن أبي شيبة في المصنف: كتاب الصلاة، باب الإمام إذا لم يخطب يوم الجمعة، كم يصلي؟، رقم: (5312)، 570/2. وقد حكى عنه رواية أخرى أن الجمعة تجزئ بغير خطبة. الأوسط: 59/4.

قال الماوردی: خطبة الجمعة واجبة وهي شرط في صحتها، لا يصح أداء الجمعة إلا بها، وهذا مذهب الفقهاء كافة إلا الحسن البصري فإنه شذ عن الإجماع وقال: إنها ليست واجبة، وحجته أن الجمعة قد تصح لمن لم يحضر الخطبة، ولو

الفرع الأول: أقوال أهل العلم في المسألة⁶⁰⁰.

اختلف الفقهاء في المقدار الجزئ من الخطبة على ثلاثة أقوال:

القول الأول: لا تجزئ إلا بحمد الله ، والصلاة على النبي ، وقراءة شيء من القرآن، والوصية بتقوى الله⁶⁰¹ .

وهو المشهور عند الشافعية⁶⁰² ، والمذهب عند الحنابلة⁶⁰³ .

القول الثاني: يجزئ أقل ما ينطلق عليه اسم خطبة في كلام العرب⁶⁰⁴ من الكلام المؤلف المبدوء بحمد الله.

وهو قول أبي يوسف ومحمد بن الحسن⁶⁰⁵ ، والإمام مالك في رواية عنه، وهو مشهور مذهب المالكية⁶⁰⁶ ، وهو قول ابن حزم⁶⁰⁷ ، والأوزاعي وإسحاق وأبي ثور⁶⁰⁸ .

القول الثالث: يجزئ ذكر الله تعالى، ولو تسيحة أو قهيلة أو تحميدة.

كانت واجبة لم يصح إدراك الجمعة إلا بها. وهذا غير صحيح ، لأن الركعتين واجبتان بإجماع ، ثم لا يتعلق إدراك الجمعة بها ، لو أدرك ركعة صحت له الجمعة ، فكذلك الخطبة . الحاوي للماوردي: 432/2-433.

⁶⁰⁰ قال الماوردي: "فإذا ثبت وجوب الخطبة فوجوبها يتضمن شيئين : أحدهما: قول ... والثاني: فعل وهو ثلاثة أشياء : قيام في الأولى، وجلسة بعد فراغه منها، وقيام في الثانية إلى انقضائها". الحاوي للماوردي: 433/2.

والقول هو المقصود بالبحث هنا، أما الفعل وهو وجوب قيامين وجلوس بينهما فينظر في تفصيله: الأوسط: 57/4-59، بدائع الصنائع: 263/1، الاستذكار: 124/5-125، المجموع: 383/4، المغني: 171/3-172.

⁶⁰¹ على خلاف بينهم في وجوب ترتيب هذه الأركان. ينظر: الحاوي للماوردي: 443/2، المغني: 180/3.

⁶⁰² البيان في مذهب الشافعي: 571/2، المجموع: 389/4.

⁶⁰³ المغني: 173/3، الإنصاف: 366/2-367.

⁶⁰⁴ قد أورد الجاحظ في كتابه البيان والتبيين (1/257-362) نماذج كثيرة من خطب العرب في الجاهلية والإسلام، ومن أبوابه: باب من الخطب القصار من خطب السلف ومواعظ النساك وتأديب من تأديب العلماء. البيان والتبيين: 257/1.

⁶⁰⁵ المبسوط 30/2 ، بدائع الصنائع: 262/1.

⁶⁰⁶ بداية المجتهد 300/1، القوانين الفقهية: ص 72.

⁶⁰⁷ المحلى: 57/5 .

⁶⁰⁸ الأوسط: 61/4.

وهو قول أبي حنيفة⁶⁰⁹، ورواية عن مالك⁶¹⁰.

الفرع الثاني: أدلة الأقوال ومناقشتها.

أدلة القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول بأدلة منها:

- قول الله : { فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ } [الجمعة: 9]

وجه الدلالة: أن الله أمر بالسعي إلى ذكره وهو الخطبة، وقد فسر به بفعله⁶¹¹،

فيجب الرجوع إلى تفسيره⁶¹².

واعترض عليه: بأنّ الفعل النبوي المجرد لا يدل على الوجوب، بل على

الاستحباب⁶¹³.

أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني بأدلة منها:

1- ما رواه مالك بن الحويرث أن رسول الله قال: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي

أُصَلِّي»⁶¹⁴.

⁶⁰⁹ المبسوط 30/2 ، بدائع الصنائع 262/1.

⁶¹⁰ الاستذكار: 127/5.

⁶¹¹ كحديث جابر بن سمرة قال : « كُنْتُ أُصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَكَانَتْ صَلَاتُهُ قَصْدًا وَخُطْبَتُهُ قَصْدًا ». رواه

مسلم: كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة، رقم: (866)، ص: 334. وزيادة أبي داود

وحديث جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - قال : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخُطِبُ النَّاسَ، يُحَمِّدُ اللَّهَ وَيُثْنِي عَلَيْهِ بِمَا

هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ يَقُولُ: مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَخَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ ». رواه مسلم:

كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة، رقم: (867)، ص: 335.

⁶¹² الاستذكار: 128/5، المغني 175/3.

⁶¹³ إرشاد الفحول: 202/1-207، نثر الورود على مراقبي السعود: 367/1-369.

وجه الدلالة: أننا لم نره اقتصر على تسبيحة أو تسبيحتين⁶¹⁵.

2- "أن المشروط هو الخطبة والخطبة في المتعارف اسم لما يشتمل على تحميد الله والثناء عليه والصلاة على رسوله والدعاء للمسلمين والوعظ والتذكير لهم فينصرف المطلق إلى المتعارف"⁶¹⁶.

أدلة القول الثالث:

استدل أصحاب القول الثالث بأدلة منها:

1- قول الله: {فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ} [الجمعة: 9].

والذكر ليس مجملاً، بل يحصل بقول "الحمد لله" مثلاً⁶¹⁷.

2- ما رواه البراء بن عازب قال: جاء أعرابي إلى النبي فقال: يا رسول الله، علمني عملاً يدخلني الجنة، فقال: «لَئِنْ كُنْتَ أَقْصَرْتَ الْخُطْبَةَ لَقَدْ أَعْرَضْتَ الْمَسْأَلَةَ» الحديث⁶¹⁸.

وجه الدلالة: أن النبي سَمَّى هذه الكلمات من الأعرابي خطبة.

واعترض عليه: بأن هذا تجوُّز، والسؤال لا يسمى خطبة، ولذلك لو ألقى الخطيب مسألة على الحاضرين لم يكف ذلك اتفاقاً⁶¹⁹.

⁶¹⁴ أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الأذان، باب الأذان للمسافر إذا كانوا جماعة والإقامة، رقم: (631)، ص: 137.

⁶¹⁵ الإشراف للقاضي عبد الوهاب: 13/2.

⁶¹⁶ بدائع الصنائع: 1 / 262.

⁶¹⁷ الميسوط للسرخسي: 31/2، بدائع الصنائع: 262/1.

⁶¹⁸ أخرجه أحمد في المسند: رقم: (18647) - 600/30.

قال محققه شعيب الأرناؤوط: إسناده صحيح.

⁶¹⁹ المغني: 175/3.

2- ما رواه عدي بن حاتم « أن رجلا خطب عند النبي فقال: من يُطع الله ورسوله فقد رشد، ومن يعصهما فقد غوى، فقال رسول الله: « بِئْسَ الْخَطِيبُ أَنْتَ، قُلْ: وَمَنْ يَعِصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ »⁶²⁰.

وجه الدلالة: أن النبي سماه خطيبا بهذا القدر من الكلام⁶²¹، فمثله يجزئ في الجمعة. واعترض عليه: بأنه حجة عليهم؛ لأنه نفى أن يكون خطيبا، وإنما سماه كذلك ليبين بُعده عما تشبه به، كما يقال: نكاح الشغار وليس نكاحا، ومهر البغي وليس مهرا⁶²².

3- ما روي عن عثمان بن عفان أن لما استخلف خطب في أول جمعة، فلما قال: "الحمد لله"، ارتج عليه، فقال: "أنتم إلى إمام فعال أحوج منكم إلى إمام قوال، وإن أبا بكر وعمر كانا يُعدان لهذا المكان مقالا، وستأتاكم الخطب من بعد، وأستغفر الله لي ولكم"، ونزل وصلى بهم الجمعة⁶²³.

وجه الدلالة: أنه لم يعترض عليه أحد فكان إجماعا سكوتيا على إجزائه⁶²⁴. واعترض عليه: بأنها حكاية واهية، قال ابن العربي: "وحكى المؤرخون عن عثمان كذبة عظيمة: أنه صعد المنبر... إلخ"⁶²⁵. فساقها وفندها.

الفرع الثالث: تحقيق سبب الخلاف.

⁶²⁰ رواه مسلم: كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة، رقم: (870)، ص: 336.

⁶²¹ بدائع الصنائع: 263/1.

⁶²² ينظر: الحاوي للماوردي: 443/2.

⁶²³ بدائع الصنائع: 262/1، المبسوط للسرخسي: 30/2-31.

⁶²⁴ المصادر نفسها: الجزء والصفحة نفسها.

⁶²⁵ عارضة الأحوزي شرح سنن الترمذي لابن العربي: 296/2.

قال ابن رشد: "والسبب في اختلافهم هو هل يجرى من ذلك أقل ما ينطلق عليه الاسم اللغوي أو الاسم الشرعي"⁶²⁶.

وقد يقال إن سبب الخلاف هو هل يؤخذ بأقل ما ينطلق عليه اسم ذكر، أو بالأكثر لقرينة؟ فمن أخذ بأقل ما ينطلق عليه اسم ذكر أجازها بتسيحة، ومن اعتبر القرينة العرف قال: الواجب ما ينطلق عليه اسم خطبة في عرف العرب، ومن اعتبر القرينة أفعاله قال: الواجب ما توفرت فيه تلك الأفعال الرتبة.

الفرع الرابع: الترجيح.

بعد النظر في الأدلة والمناقشات يظهر - والله أعلم - أن الراجح هو القول الثاني، وهو أن الخطبة وعظ وتذكير، وبه يحصل المقصود من الاجتماع. أما القول الأول فما ورد عن النبي فأفعال لا تدل على الوجوب فضلا عن الركنية. وأما القول الثالث، فأن يصعد الإمام المنبر ويستقبله الجميع بوجوههم، ويجب الإنصات ويحرم الكلام، ثم يقول الخطيب: الحمد لله، ويتزل، فهذا شيء لا معنى له كما قال ابن المنذر⁶²⁷.

المطلب الثاني: المقدار الجزئ من الكسوة في كفارة⁶²⁸ اليمين:

⁶²⁶ بداية المجتهد: 300/1.

⁶²⁷ الأوسط: 62/4.

تمهيد:

قال الله تعالى: {لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ} [المائدة: 89].

المعنى لا يؤاخذكم الله أيها الناس، بلغو اليمين، إذا لم تتعمدوا بها معصية الله ولا خلاف أمره، ولم تقصدوا بها إثماً، ولكن يؤاخذكم بما أوجبتموه على أنفسكم، وعزمت عليه قلوبكم، و شرع لكم ما يكفر ذلك فيغطي على سيئ ما كان منكم - فلا يعتبكم به ربكم- : إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم أو تحرير رقبة والخيار في ذلك إلى المكفر، فمن لم يستطع انتقل إلى صيام ثلاثة أيام⁶²⁹.

وقد أجمع العلماء على مشروعية الكفارة في اليمين بالله تعالى⁶³⁰.

وأجمعوا أن المكفر مخير بين أحد أمور ثلاثة لا فضل لأحدها على الآخر: إطعام عشرة مساكين، أو كسوتهم، أو إعتاق رقبة⁶³¹.

⁶²⁸ كَفَرَ اللَّهُ عَنْهُ الذَّنْبُ: محاه. ومنه الكَفَّارَةُ؛ لأنها تكفِّر ذنب الحنث، أي تمحوه، وكَفَّرَ عَنْ بَيْنِهِ: إذا فعل الكَفَّارَةَ. (المصباح المنير: 93/2).

⁶²⁹ تفسير الطبري: 530/10 وما بعدها.

⁶³⁰ المغني: 506/13.

⁶³¹ مراتب الإجماع: ص258، المغني: 506/13.

وقد روى نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول: «من حلف بيمين فوكَّدها ثم حنث فعليه عتق رقبة أو كسوة عشرة مساكين، ومن حلف بيمين فلم يؤكدها ثم حنث فعليه إطعام عشرة مساكين». الموطأ: كتاب النذور والأيمان، باب العمل في كفارة اليمين، رقم(1035)، ص: 293.

وعنه قال: " كان بن عمر إذا حلف أطلع مَدًّا، وإن وكَّد أعتق. قال (القائل أيوب السخيتاني): فقلت لنافع ما التوكيد؟ قال: يردد اليمين في الشيء الواحد ". مصنف ابن أبي شيبة: كتاب الأيمان والنذور والكفارات، باب في الرجل يردد الأيمان في الشيء الواحد، رقم: (12465)، 39/5 =.

كما اتفقوا على أن ما لا يسمى كسوة فإنه لا يجزئ، كالخف والنعل والقفاز والجورب⁶³².

وبعد هذا اختلفوا في المقدار المجزئ من الكسوة إذا اختار الحائث التكفير بها.

الفرع الأول: الأقوال في المسألة.

اختلف الفقهاء في مقدار الكسوة على أقوال لا يمكن ضبطها، حتى قال ابن حزم: "ولم يتفقوا في كيفية الكسوة أكثر من اتفاقهم على أنه إن كسا عشرة مساكين بيقين أحرارا متغايرين مسلمين مما تجوز فيه الصلاة لهم بنية كفارة يمينه تلك أجزأه"⁶³³.

ولعل سبب كثرة الأقوال في هذه المسألة، هو أنه نُقل عن الصحابة والتابعين أقوال كثيرة في هذه المسألة، ثم جاء فقهاء الأمصار واختار كل واحد منهم قولاً منها وضبطه بضابط، كما قال مالك مثلاً: "أحسن ما سمعت في الذي يكفر عن يمينه بالكسوة أنه إن كسا الرجال كساهم ثوباً ثوباً، وإن كسا النساء كساهن ثوبين ثوبين؛ درعاً وخماراً، وذلك أدنى ما يجزئ كلاً في صلاته"⁶³⁴.

= ولهذا قال ابن رشد: "وجمهورهم على أن الحالف إذا حنث بخير بين الثلاثة منها...إلا ما روي عن ابن عمر أنه كان إذا غلظ اليمين أعتق أو كسا، وإذا لم يغلظها أطعم". بداية المجتهد: 734/1. لكن وجهه كما قال ابن عبد البر: أنه ليس فتياً عامة، بل كان يأخذ به في خاصة نفسه. الاستذكار: 86، 87/15. فصح الإجماع على التخيير. والله أعلم.

⁶³² الفقه الإسلامي وأدلته: 496/3. وعزاه في الحاشية للمبسوط، وبدائع الصنائع، وفتح القدير، والمهذب، ومغني المحتاج، والفتاوى الهندية، والقوانين الفقهية. والظاهر أنه استقرأه منها؛ لأنني تتبعته تلك المصادر فلم أر فيها من نص على الإجماع.

لكن نقل النووي في الروضة في كل ذلك خلافاً، فقال: "وفي الدرع والمكعب وهو المداس والنعل والجوارب والخف والقلنسوة والتبان وهو سراويل قصيرة لا تبلغ الركبة، وجهان: أحدهما: المنع لعدم اسم الكسوة، والثاني: الإجزاء، لا إطلاق اسم اللبس، ومنهم من قطع بالمنع في الخف والنعل والجوارب، ولا تجزئ المنطقة والخاتم قطعاً، وكذا التكة على المذهب، وفي جمع الجوامع للروايين: طرد الخلاف فيها". روضة الطالبين: 22/8.

وقد يقال: إنهم أجمعوا أن ما لا يسمى كسوة لا يجزئ، واختلفوا فيما لا يسمى مما يسمى، فيحكي الإجماع دون تمثيل.

⁶³³ مراتب الإجماع: ص 257.

⁶³⁴ الموطأ: ص 293.

وقال البيهقي بعد نقل قول الشافعي: وهو معنى قول عطاء⁶³⁵.

وقال السرخسي -وقد ذكر مذهب الحنفية-: "هكذا نُقل عن الزهري"⁶³⁶.

فلم تكن أقوال الفقهاء قسيمة لأقوال الصحابة والتابعين، بل هي هي وإن عبروا عنها بتعابير أُخر لضبطها.

ولهذا قسمت الأقوال في هذه المسألة إلى قسمين: أقوال الصحابة والتابعين، ثم أقوال فقهاء المذاهب، وهي التي سأنقل أدلتها ومناقشتها، وأحاول ربطها بأقوال الصحابة والتابعين.

القسم الأول: أقوال الصحابة والتابعين.

اختلف الصحابة والتابعون في المقدار المجزئ من الكسوة على أقوال⁶³⁷.

الأول: الواجب كسوة ثوب واحد.

وهو قول ابن عباس -رضي الله عنهما-، وطاوس، وعطاء، وروي عن الحسن ومجاهد.

الثاني: الواجب كسوة ثوبين ثوبين.

وهو قول أبي موسى الأشعري، وسعيد بن المسيب، وابن سيرين، والضحاك، ورواية عن الحسن.

الثالث: الواجب كسوة ثلاثة أثواب.

وهو قول ابن عمر.

الرابع: الواجب ثوب جامع،

⁶³⁵ السنن الصغير للبيهقي: 105/4.

⁶³⁶ المسوط: 153/8.

⁶³⁷ تفسير الطبري: 545/10-551، الدر المنثور: 449-447/5.

كالملحفة والكساء والشيء الذي يصلح للبس والنوم. وهو قول إبراهيم النخعي، ومغيرة بن مقسم.

الخامس: الواجب كل ما كسا، والآية على عمومها.

وهو قول سلمان الفارسي، والحكم بن عتيبة، وروي عن الحسن ومجاهد.

القسم الثاني: أقوال فقهاء المذاهب.

اختلف أئمة المذاهب في المقدار المجزئ من الكسوة على أقوال:

القول الأول: أن الكسوة مقدرة بأقل ما تجزئ به الصلاة. ففي حق الرجل: ثوب

كقميص وإزار، أو إزار يمكن أن يشتمل به، وفي حق المرأة: قميص وخمار.

وهذا قول مالك وأصحابه⁶³⁸، ومحمد بن الحسن⁶³⁹، وأحمد وأصحابه⁶⁴⁰،

والليث⁶⁴¹.

ولعله معنى قول من قال ثوبان أو ثلاثة أثواب⁶⁴².

القول الثاني: أن الكسوة مقدرة بما يستر جميع البدن. قباء، أو قميص، أو كساء،

أو رداء، أو إزار كبير.

وهذا قول أبي حنيفة، وأبي يوسف، وأصحابهما⁶⁴³.

⁶³⁸ المدونة: 596/1، المذهب في ضبط مسائل المذهب: 747/2، الذخيرة: 63/4-64.

⁶³⁹ فتح القدير: 77/5.

⁶⁴⁰ المغني: 516-515/13، الإنصاف: 39/11.

⁶⁴¹ الاستذكار: 91/15.

⁶⁴² قد يشهد لهذا ما رواه أبو هريرة أن رجلا سأل عمر: أيصلي أحدنا في ثوب واحد؟ فقال: «إِذَا وَسَّعَ اللَّهُ فَأَوْسِعُوا، جَمَعَ رَجُلٌ عَلَيْهِ ثِيَابُهُ، صَلَّى رَجُلٌ فِي إِزَارٍ وَرِدَاءٍ، فِي إِزَارٍ وَقَمِيصٍ، فِي إِزَارٍ وَقَبَاءٍ، فِي سَرَاوِيلَ وَرِدَاءٍ، فِي سَرَاوِيلَ وَقَمِيصٍ، فِي سَرَاوِيلَ وَقَبَاءٍ، فِي ثُبَانٍ وَقَبَاءٍ، فِي ثُبَانٍ وَقَمِيصٍ، قَالَ: وَأَحْسِبُهُ قَالَ: فِي ثُبَانٍ وَرِدَاءٍ». رواه البخاري: كتاب الصلاة، باب الصلاة في القميص والسراويل والثبان والقباء، رقم: (365)، ص: 93.

وهو معنى قول من قال: ثوب جامع.

القول الثالث: يجزئ ما يسمى زياً وكسوة عرفاً.

وخرجه القرطبي من قول أبي موسى والحسن وابن سيرين⁶⁴⁴، وإليه رجع ابن حزم⁶⁴⁵، واختاره القاضي حسين من الشافعية⁶⁴⁶.

قال ابن العربي: "وما كان أحرصني على أن يقال: إنه لا يجزئ إلا كسوة تستر عن أذى الحر والبرد كما أن عليه طعاما يشبعه من الجوع فأقول به"⁶⁴⁷.

وهو معنى قول من قال: ثوب جامع، إلا أنه رأى أن تنصيصهم على بعض الأثواب راجع لعرفهم.

القول الرابع: يجزئ أقل ما يقع عليه الاسم. ولو عمامة، أو إزار، أو حتى منديل. وهذا قول الشافعي⁶⁴⁸، وابن حزم والثوري والأوزاعي وداود⁶⁴⁹. وهو معنى قول من قال الآية على عمومها.

الفرع الثاني: أدلة الأقوال ومناقشتها.

وكل ما يلبس على البدن فهو ثوب، سواء كان شاملاً له أو لبعضه، وسواء كان مخيطاً أو غير مخيط، فالإزار ثوب، والقميص ثوب، والقباء ثوب، والسراويل ثوب، والتبان ثوب، وكل هذه الأنواع التي ذكرها عمر صلاة في ثوبين ثوبين. ينظر فتح الباري لابن رجب: 365/2.

⁶⁴³ المبسوط: 153/8، بدائع الصنائع: 105/5.

ولم يُجز الحنفية على الصحيح عندهم الكسوة بالسراويل؛ لأن أدنى الكسوة عندهم ما يستر عامة البدن، ولأن لا بسها لا يسمى مكتسباً عرفاً وعادة، بل يسمى عرباناً، فلو أمكن اتخاذ العمامة ثوباً أجزاءً، كذا إذا بلغت قيمتها وقيمة السراويل قيمة المقدار الواجب من الطعام، فإنه يجزئ. فتح القدير: 77/5.

⁶⁴⁴ القرطبي: 147/8.

⁶⁴⁵ قال ابن حزم: "ثم تدبرنا هذا فرأينا ضرورة أن الكسوة على الإطلاق منافية للثوب". المحلى: 75/8.

⁶⁴⁶ روضة الطالبين: 22/8.

⁶⁴⁷ أحكام القرآن لابن العربي: 160/2.

⁶⁴⁸ وفي القلنسوة لأصحابه وجهان. الحاوي: 320/15.

⁶⁴⁹ المحلى: 74/8.

أدلة القول الأول.

استدل أصحاب القول الأول بأدلة منها:

1- قول الله تعالى: {فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ} [المائدة: 89].

وجه الدلالة أنه عطف الكسوة على الطعام، والطعام لا يجزئ فيه ما ينطلق عليه الاسم، فالكسوة كذلك⁶⁵⁰.

وقد يعترض على هذا الاستدلال بأن دلالة الاقتران ضعيفة؛ لأن الاقتران في النظم لا يستلزم الاقتران في الحكم⁶⁵¹.

ولو سلمنا صحتها، فما وجه تفريقهم بين الرجل والمرأة في الكسوة وهما سيان في الإطعام⁶⁵².

2- أن "الكسوة أطلقت في الآية على الكسوة الشرعية، وهي ما يجزئ فيه الصلاة؛ لأن القاعدة: حمل كلام كل متكلم على عرفه"⁶⁵³.

ويعترض عليه بأن تقديم الحقيقة الشرعية فيما صار شرعياً لا فيم لم يثبت كونه كذلك⁶⁵⁴، ثم إنه لا دخل لصحة الصلاة في الأمر بالكسوة، إذ ليس معناه إلا جعل الفقير

⁶⁵⁰ الإشراف على نكت مسائل الخلاف: 316/4.

⁶⁵¹ التمهيد للإسنوي: 273، إرشاد الفحول: 1013/2.

وقد قسمها ابن القيم إلى ثلاثة أقسام فقال: دلالة الاقتران تظهر قوتها في موطن وضعفها في موطن وتساوي الأمرين في موطن، فإذا جمع المقتربين لفظاً اشتراكاً في إطلاقه واقترباً في تفصيله قويت الدلالة... وأما الموضع الذي يظهر ضعف دلالة الاقتران فيه فعند تعدد الجمل واستقلال كل واحدة منهما بنفسها وغايتها منفردة عن الجملة الأخرى، واشتراكهما في مجرد العطف لا يوجب اشتراكهما فيما وراء ذلك... وأما موطن التساوي فحيث كان العطف ظاهراً في التسوية وقصد المتكلم ظاهراً في الفرق فيتعارض ظاهر اللفظ وظاهر القصد، فإن غلب ظهور أحدهما اعتبر وإلا طلب الترجيح. بدائع الفوائد: 1627/4-1629.

ودلالة الاقتران في الآية من الموطن الثالث. والله أعلم.

⁶⁵² ينظر: الحاوي: 320/15.

⁶⁵³ الذخيرة: 64/4.

مكتسبها، فالمرأة إذا كانت لابسة قميصا سابلا وإزارا وخمارا غطى رأسها وأذنيها دون عنقها لا شك في ثبوت اسم أنها مكتسبة لا عريانة، ومع هذا لا تصح صلاحها، فالعبرة لثبوت ذلك الاسم صحت الصلاة أو لا⁶⁵⁵.

3- عن عاصم الأحول عن ابن سيرين عن أبي موسى الأشعري «أنه حلف على يمين، فكسا ثوبين من مُعَقَّدة البَحْرَيْنِ»⁶⁵⁶.

وقد يعترض عليه بأن سلمة بن علقمة رواه عن محمد بن سيرين أن أبا موسى الأشعري «حلف على يمين فكفر، وأمر بالمساكين فأدخلوا بيت المال، فأمر بجفنة من ثريد فقدمت إليهم فأكلوا، ثم كسا كل إنسان منهم ثوبا إما معقدا وإما ظهرا»⁶⁵⁷.

وهذه الرواية أصح⁶⁵⁸، وفيها أنه أعطى نوعين من الثياب لمجموع عشرة مساكين، لا أنه أعطى ثوبين لكل مسكين.

ولو حملت القصة على التعدد فإن إعطاء الثوبين محمول على أنه قصد التبرع بأحدهما، فأما الواجب فيتأذى بالواحد، ويفسر هذا المعنى قول مجاهد: أدناه ثوب لكل مسكين وأعلاه ما شئت⁶⁵⁹.

أدلة القول الثاني:

⁶⁵⁴ إرشاد الفحول: 1135/2.

⁶⁵⁵ فتح القدير: 77/5.

⁶⁵⁶ رواه الطبري في التفسير: 548/10.

⁶⁵⁷ السنن الكبرى للبيهقي: كتاب الإيمان، باب ما يجزي من الكسوة في الكفارة، رقم: (19981)، 97/10. والظَّهْرَانِي: ثوبٌ يُجاءُ به من مَرِّ الظَّهْرَانِ. وقيل: هو مَنْسُوبٌ إِلَى ظَهْرَانٍ: قَرْيَةٍ مِنْ قُرَى الْبَحْرَيْنِ. والمعقَّد: بُرْدٌ مِنْ بُرُودِ هَجَرَ. النهاية في غريب الحديث والأثر: 167/3.

⁶⁵⁸ سئل علي بن المديني "من أثبت الناس في محمد بن سيرين؟ فقال: أيوب ثم ابن عون ثم سلمة بن علقمة ثم... إلخ". كتاب المعرفة والتاريخ للبسوي: 59/2، فسَلَمَةُ بن علقمة مقدَّم في ابن سيرين إلا على أيوب السخيتاني، وعبد الله بن عون.

⁶⁵⁹ المبسوط: 153/8.

استدل أصحاب القول الثاني بأدلة منها:

- أن الكسوة ما يكون المرء به مكتسيا، وبالثوب الواحد يكون مكتسيا حتى يجوز له أن يصلي في ثوب واحد، وإذا كان في ثوب واحد فالناس يسمونه مكتسيا لا عاريا⁶⁶⁰.
واعترض عليه بأن "هذا ليس بشيء لأن الله لم يقل لنا: اكسوهم ما لا يقع عليهم به اسم عريان {وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا} [مريم: 64]، ولو أن امرءاً لبس قميصاً وسراويل في الشتاء لقال الناس: هذا عريان"⁶⁶¹.

أدلة القول الثالث:

استدل أصحاب القول الثالث بأدلة منها:

- أن الكسوة على الإطلاق منافية للعري، إذ ممتنع محال أن يكون كاسيا عاريا من وجه واحد، لكن يكون كذلك من وجهين، مثل أن يكون بعضه كاسيا وبعضه عاريا، أو يكون عليه كسوة تعمه ولا تستر بشرته، كما صح عن رسول الله أنه قال: «نساء كاسيات عاريات لا يدخلن الجنة»⁶⁶².

⁶⁶⁰ المصدر نفسه: 153/8.

⁶⁶¹ المحلى: 75/8.

⁶⁶² رواه مالك في الموطأ عن أبي هريرة بلفظ: «نساء كاسيات عاريات مائلات مميلات لا يدخلن الجنة ولا يجدن ريحها، وريحها يوجد من مسيرة خمسمائة سنة»، كتاب اللباس، باب ما يكره للنساء لبسه من الثياب، رقم: (1694)، ص: 556.

ورواه مسلم: كتاب اللباس والزينة، باب النساء الكاسيات العاريات المائلات المميلات، رقم: (2128)، ص: 881.

فوجب ضرورة أن لا تكون الكسوة عند الإطلاق إلا عامة لجميع الجسم، ساترة له عن العيون، مانعة من البرد؛ لأنه بالضرورة يُعلم أن من كان في الشتاء لابسا قميصا فقط أنه لا يسميه أحد كاسيا، بل هو عريان⁶⁶³.

أدلة القول الرابع:

- 1- لأنه يقع عليه اسم الكسوة ستر العورة أو لا⁶⁶⁴.
- 2- لأن الله تعالى عمّ ولم يخص، ولم يذكر في الكسوة تقديرا، {وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا} [مريم: 64]، ولو أراد الله تعالى كسوة دون كسوة لبين لنا ذلك، فكل ما يسمى لابسه مكتسياً يجزئ⁶⁶⁵.

- 3- عن محمد بن الزبير الحنظلي ، عن أبيه عن عمران أن رجلا سأله عن الكسوة في الكفارة؟ فقال له عمران : « لَوْ أَنَّ قَوْمًا قَامُوا إِلَى أَمِيرٍ مِنَ الْأُمَرَاءِ وَكَسَا كُلَّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ قَلَنْسُوءَةً لَقَالَ النَّاسُ قَدْ كَسَاهُمْ »⁶⁶⁶.
- واعترض عليه بأنه ضعيف⁶⁶⁷.

الفرع الثالث: تحقيق سبب الخلاف.

قال ابن رشد: "وسبب اختلافهم هل الواجب الأخذ بأقل دلالة الاسم اللغوي أو المعنى الشرعي"⁶⁶⁸.

⁶⁶³ الخلى: 75/8.

⁶⁶⁴ الحاوي: 320/15.

⁶⁶⁵ المصدر السابق: 75/8.

⁶⁶⁶ السنن الكبرى للبيهقي: كتاب الأيمان، باب ما يجزي من الكسوة في الكفارة، رقم: (19983)، 97/10.

وفيه: محمد بن الزبير الحنظلي البصري. قال ابن حجر: "متروك". تقريب التهذيب: 76/2.

وأبوه: الزبير التميمي الحنظلي البصري. قال ابن حجر: "لين الحديث". تقريب التهذيب: 311/1.

⁶⁶⁷ قال ابن حجر: "إسناده ضعيف". التلخيص الحبير: 318/4.

وقد يقال: سبب الخلاف هل الواجب الأخذ بأقل ما ينطلق عليه اسم كسوة، أو يعدل عنه لقرينة؟

فمن رأى القرينة عُرِفَ الشرع في لباس الصلاة حمل عليه الكسوة.
ومن رأى القرينة عرف الناس في لباسهم حمل عليه الكسوة كذلك.
وعليه فتخريج الخلاف على قاعدة "أقل ما ينطلق عليه الاسم" صحيح.

الفرع الرابع: الترجيح.

بعد عرض الأقوال الكثيرة في هذه المسألة الواحدة، ومحاولة جمعها فيما ضبطه الفقهاء، ثم عرض بعض أدلتها ومناقشتها، لم أزد إلا إكبارا واحتراما لساداتنا العلماء، فإنهم والله قد تعبوا في حفظ هذا الدين وضبطه ونقله، فاللهم ارفع قدرهم وافتح عليّ كما فتحت عليهم.

وإن كان لابد من ذكر الراجح، فهو قول من راعى عرف الناس في أزيائهم، ومناطقهم.

قال ابن العربي بعد نقل الأقوال في المسألة: "وما كان أحرصني على أن يقال: إنه لا يجزئ فيه إلا كسوة تستر عن أذى الحر والبرد، كما أن عليه طعاما يشبعه من الجوع فأقول به... والله يفتح لي ولكم في المعرفة بمعونته"⁶⁶⁹.

وقد ذكر القرطبي أن هذا الذي حرص عليه ابن العربي هو قول من حمل الكسوة على المتعارف⁶⁷⁰.

ومنه قول محمد بن عثيمين: "أما الكسوة فإن الله تعالى لم يقيد بها بشيء، وعلى هذا فأى شيء يطلق عليه كسوة يحصل به المقصود، فمثلا عندنا (أي: في السعودية) لو أن

⁶⁶⁸ بداية المجتهد: 736/1.

⁶⁶⁹ أحكام القرآن لابن العربي: 160/2.

⁶⁷⁰ تفسير القرطبي: 147/8.

شخصاً كسا آخر إزاراً من السُرّة إلى الركبة فهذا لا يسمى كسوة، ففي كل بلد بحسبه، ففي بلادنا (أي: السعودية) الكسوة تكون درعا، وهو الثوب وغترة، وطاقيّة، أما السراويل فليست لازمة بل هي من كمال الكسوة⁶⁷¹.

وقد جعل السراويل من كمال اللباس، أما عندنا في الجزائر فلو لبس رجل قميصاً بلا سروال لعدّ عارياً.

وفي اليمن يجزئ الإزار، أما عندنا في الجزائر فلو أعطيت رجلاً إزاراً (فوطه) ماذا يفعل به؟ إلا أن يدخل به الحَمَّام.

فردُّ الكسوة إلى العرف ملائم لمقصود الشرع في استغراق الأشخاص والأزمنة والأمكنة.

أما ضبط الكسوة بما يجزئ في الصلاة فبعيد؛ لأن زينة الصلاة غيرها في غير الصلاة. وأما ضبطها بالثوب الجامع فهو مطلق ليس فيه مراعاة العرف. وأما ضبطها بأقل ما ينطلق عليه الاسم فيدخل فيه المنديل، ويعد أن يقول الشرع: فمن لم يجد منديلاً فصيام ثلاثة أيام! والعلم عند الله تعالى.

⁶⁷¹ الشرح الممتع على زاد المستقنع لمحمد بن عثيمين: 162/15.

- المبحث الرابع:
التطبيقات على ما يصح
تخريجه على القاعدة وهو
مشترك ذو مراتب. وفيه مطلبان.

- المطلب الأول: حد مسح
الأيدي في التيمم.
- المطلب الثاني: حد
الشفق الذي يدخل به وقت
العشاء.

المطلب الأول: حد مسح الأيدي في التيمم.

تمهيد:

قال الله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنْبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوهَا غَفُورًا} [النساء: 43].

من أحكام هذه الآية: أنه إذا أراد المؤمن الصلاة وطلب الماء ليتطهر به فلم يجده، فليتعمد، وليقصد وجه الأرض الطاهرة، فيضرب يديه على وجه الأرض، ثم يمسح وجهه ويديه⁶⁷².

وقد أجمع العلماء على جواز التيمم عن الحدث الأصغر⁶⁷³، ويجوز عن الحدث الأكبر في قول الجماهير⁶⁷⁴.

كما أجمعوا على أن الممسوح في التيمم الوجه واليدان فقط⁶⁷⁵.
واختلفوا في الحد الذي أمر الله بمسحه من اليدين، وهو ما سأتناوله في الفروع التالية:

الفرع الأول: الأقوال في المسألة.

اختلف الفقهاء في حد مسح الأيدي في التيمم على ستة أقوال⁶⁷⁶.

⁶⁷² تفسير الطبري: 410-407/8.

⁶⁷³ المجموع: 239/2، بدائع الصنائع: 44/1.

⁶⁷⁴ إلا في قول عمر بن الخطاب وابن مسعود - رضي الله عنهما - وإبراهيم النخعي، وقيل إن عمر وعبد الله رجعا.

المجموع: 240/2. بدائع الصنائع: 44/1.

قال ابن عبد البر: "و لم يتعلق أحد من فقهاء الأمصار... بقول عمر وابن مسعود في ذلك، ولا ذهب إليه".
الاستذكار: 148/3.

⁶⁷⁵ المحلى: 147/2. المغني: 331/1.

القول الأول: الواجب المسح إلى المناكب.

وبه قال الزهري⁶⁷⁷، ومحمد بن مسلمة⁶⁷⁸.

القول الثاني: أن الواجب المسح إلى المرافق.

وهذا قول أبي حنيفة وأصحابه⁶⁷⁹، والشافعي وأصحابه⁶⁸⁰، وابن نافع ومحمد بن الحكم وإسماعيل بن إسحاق من المالكية⁶⁸¹، والليث والثوري وسعيد بن المسيب وسعيد ابن جبير وابن سيرين والحسن⁶⁸².

القول الثالث: الواجب مسح الكفين فقط.

وهو قول أحمد⁶⁸³، ورواه أبو ثور عن الشافعي في القديم⁶⁸⁴، وهو قول الأوزاعي وإسحاق وداود، وروي عن مكحول وابن المسيب وإبراهيم النخعي وعطاء⁶⁸⁵، وبه قال ابن حزم⁶⁸⁶.

⁶⁷⁶ وهناك قول بإجزاء مسح أربعة أصابع، وقول بإجزاء مسح أصبع كما في البحر الزخار: 208/2، وأهملتهما لمخالفتهم الإجماع. قال الطبري: أجمعوا أن الاختصار على أقل من الكفين غير جائز. تفسير الطبري: 419/8.

⁶⁷⁷ قال النووي "وما أظن هذا يصح عنه، وقد قال الخطابي: لم يختلف العلماء في أنه لا يجب مسح ما وراء المرفقين". المجموع: 244/2.

وقد أسنده عنه الطبري: "حدثني أحمد بن عبد الرحيم البرقي، قال: ثنا عمرو بن أبي سلمة التنيسي، عن الأوزاعي، عن الزهري قال: التيمم إلى الأباط". 418/8.

وروى عنه ابن أبي شيبه بإسناد أصح من الأول: حدثنا معن بن عيسى عن ابن أبي ذئب عن الزهري قال: "التيمم ضربتان ضربه للوجه وضربة للذراعين". المصنف: كتاب الطهارة، باب في التيمم كيف هو؟، رقم (1695)، 291/1.

⁶⁷⁸ بداية المجتهد: 134/1، أحكام القرآن لابن الفرس: 212/2.

⁶⁷⁹ المبسوط للسرخسي: 107/1. بدائع الصنائع: 45/1.

⁶⁸⁰ المجموع: 241/2.

⁶⁸¹ أحكام القرآن لابن الفرس: 212/2، الاستذكار: 164/3.

⁶⁸² الحاوي: 234/1، الاستذكار: 162/3.

⁶⁸³ المغني: 333/1.

القول الرابع: التخيير بين الأقوال الثلاثة السابقة.

وهو مذهب ابن جرير الطبري⁶⁸⁷.

القول الخامس: استحباب المسح إلى المرفقين، والفرض الكفان .

وهذا قول مالك⁶⁸⁸، وهو مشهور مذهب المالكية⁶⁸⁹.

القول السادس: التفريق بين التيمم للحدث الأكبر أو الأصغر.

وهو قول ابن لبابة، حيث قال في منتخبه: "وإن الجنب يتيمم إلى الكوعين بالسنة لا بالقرآن، وغير الجنب إلى المنكبين على ظاهرهما في القرآن"⁶⁹⁰.

الفرع الثاني: أدلة الأقوال ومناقشتها.

أدلة القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول بأدلة منها:

– حديث الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة حدثه عن عمار بن ياسر أنه كان يحدث «أَنَّهُمْ تَمَسَّحُوا وَهُمْ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ بِالصَّعِيدِ لصلَاةِ الفَجْرِ، فَضَرَبُوا بِأَكْفِهِمْ

⁶⁸⁴ الحاوي: 234/1. واستبعده الماوردي قائلا: "ومنصوصه في القدم كله خلاف هذا". وتعقبه النووي بقوله: "وهذا الإنكار فاسد؛ فإن أبا ثور من خواص أصحاب الشافعي وثقاهم وأئمتهم، فنقله عنه مقبول". المجموع: 243/2.

⁶⁸⁵ الاستذكار: 162/3-163، الحاوي: 234/1.

⁶⁸⁶ المحلى: 146/2.

⁶⁸⁷ قال الطبري: "الحَدِّ الذي لا يجزئ التيمم أن يقصَّر عنه في مسحه بالتراب من يديه: الكفان إلى الزندين... ثم هو فيما جاوز ذلك مخيَّر، إن شاء بلغ بمسحه المرفقين، وإن شاء الآباط". تفسير الطبري: 419/8.

⁶⁸⁸ قال مالك: "التيمم إلى المرفقين، وإن تيمم إلى الكوعين أعاد التيمم والصلاة ما دام في الوقت، فإن مضى الوقت لم يعد الصلاة وأعاد التيمم". المدونة: 146/1.

⁶⁸⁹ الذخيرة: 352/1، القوانين الفقهية: ص41، مواهب الجليل: 510/1.

⁶⁹⁰ أحكام القرآن لابن الفرس: 213/1.

الصعيد، ثُمَّ مَسَحُوا وَجُوهَهُمْ مَسْحَةً وَاحِدَةً، ثُمَّ عَادُوا فَضَرَبُوا بِأَكْفِهِمُ الصَّعِيدَ مَرَّةً أُخْرَى، فَمَسَحُوا بِأَيْدِيهِمْ كُلِّهَا إِلَى الْمَنَاكِبِ وَالْآبَاطِ مِنْ بُطُونِ أَيْدِيهِمْ»⁶⁹¹.

واعترض بأنه ليس فيه أن رسول الله أمرهم بذلك⁶⁹².

وقد يجاب بأنه جاء في بعض طرقه: «فَقَامَ الْمُسْلِمُونَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ فَضَرَبُوا بِأَيْدِيهِمْ» الحديث⁶⁹³.

ويدفع بقول الشافعي: "إن كان ذلك وقع بأمر النبي فكل تيمم صح للنبي بعده فهو ناسخ له، وإن كان وقع بغير أمره فالحجة فيما أمر به"⁶⁹⁴.

أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب القول الثاني بأدلة منها:

1- قول الله تعالى {فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ} [النساء: 43].

وجه الدلالة منها أن لفظ اليد مطلق فيحمل على المقيد في الوضوء، لاسيما وهي آية واحدة⁶⁹⁵.

واعترض عليه بأنه لا يصح الحمل في هذه الصورة لاختلاف الحكم⁶⁹⁶.

⁶⁹¹ رواه أبو داود: كتاب الطهارة، باب التيمم، رقم: (318)، ص 65.

⁶⁹² الاستذكار: 166/3.

وقال الترمذي: قال إسحاق بن إبراهيم: حديث عمار «تيممنا مع النبي p إلى المناكب والآباط» ليس هو بمخالف لحديث «الوجه والكفين»؛ لأن عمارا لم يذكر أن p أمرهم بذلك وإنما قال: «فعلنا كذا وكذا» فلما سأل النبي p أمره بالوجه والكفين، فانتهى إلى ما علمه رسول الله p. والدليل على ذلك ما أفق به عمار بعد النبي p في التيمم أنه قال الوجه والكفين، ففي هذا دلالة أنه انتهى إلى ما علمه p، فعلمه إلى الوجه والكفين. سنن الترمذي: 189/1-190.

⁶⁹³ رواه أبو داود: كتاب الطهارة، باب التيمم، رقم (320)، ص: 66.

⁶⁹⁴ فتح الباري: 27/2.

⁶⁹⁵ الحاوي: 235/1، المجموع: 244/2.

⁶⁹⁶ الذخيرة: 353/1.

2- أحاديث في المسح إلى المرفقين، منها:

* حديث محمد بن ثابت العبدي عن ابن عمر مرفوعا « فَضْرَبَ بِيَدِهِ عَلَى الْحَائِطِ وَمَسَحَ بِهَا وَجْهَهُ، ثُمَّ ضَرَبَ ضَرْبَةً أُخْرَى فَمَسَحَ ذِرَاعِيهِ »⁶⁹⁷.

* حديث عثمان بن محمد الأنماطي عن عزرة بن ثابت عن أبي الزبير عن جابر مرفوعا: « التَّيْمُ ضَرْبَةٌ لِلْوَجْهِ وَضَرْبَةٌ لِلذَّرَاعَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ »⁶⁹⁸.

قالوا: فهذه أخبار صحيحة مشهورة وفيها زيادة يجب الأخذ بها⁶⁹⁹.

واعترض عليها بأن أحاديث مسح المرفقين كلها ضعيفة⁷⁰⁰.

3- ما ثبت عن عبد الله بن عمر وجابر ١٢ من بلوغ المرفقين في المسح⁷⁰¹.

وقال بعدها: "المطلق مع المقيد على أربع أقسام: تارة يختلف الحكم والسبب، كالوضوء والسرقة فلا حمل إجماعا، وتارة يتحدان، كما لو ذكر الرقبة في الطهارة مرتين، مطلقة ومقيدة بالإيمان فإنه يحمل المطلق على المقيد، وتارة يختلف السبب ويتحد الحكم، كالرقبة في القتل مقيدة بالإيمان ومطلقة في الطهارة وفي الحمل مذهبان، وتارة يختلف الحكم ويتحد السبب، كالوضوء والتيمم فالسبب واحد وهو الحدث والحكم مختلف وهو الوضوء والتيمم وفي الحمل مذهبان، فعلى هذه القاعدة تخرج فروع كثيرة. ويظهر أن إلحاق التيمم بالوضوء أولى من إلحاقه بالسرقة، لكن يؤكد المذهب من جهة الأحاديث الصحيحة". الذخيرة: 353/1-354.

⁶⁹⁷ رواه أبو داود: كتاب الطهارة، باب التيمم في الحضر، رقم (330)، ص 68. قال أبو داود سمعت أحمد بن حنبل يقول روى محمد بن ثابت حديثا منكرا في التيمم. قال ابن داسة قال أبو داود لم يتابع محمد بن ثابت في هذه القصة على ضربتين عن النبي P ورووه فعل ابن عمر.

قال الدارقطني عن الموقوف: "وهو الصواب". 331/1.

⁶⁹⁸ رواه الدارقطني: كتاب الطهارة، باب التيمم، 335/1، وقال: "رجاله كلهم ثقات والصواب موقوف".

وهو من رواية أبي نعيم عن عزرة عن أبي الزبير عن جابر موقوفا. رواه الدارقطني: كتاب الطهارة، باب التيمم، 335/1.

فالمرفوع شاذ: ينظر التلخيص الحبير: 268/1.

⁶⁹⁹ الحاوي: 237/1.

⁷⁰⁰ المحلى: 150/2، التلخيص الحبير: 166/1-269.

⁷⁰¹ الصواب في الحديثين السابقين وقفها عليهما.

واعترض بأنه ورد عن علي بن أبي طالب، وابن مسعود، وعمار، وابن عباس ١٧
الاقتصار على الكفين⁷⁰²، وإذا اختلف الصحابة لم يكن قول بعضهم حجة على بعض
اتفاقاً⁷⁰³.

4- قياساً على الوجه؛ لأن التيمم بدل عنهما، فلما كان الوجه مستوعباً في التيمم
كالوضوء، فكذا اليدين⁷⁰⁴.

5- "أن التيمم بدل عن الوضوء، والوضوء في اليدين إلى المرفقين فالتيمم
كذلك"⁷⁰⁵.

واعترض عليه ابن حزم بقوله: أين وجدتم في القرآن أو السنة أو الإجماع أن البديل لا
يكون إلا على صفة المبدل منه؟ وقد وجدنا الرقبة واجبة في الظهر وبدلها صيام شهرين
متتابعين ووجدنا الرقبة واجبة في كفارة اليمين وبدلها صيام ثلاثة أيام، وهكذا في كل شيء⁷⁰⁶.

ومن ذلك التيمم، فهو بدل عن الغسل، فإنه ينقص عن المبدل ولا يشترط فيه
التعميم⁷⁰⁷.

وقد يجاب بأن الأصل أن للبديل حكم المبدل إلا ما استثناه الدليل⁷⁰⁸، ومنه الأمثلة
المذكورة.

⁷⁰² الخلى: 150/2.

⁷⁰³ نثر الورود: 572/2، شرح نظم مرتقى الوصول: ص 651.

⁷⁰⁴ تفسير الطبري: 416/8، الحاوي: 236/1. المجموع: 244/2.

⁷⁰⁵ المسبوط للسرخسي: 107/1.

⁷⁰⁶ الخلى: 151-150/2.

⁷⁰⁷ المغني: 323/1.

⁷⁰⁸ تقرير القواعد وتحرير الفوائد (قواعد ابن رجب): 73/3.

ويدفع بأن هذا هو المطلوب، فقد دل حديث عمار على أن مسح اليدين في التيمم ليس كغسلهما في الوضوء، وهذا معنى قول ابن رشد: "فتغليب القياس على الأثر لا معنى له" ⁷⁰⁹.

أدلة القول الثالث:

استدل أصحاب القول الثالث بأدلة منها:

1- قول الله {فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ} [النساء: 43].

وجه الدلالة أن الله "لم يقل إلى المرفقين {وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا} [مريم: 64]، فلم يجب بهذا الخطاب إلا أقل ما يقع عليه اسم يد؛ لأنه اليقين وما عدا ذلك شك، والفرائض لا تجب إلا بيقين" ⁷¹⁰.

2- حديث عمار في الصحيحين أن النبي علمه التيمم وفيه: «فَقَالَ النَّبِيُّ إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ هَكَذَا فَضَرَبَ النَّبِيُّ بِكَفِّهِ الْأَرْضَ وَنَفَخَ فِيهِمَا ثُمَّ مَسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ وَكَفَّيْهِ» ⁷¹¹.

واعترض عليه بأن هذا الحديث مضطرب ⁷¹² والاختلاف في نقله كثير، فقد روي عن عمار بلفظ: «فَأَمَرْنَا فَضَرَبْنَا وَاحِدَةً لِلْوَجْهِ، ثُمَّ ضَرَبْنَا أُخْرَى لِلْيَدَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ» ⁷¹³، والمتعارض لا يصلح حجة ⁷¹⁴.

⁷⁰⁹ بداية المجتهد: 136/1.

⁷¹⁰ فتح البر: 541/4.

⁷¹¹ رواه البخاري واللفظ له: كتاب التيمم، باب التيمم هل ينفخ فيهما؟، رقم (338)، ص: 87.

ومسلم: كتاب الحيض، باب التيمم، رقم (368)، ص: 160.

⁷¹² المضطرب هو الحديث "الذي يروى على أوجه مختلفة متقاربة، فإن رجحت إحدى الروايتين بحفظ راويها، أو كثرة صحبته المروي عنه، أو غير ذلك، فالحكم للراجحة، ولا يكون مضطرباً". تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي: 428/1.

⁷¹³ مسند البزار: رقم: (1384) - 121/1.

⁷¹⁴ بدائع الصنائع: 46/1، الاستذكار: 165/3.

ويجاب بأن الاضطراب تعارض الروايات المستوية في القوة، أما هنا فحديث الصحيحين محفوظ والآخر شاذ.

قالوا سلمنا صحته لكن المراد بالكفين الذراعان، إطلاقاً لاسم الجزء على الكل تجوزاً⁷¹⁵.

ويجاب بأنه لا يعرف في اللغة التعبير بالكفين عن الذراعين⁷¹⁶، ثم كيف يستعمل عمار المجاز في موضع التعليم؟ وهو موضع يُحتاط فيه في العبارة قدر الإمكان رفعاً للبس.

3- اعتباراً بقطع اليد في السرقة، قال مكحول: قال الله في التيمم: {فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ} [النساء: 43]. ولم يستثن فيه كما استثنى في الوضوء إلى المرافق. و قال الله: {وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا} [المائدة: 38]، فإنما تقطع يد السارق من مفصل الكوع⁷¹⁷.

واعترض عليه بأن التيمم أشبه بالوضوء منه بالسرقة؛ لأن القطع عقوبة، وفي العقوبات لا يؤخذ إلا باليقين، والتيمم عبادة وفي العبادات يؤخذ بالاحتياط، وقياس الشيء على ما هو من جنسه أولى من حمله على ما ليس من جنسه⁷¹⁸.

أدلة القول الرابع:

استدل الطبري بأن الصفات المختلف فيها كلها داخلية في مطلق الآية⁷¹⁹، والعبادات الواردة على وجوه متعددة يجوز فعلها على جميع تلك الوجوه الواردة فيها من غير كراهة لبعضها⁷²⁰.

⁷¹⁵ فتح القدير: 130/1.

⁷¹⁶ المغني: 323/1.

⁷¹⁷ تفسير الطبري: 411/8-412.

⁷¹⁸ أحكام القرآن لابن الفرس: 212/2-213، المبسوط للسرخسي: 107/1.

⁷¹⁹ تفسير الطبري: 419/8-420.

قال ابن رشد: "وهي طريقة الجمع وقد قلنا إنها أولى من طريقة الترجيح إذا أمكنت ولا خلاف في هذا أعلمه بين الأصوليين"⁷²¹.

وقد يعترض عليه بأن مدار الأمر على صحة الصفات المنقولة، وهو غير مسلّم كما سبق.

أدلة القول الخامس:

استدل أصحاب القول الخامس بأدلة منها:

– أن هذا جمع بين أدلة القول الأول وأدلة القول الثاني، والجمع أولى من الترجيح عند أهل الكلام الفقهي⁷²².

ويعترض عليه بأن هذا الجمع إنما ينبغي أن يصار إليه إن صحت أحاديث المسح إلى المرفقين⁷²³.

أدلة القول السادس:

لعلّ مدرك ابن لبابة تفسيرُ اللمس في قوله تعالى: {وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا} [النساء: 43]، [المائدة: 6] بالمس باليد. فلا يكون الجنب داخلا في هذه الآية، وإنما أباحت الآية التيمم من الحدث الأصغر، وظاهر اليد فيها كل ما ينطلق عليه الاسم، وأما تيمم الجنب فحائز بالسنة وأخذ فيها بحديث عمار، أي: إلى الكوعين.

ولهذا التخيير نظائر في فقه الطبري، فقال به في فرض الرجلين في الوضوء، بداية المجتهد: 45/1 – وفي هيئة الجلوس في الصلاة، بداية المجتهد: 254/1 – وفي الجهر والإسرار في صلاة الكسوف، بداية المجتهد: 390/1 – وفي الألفاظ الواردة في الأذان، فتح البر: 245/4.

⁷²⁰ القواعد لابن رجب: 73/1.

⁷²¹ بداية المجتهد: في مسألة القراءة في صلاة الكسوف. 390/1.

⁷²² المصدر نفسه: 136/1.

⁷²³ المصدر السابق: 136/1.

وقد يعترض عليه بأنه مخالف للإجماع، قال ابن حزم: "وأما كون عمل التيمم للجنازة وللحيض وللنفاس... كصفته لرفع الحدث: فإجماع لا خلاف فيه من كل من يقول بشيء من هذه الأغسال وبالتيمم لها"⁷²⁴.

الفرع الثالث: تحقيق سبب الخلاف.

قال ابن رشد: "والسبب في اختلافهم اشتراك اسم اليد في لسان العرب وذلك أن اليد في كلام العرب يقال على ثلاثة معان: على الكف فقط وهو أظهرها استعمالاً ويقال على الكف والذراع ويقال على الكف والساعد والعضد، والسبب الثاني اختلاف الآثار في ذلك"⁷²⁵.

والمشترك هنا ذو مراتب فهو من مواضع القاعدة، لذلك قال ابن الفرّس: "فمن قال إلى الكوعين كان ذلك منه بناء على تعليق الحكم بأول الأسماء، لأن اليد من أطراف الأصابع إلى الإبط وأقل ما ينطلق عليه اسم اليد إلى الكوعين... ومن قال الإبط بناه على تعلق الحكم بآخر الاسم؛ إذ ذاك أكثر ما ينطلق عليه اسم اليد"⁷²⁶.

أما قول القرافي: "وكذلك تخريج الخلاف في التيمم هل هو إلى الكوعين أو إلى المرفقين أو إلى الإبطين على هذه القاعدة لا يصح أيضاً فإن الكوع جزء اليد لا جزئي منها فكان كالاقتصار على يوم من رمضان"⁷²⁷ ففيه نظر؛ لأن اليد لفظ مشترك، والمشترك هو

⁷²⁴ المحلى: 147/2.

⁷²⁵ بداية المجتهد: 134/1.

⁷²⁶ أحكام القرآن لابن الفرّس: 212/2.

⁷²⁷ الفروق: 264/1.

اللفظة الموضوعية للحقائق المختلفة وضعاً أولاً. فخرج بالوضع ما يدل على الشيء بالحقيقة وعلى غيره بالمجاز⁷²⁸.

الفرع الرابع: الترجيح.

بعد عرض الأقوال وبيان أهم مداركها لا يسعني في الترجيح إلا أن أنقل كلام إمامين عظيمين:

قال الخطابي: "الاقتصار على الكفين أصح في الرواية، ووجوب الذراعين أشبه بالأصول وأصح في القياس"⁷²⁹.

وقال ابن رشد: "إن الصواب هو أن يعتقد أن الفرض إنما هو الكفان فقط؛ وذلك أن اسم اليد لا يخلو أن يكون في الكف أظهر منه في سائر الأجزاء أو يكون دلالة على سائر أجزاء الذراع والعضد بالسواء. فإن كان أظهر فيجب المصير إلى الأخذ بالآثر الثابت. فأما أن يُغلب القياس ههنا على الآثر فلا معنى له، ولا أن تُرجح به أيضاً أحاديث لم تثبت بعد، فالقول في هذه المسألة بين من الكتاب والسنة فتأمله"⁷³⁰.

⁷²⁸ إرشاد الفحول: 125/1-126.

⁷²⁹ المجموع: 245/2.

⁷³⁰ بداية المجتهد: 136/1.

المطلب الثاني: حد الشفق الذي يدخل به وقت العشاء.

تمهيد:

قال الله تعالى: {أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا} [الإسراء: 78]، هذه الآية إشارة إلى المواقيت المشروطة للصلوات المفروضة بإجماع المفسرين⁷³¹.

وقد بين رسول الله تلك الإشارة بقوله وفعله في أحاديث كثيرة، منها حديث بُريدة بن الحصيب عن النبي أن رجلا سأل عن وقت الصلاة، فقال له: « صَلِّ مَعَنَا هَذَيْنِ ». يعنى اليومين... وفيه « ثُمَّ أَمَرَهُ (أي: بلالا) فَأَقَامَ الْعِشَاءَ حِينَ غَابَ الشَّفَقُ »⁷³².
وقد أجمع العلماء أن وقت الصلاة من فرائضها، وأنها لا تجزئ قبله⁷³³.

كما أجمعوا على أن أول وقت العشاء متعلق بغياب الشفق⁷³⁴.

إلا أن الشفق شفقان: الأول حمرة والآخر بياض، فبغيب أيهما صلى النبي العشاء؟ هذا ما سأطرق له في هذا المطلب تحت أربعة فروع.

الفرع الأول: الأقوال في المسألة.

⁷³¹ تفسير القرطبي: 138/13.

⁷³² رواه مسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب أوقات الصلوات الخمس، رقم: (614)، ص: 244.

⁷³³ فتح البر: 52/4.

قال ابن عبد البر بعدها: إلا شيئا روي عن أبي موسى الأشعري وعن بعض التابعين أجمع العلماء على خلافه، فلم أر لذكره وجهاً لأنه لا يصح عنهم، وقد صح عن أبي موسى خلافه فصار إجماعاً صحيحاً. المصدر نفسه: 52/4.

⁷³⁴ بدائع الصنائع: 124/1، المجموع: 41/3، المغني: 25/2.

وقد يكون آخر وقت المغرب متعلقاً بغياب الشفق كذلك وبيانه:

أنه قد ذهب مالك في المشهور عنه والشافعي في الجديد إلى أن وقت المغرب واحد غير موسع، وذهب أبو حنيفة وأحمد إلى أن وقتها موسع، وهو ما بين غروب الشمس إلى غروب الشفق. بداية المجتهد: 182/1.
وعلى هذا فغروب الشفق يتعلق به أول وقت العشاء إجماعاً، وآخر وقت المغرب عند بعض العلماء.

اختلف الفقهاء في الشفق الذي يخرج بغيابه وقت المغرب ويدخل وقت العشاء على ثلاثة أقوال:

القول الأول: الشفق البياض الذي بعد الحمرة.

وهذا مذهب أبي حنيفة⁷³⁵، وهو رواية عن مالك⁷³⁶، واختاره المزني وابن المنذر من الشافعية⁷³⁷، وهو قول عبد الله بن المبارك وأبي ثور⁷³⁸، ورواية عن الثوري والأوزاعي⁷³⁹، وهو قول أنس وابن عباس وأبي هريرة وعمر بن عبد العزيز⁷⁴⁰، ونُسب إلى أبي بكر وعمر ومعاذ وعائشة⁷⁴¹.

القول الثاني: الشفق الحمرة التي بعد الغروب.

وهو رواية عن أبي حنيفة⁷⁴²، وإليه ذهب مالك وأصحابه⁷⁴³، والشافعي وأصحابه⁷⁴⁴، وأحمد وجماهير أصحابه⁷⁴⁵، وأبو يوسف ومحمد⁷⁴⁶، وإسحاق والثوري والأوزاعي وابن أبي ليلى وداود وابن حزم⁷⁴⁷.

⁷³⁵ المبسوط: 144/1-145، بدائع الصنائع: 124/1.

⁷³⁶ المنتقى للباجي: 224/1-225، مواهب الجليل: 31/2.

⁷³⁷ المجموع: 39/3، 45، الإشراف على مذاهب العلماء لابن المنذر: 399/1.

⁷³⁸ المحلى: 192/3.

⁷³⁹ فتح الباري لابن رجب: 569/4.

⁷⁴⁰ الإشراف على مذاهب العلماء: 399/1. وأسندها عبد الرزاق في المصنف كتاب الصلاة، باب وقت العشاء

الآخرة. 555/1-560.

⁷⁴¹ بدائع الصنائع: 124/1، المجموع: 45/1.

⁷⁴² المبسوط: 145/1، بدائع الصنائع: 124/1.

⁷⁴³ الموطأ: ص: 20، المذهب في ضبط مسائل المذهب: 230/1، القوانين الفقهية: ص 45.

⁷⁴⁴ المجموع 44/3، مغني المحتاج 192/1.

⁷⁴⁵ فتح الباري لابن رجب: 569/4، الإنصاف: 403/1.

⁷⁴⁶ المبسوط: 145/1، بدائع الصنائع: 124/1.

⁷⁴⁷ الاستذكار: 202، 286/1، المحلى: 192/3.

و هو قول ابن عمر وعبادة بن الصامت وشداد بن أوس ورواية عن ابن عباس وأبي هريرة ⁷⁴⁸ .

القول الثالث: أن الشفق في السفر هو الحمرة وفي الحضر هو البياض.

وهو رواية عن أحمد، واختاره الخرقى. ⁷⁴⁹

الفرع الثاني: أدلة الأقوال ومناقشتها.

قبل ذكر أدلة الفريقين أودّ الإشارة إلى أيّ تجنب ذكر أقيستهما واستدلّاهما بكلام أئمة اللغة، أما الأول: فلأنّ المواقيت لا تؤخذ قياساً ⁷⁵⁰، وأما الثاني: فإنه لا خلاف عند أهل اللغة أن الشفق يطلق على الحمرة وعلى البياض ⁷⁵¹، لكن الخلاف بأيّهما تعلق وقت العشاء؟

أدلة القول الأول:

استدل أصحاب القول الأول بأدلة منها:

1- قول الله تعالى: {أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ} الآية، [الإسراء:78].

والغسق: ظلمة الليل وسواده ⁷⁵²، قال الكاساني: "قول الله تعالى: {أَقِمِ الصَّلَاةَ} جعل الغسق غاية لوقت المغرب، ولا غسق ما بقي النور المعترض" ⁷⁵³.

⁷⁴⁸ الإشراف على مذاهب العلماء: 399/1.

⁷⁴⁹ المغني: 25/2، الإنصاف: 403/1.

⁷⁵⁰ الاستذكار: 200/1.

⁷⁵¹ المصدر نفسه: 286/1.

⁷⁵² تفسير القرطبي: 140/13.

⁷⁵³ بدائع الصنائع: 124/1.

ويعترض عليه بأن هذا بناء على تفسير الدلوك بالغروب، وهذا مختلف فيه، وقد اختار أكثر المفسرين أن الدلوك: الميل، وغسق الليل: إقباله ودُنُوّه، والمعنى: أدم الصلاة من وقت زوال الشمس إلى غسق الليل، فيدخل فيه الظهر والعصر والمغرب والعشاء، وأما إن حملنا الدلوك على الغروب لم يدخل فيه إلا ثلاث صلوات، وهي المغرب والعشاء والفجر، وحمل كلام الله تعالى على ما يكون أكثر فائدة أولى⁷⁵⁴.

وإن سلمنا أن الدلوك الغروب، والغسق الظلمة، فيدخل فيها المغرب والعشاء، ويكون "إلى غسق الليل" بيانا للغاية وهذا لا خلاف فيه⁷⁵⁵.

وعلى كلا الاحتمالين فليس في الآية مأخذ للشفق الأبيض.

2- حديث المطعم بن المقدم عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله قال: سأل رجل رسول الله عن مواقيت الصلاة، وفيه في اليوم الأول: «ثم أذن (أي: بلال) للعشاء حين أذهب بياض النهار، وهو الشفق» وقال عن اليوم الثاني: «ثم أذن للمغرب حين غربت الشمس، فأحرها رسول الله حتى كاد يغيب بياض النهار، وهو الشفق فيما يرى، ثم أمره رسول الله فأقام الصلاة وصلى، ثم أذن للعشاء حين غاب الشفق»⁷⁵⁶. الحديث.

وهذا نص في المسألة.

واعترض عليه بأن الصحيح⁷⁵⁷ عن جابر حديث جبريل في المواقيت وفيه: "ثم صلى العشاء حين غاب الشفق"⁷⁵⁸.

⁷⁵⁴ أضواء البيان: 445/1، تفسير الرازي: 27/21.

⁷⁵⁵ الذخيرة: 18/2.

⁷⁵⁶ رواه الطبراني في الأوسط: رقم: (6783) - 40/7.

⁷⁵⁷ يواقيت الفلاة: ص: 28، 111.

⁷⁵⁸ رواه الترمذي: أبواب الصلاة، باب ما جاء في مواقيت الصلاة، رقم: (150)، 196/1.

3- حديث أسامة بن زيد الليثي أن ابن شهاب أخبره أن عمر بن عبد العزيز كان قاعدا على المنبر فأخبر العصر شيئا، فقال له عروة بن الزبير أما إن جبريل ﷺ قد أخبر محمدا بوقت الصلاة، فقال له عمر: اعلم ما تقول. فقال عروة سمعت بشير بن أبي مسعود يقول سمعت أبا مسعود الأنصاري يقول سمعت رسول الله ﷺ يقول « نزل جبريل ﷺ فأخبرني بوقت الصلاة... » الحديث، ومنه « فرأيت رسول الله ﷺ يُصلي... العشاء حين يسود الأفق »⁷⁵⁹.

واعترض عليه بشذوذ هذه الرواية، فأسامة بن زيد الليثي لا يتحمل مخالفة واحد من الذين ذكرهم أبو داود، فكيف بهم مجتمعين؟!⁷⁶⁰.

وإن صح فإن قوله : "حين يسود الأفق" لا ينفي بقاء البياض؛ لأنه إنما أخبر عن اسوداد أفق من الآفاق لا عن جميعها، ولو أراد غيوبة البياض لقال: حين اسودت الآفاق؛ وليس يمتنع أن يبقى البياض وتكون سائر الآفاق غير موضع البياض مسودة⁷⁶¹.

أدلة القول الثاني:

استدل أصحاب الثاني الأول بأدلة منها:

قال الترمذي عقبه: "وقال محمد (أي: البخاري) أصح شيء في المواقيت حديث جابر عن النبي ﷺ". وهل قول البخاري ترجيح لحديث جابر على كل الأحاديث الواردة عن الصحابة في باب المواقيت؟ أو مقصوده أن هذه الرواية هي الأصح فيما ورد عن جابر خاصة؟ وهذا ما يُعلم بجمع طرق حديث جابر.

⁷⁵⁹ رواه أبو داود: كتاب الصلاة، باب في المواقيت، رقم: (394)، ص: 77-78.

وقال: "روى هذا الحديث عن الزهري معمر ومالك وابن عيينة وشعيب بن أبي حمزة والليث بن سعد وغيرهم، لم يذكروا الوقت الذي صلى فيه ولم يفسروه".

وأصل القصة في الصحيحين دون تفصيل الأوقات.

البخاري: كتاب مواقيت الصلاة، باب مواقيت الصلاة وفضلها، رقم: (521)، ص: 120.

رواه مسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب أوقات الصلوات الخمس، رقم: (610)، ص: 242.

⁷⁶⁰ يواقيت الفلاة: ص 19.

⁷⁶¹ أحكام القرآن للجصاص: 262/3.

- 1- حديث عتيق بن يعقوب عن مالك عن نافع عن ابن عمر -رضي الله عنهما- قال : قال رسول الله : « الشفقُ الحمرةُ ، فإذا غابَ الشفقُ وَجَبَتِ الصَّلَاةُ »⁷⁶².
- واعترض عليه بأنه لا يصح رفعه، والصحيح أنه موقوف كما قال البيهقي⁷⁶³.
- وأجيب عنه بأن "البحث لغوي والمرجع فيه إلى أهل اللغة، وابن عمر من أهل اللغة وَحَّ العرب، فكلامه حجة وإن كان موقوفاً عليه"⁷⁶⁴.
- 2- حديث معاذ العنبري عن شعبة عن قتادة عن أبي أيوب يحيى بن مالك الأزدي عن عبد الله بن عمرو عن النبي قال: « وَقْتُ الظَّهِيرِ ما لم يَحْضُرِ العَصْرُ، وَوَقْتُ العَصْرِ ما لم تَصْفِرَ الشَّمْسُ، وَوَقْتُ المَغْرِبِ ما لم يَسْقُطْ ثَوْرُ الشَّفَقِ، وَوَقْتُ العِشَاءِ إلى نصفِ الليلِ، وَوَقْتُ الفَجْرِ ما لم تَطْلُعِ الشَّمْسُ »⁷⁶⁵.
- ورواه أبو داود بالسند نفسه، ولفظه: «وَقْتُ المَغْرِبِ ما لم يَسْقُطْ فَوْرُ الشَّفَقِ»⁷⁶⁶.
- وثور الشفق: ثوران حمرة، وفوره: فورانه وسطوعه. وهذا إنما يصدق على الحمرة⁷⁶⁷.

⁷⁶² سنن الدارقطني: كتاب الصلاة، ذكر الشفق، رقم: (1056)، 506/1.

وعتيق بن يعقوب الزبيري روى عن مالك والداروردي وغيرهم، روى عنه أبو بكر بن أبي خيثمة وعلي بن حرب الطائي وهارون بن سفيان. وثقه الدارقطني وقال أبو زرعة الرازي بلغني أنه حفظ الموطأ في حياة مالك. لسان الميزان لابن حجر: ترجمة رقم: (296) - 129/4 - 130.

⁷⁶³ السنن الكبرى للبيهقي: 1/ 548.

وقال البيهقي: روي هذا الحديث عن عمر و علي و ابن عباس و عبادة بن الصامت و شداد بن أوس و أبي هريرة و لا يصح فيه عن النبي p شيء. نقله في أضواء البيان: 480/1.

⁷⁶⁴ سبل السلام: ص 116.

⁷⁶⁵ رواه مسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب أوقات الصلوات الخمس، رقم: (612)، ص: 242-243.

⁷⁶⁶ أبو داود: كتاب الصلاة، باب في المواقيت، رقم: (396)، ص: 78.

⁷⁶⁷ النهاية في غريب الحديث: 292/1، المجموع: 39/3، المغني: 26/2.

3- حديث محمد بن يزيد الواسطي عن شعبة عن قتادة عن أبي أيوب عن عبد الله بن عمرو مرفوعا : «وَقْتُ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ إِلَى أَنْ تَذْهَبَ حُمْرَةُ الشَّفَقِ» الحديث⁷⁶⁸.

واعترض عليه بأن ابن خزيمة أعله بتفرد محمد بن يزيد عن أصحاب شعبة بهذا اللفظ⁷⁶⁹.

ويجاب عنه بأن محمدا الواسطي ثقة ثبت، وهو لم يخالف أصحاب شعبة حال اتفاقهم على لفظ واحد، بل هي ألفاظ مختلفة تدور حول معنى واحد هو الحمرة، وعليه فلا مخالفة⁷⁷⁰.

4- حديث النعمان بن بشير -رضي الله عنهما- قال: «إني -والله- لأعلم الناس بوقت هذه الصلاة صلاة العشاء الآخرة، كان رسول الله يصليها لسقوط القمر لثالثة»⁷⁷¹.

⁷⁶⁸ رواه ابن خزيمة: كتاب الصلاة باب كراهية تسمية العشاء عتمة، رقم: (354)، 1/ 182-183.

⁷⁶⁹ فتح الباري لابن رجب: 569/4.

قال ابن خزيمة: "فلو صحت هذه اللفظة في هذا الخبر لكان في هذا الخبر أن الشفق الحمرة، إلا أن هذه اللفظة تفرد بها محمد بن يزيد -إن كانت حفظت عنه- وإنما قال أصحاب شعبة في هذا الخبر: ثور الشفق مكان ما قال محمد بن يزيد حمرة الشفق". صحيح ابن خزيمة: 183/1.

⁷⁷⁰ يواقيت الفلاة في مواقيت الصلاة لمصطفى بن العدوي: ص 109-110.

قال ابن حجر: "محمد بن يزيد الكلاعي مولى خولان أبو سعيد أو أبو يزيد أو أبو إسحاق الواسطي أصله شامي ثقة ثبت عابد". تقريب التهذيب: 148/2 =

= وقد مر من طريق معاذ العنبري، عن شعبة عن قتادة بلفظ: "ثور الشفق" عند مسلم، ولفظ "فور الشفق" عند أبي داود.

ورواه أحمد في المسند: رقم: (6993)، 570/11. عن يحيى بن أبي بكير عن شعبة عن قتادة به، وفيه: "ثور الشفق".

ورواه ابن أبي شيبة عن غندر عن شعبة عن قتادة به، وفيه: "ثور الشفق". المصنف: كتاب الصلاة، باب في جميع مواقيت الصلاة، رقم: (3244)، 210/2.

ورواه مسلم من طريق هشام الدستوائي ومن طريق همام كلاهما عن قتادة به: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب أوقات الصلوات الخمس، رقم: (612)، ص: 242-243. وفيه: "ما لم يسقط الشفق" هكذا مطلقا.

⁷⁷¹ رواه الترمذي: أبواب الصلاة عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في وقت صلاة العشاء الآخرة، رقم: (165)، 208/1.

قال ابن عبد البر: "وهذا لا محالة قبل ذهاب البياض"⁷⁷².

واعترض عليه بأن النعمان لم يستقر أوقات صلاة النبي ﷺ استقراء تاماً، ولعله صلاها في بعض المرات في ذلك الوقت، فظن النعمان أن هذا الوقت يوافق غروب القمر لثلاثة دائماً⁷⁷³.

وقد استدل بهذا الحديث من قال الشفق البياض، ولا دلالة فيه أيضاً⁷⁷⁴.

أدلة القول الثالث:

استدل أصحاب القول الثالث بأدلة منها:

1- أن انتظار البياض للتأكد من غروب الحمرة، فالشفق هو الحمرة نعم، ولكن بما أن المسافر في الفلاة والمكان المتسع فإنه يعلم سقوط الحمرة، أما الذي في الحضر فالأفق يستتر عنه بالجدران، فيستظهر حتى يغيب البياض؛ ليستدل بغيوبته على مغيب الحمرة، فاعتبار غيبة البياض لا لذاته، بل لدلالته على مغيب الحمرة⁷⁷⁵.

واعترض بأنه قول لا دليل عليه⁷⁷⁶، ثم إن المسافر قد يسافر في قرى ظاهرة لا فلاة فيها، فهل ينتظر البياض كالحضري أم يصلي عند غياب الأحمر؟ فانخرم الضابط.

2- لأنه في السفر يجمع بين الصلاتين، فإذا جمع بينهما فلا يبالي متى صلى العشاء، أعند غروب الأحمر أم الأبيض⁷⁷⁷.

و النسائي في الكبرى واللفظ له: كتاب مواقيت الصلاة، ذكر ما يستدل به على أن الشفق البياض، رقم: (1523)، 201/2.

⁷⁷² الاستذكار: 287/1.

⁷⁷³ تعليق أحمد شاكر على سنن الترمذي: 309/1.

⁷⁷⁴ كما بوب عليه النسائي في الكبرى، وينظر المنتقى للباقي: 225/1.

⁷⁷⁵ أضواء البيان: 481/1، المغني: 27/2.

⁷⁷⁶ نيل الأوطار: 254/2.

⁷⁷⁷ فتح الباري لابن رجب: 570/4.

وقد يعترض على هذا بأن وقت الجمع في السفر رخصة، وبحثنا عن عزيمة الشفق، وإلا لصح أن يقال: وقت العصر في الحضر إذا صار ظل كل شيء مثليه، ووقته في السفر إذا زالت الشمس، لأنه يصح أن يجمع مع الظهر.

الفرع الثالث: تحقيق سبب الخلاف.

قال الرجراجي: "وسبب الخلاف هل الحكم يتعلق بأوائل الأسماء أو بأواخرها؟"⁷⁷⁸. وقال ابن رشد: "وسبب اختلافهم في هذه المسألة اشتراك اسم الشفق في لسان العرب، فإنه كما أن الفجر في لسانهم فجران، كذلك الشفق شفقان: أحمر، وأبيض"⁷⁷⁹. وبالمطابقة بينهما يمكن أن يقال: سبب الخلاف هو اشتراك اسم الشفق بين مرتبتين، فمن أخذ بأولاهما قال: الشفق الحمراء، ومن أخذ بأخرتهما قال: الشفق البيضاء.

وقد اعترض الجصاص الحنفي على هذا التخريج بأنه غير جائز أن يقال قد غاب الشفق إلا بعد غيوبة جميعه، كما لا يقال غابت الشمس إلا بعد غيوبة جميعها دون بعضها⁷⁸⁰.

ويجاب بأن لفظ "الشمس" كل، فقولنا: غربت الشمس، لا يحمل إلا على غروبها كلها حقيقة، أما الشفق فهو مشترك له مرتبتان فالحمل على أولاهما لا مانع منه. وعليه فتخريج الخلاف في هذه المسألة على قاعدة "أوائل الأسماء وأواخرها" صحيح. والله أعلم.

الفرع الرابع: الترجيح.

بعد عرض الأقوال ومناقشتها يظهر أن الراجح قول الجمهور، وهو أن خروج وقت المغرب ودخول وقت العشاء متعلق بغروب الشفق الأحمر.

⁷⁷⁸ مناهج التحصيل: 206/1.

⁷⁷⁹ بداية المجتهد: 183/1.

⁷⁸⁰ أحكام القرآن للجصاص: 262/3.

الخاتمة

الأخذ بأقل ما
يقم دليل سليم

- لأن الظاهر
ينطلق عليه الاسم، ولم
على معارضة هذا الأصل.

- ولأن هذا الأصل مؤيدٌ بأحاديث فوران الشفق وثورانه.

- ولأنه قول أكثر الصحابة والتابعين والفقهاء واللغويين⁷⁸¹.

- وما ورد من أحاديث في تأخير العشاء إلى اسوداد الأفق وانتشار الظلام فتلك أفعال
لا تدل على أن ذلك أول وقتها، بل فيها دلالة على استحباب تأخير العشاء.
هذا وقد أخذ بعض العلماء بقول الحنفية احتياطاً وخروجاً من الخلاف⁷⁸².

فيقال: نعم يستحب الخروج من الخلاف إذا كان مأخذ المخالف قويا كما في هذه
المسألة، لكن بقي شرط ثان؛ وهو ألا تُوقع مراعاته في خلاف آخر⁷⁸³، فإن راعينا قول
الحنفية أن الشفق البياض، فمعنى هذا أن وقت المغرب يمتد من غروب الشمس إلى غروب
الشفق الأبيض، وهو إيقاع للصلاة خارج وقتها، وعليه فالاحتياط في خلافه أولى.

⁷⁸¹ المجموع: 44/3، تفسير القرطبي: 167/22.

وهذا ترجيح بكثرة القائلين، قال به بعض الأصوليين ورده ابن حزم. ينظر: البحر المحيط للزركشي: 178/6، نشر
الورود: 598/2، الإحكام لابن حزم: 55-54/2.

⁷⁸² مواهب الجليل: 31/2.

قال المقرئ: "من أصول المالكية مراعاة الخلاف، وقد اختلفوا فيه، ثم في المراعى منه أهو المشهور وحده أم كل
خلاف؟ ثم في المشهور، أهو ما كثر قائله أم ما قوي دليله؟ قال صاحبنا القاضي أبو عبد الله بن عبد السلام: المراعاة
في الحقيقة إعطاء كل من دليلي القولين حكمه". القواعد للمقرئ: 236/1.

⁷⁸³ المنشور في القواعد: 132-127/2.

أحمد الله الذي يسّر لي إتمام هذا البحث، فجمعت ما تناثر من أصول القاعدة وفروعها، ونظائرها وفروقاتها، فإن كنت وفقت في ترتيب مادته أو قاربت فالحمد لله، وإن كانت الأخرى، فحسي أنني هيأت مسائله وفوائده لمن يحسن ذلك، وللرياح اللواتي تأتي بالغيم مثل حمد الغمام.

هذا وقد توصلت فيه إلى عدة نتائج منها:

1 - قاعدة "أقل وأكثر ما ينطلق عليه الاسم" من القواعد الأصولية اللغوية المهمة في تفسير النصوص، شاهد ذلك كثرة فروعها.

2 - لهذه القاعدة ألفاظ كثيرة مختلفة المباني مؤتلفة المعاني.

- منها "هل يؤخذ بأول الاسم أو بآخره" وتطلق في الغالب فيما له مراتب محصورة يعرف أولها وآخرها.

- ومنها "هل يحمل الكلي على أدنى جزئياته أو على أعلاها؟" وهذا اللفظ أنسب لبيان الفرق بين القاعدة محل البحث وقاعدة التخصيص، وقاعدة التجويز بإطلاق الكل وإرادة الجزء.

- ومنها "هل يُترّل المطلق على أدنى مراتبه أو على الكامل؟". إلا أن التعبير بالمطلق يُدخل ما ليس من موضوع القاعدة ويخرج ما هو من موضوعها، ثم إن قول الحنفية: "المطلق يحمل على الكامل" إن كان الاسم كلياً فهذا موضوع القاعدة، وإن كان كلاً أو كلية فذلك باب آخر، وهو تشابه في التعبير.

3 - كما أن هناك قواعد تُشابه قاعدتنا في اللفظ وتُباينها في الموضوع، كقاعدة: الأخذ بأقل ما قيل، والأخذ بالأخف، وأقل ما ينطلق عليه اسم الجمع.

4 - لقد كان للاختلاف في طرفي القاعدة أثرا كبيرا في اختلاف الفقهاء استنباطا أو تخريجا.

5 - الأصل في هذه القاعدة هو الأخذ بالأقل إلا لقرينة، ويُقوي هذا الأصل قواعد الأخذ باليقين، وبراءة الذمة، وكراهية الحد، وحكم الزيادة على المقدار الواجب.

6 - إذا كانت القرينة الصارفة للأكثر ضعيفة، فقد تتقوى بقواعد الاحتياط ومراعاة الخلاف.

7 - عدم تمييز هذه القاعدة عن نظائرها سبب في التخريج الخاطئ عليها.

8 - والتخريج الصحيح يكون في حمل الكلي المشكك على أدنى أفراد، والمشارك ذي المراتب المتفاوتة على أولها.

9 - والتخريج الخاطئ يكون في موضعين:

- الأول: في حمل الكل على البعض، وهو مجاز.

- والثاني: في حمل العموم على الخصوص دون قرينة، والخطأ في هذا الموضع نادر، ولم أجد فيه إلا مثالا واحدا.

10 - ولتحقيق التخريج على القاعدة تُتبع الخطوات التالية:

- ينظر هل هذا الفرع من مواضع القاعدة؟ بكونه مشككا، أو مشتركا ذا مراتب.

- فإن كان من مواضعها، ينظر هل هو مما أُجمع على حمله على أحد الطرفين، أو دلت القرينة على أحدهما.

- فإن لم يكن شيء من ذلك كان ظاهرا في أقل مراتبه.

11 - اختلاف الفقهاء راجع لأسباب موضوعية اقتضته، وقد يكون في المسألة الواحدة أكثر من سبب.

12 - ممارسة الفقه المقارن خير طريقة لتكوين الملكة الفقهية، إذ فيه توظف علوم القرآن، وعلوم الحديث، وقواعد الأصول واللغة والحديث والمقاصد والفقه.

التوصيات:

بعد عرض أهم النتائج التي توصلت إليها، أختتم البحث ببعض التوصيات والاقتراحات التي لاحت من خلاله:

1 - التحقق من نسبة الأقوال إلى العلماء بين الإطلاق والتقييد، وهذا له أثر في حكاية الإجماع أو الشذوذ.

2 - التوسع في بحث قاعدة "حكم الزيادة على الواجب"، سواء كان محمداً أو غير محدد، وسواء كان واجبا بالشرع أو بالنذر، وبتحريرها يرتفع إشكال كبير عن المسلمين؛ لأن البعض يصف كل زيادة بالبدعة الضلالة، والبعض يستحسن الزيادة في غير محلها.

3 - بحث "قاعدة المطلق ينصرف إلى الكامل" في فروع الحنفية بالخصوص وبيان مرادهم، لأن بعض الحنفية يطلقها على موضوع قاعدتنا، وبعضهم يعني بها الأخذ بالكل حقيقة، حتى استشكل كثير منهم وجه التوفيق بينهما.

4 - بحث قاعدة الأخذ بالأخف كنظرية فقهية، يُبحث فيها أخذ المجتهد بأخف الأدلة والعلل، وأخذ المستفتي بأخف أقوال المجتهدين، وأخذ الحاكم بأخف الأمارات أو الشهادات... إلخ، وعلاقة ذلك كله باليسر وسماحة الشريعة.

5 - تفعيل فنّ الأجزاء الحديثية المفردة، ومما احتجته في هذه المذكرة: جزء في حديث جابر في المواقيت، وجزء في حديث عمرو في المواقيت، وجزء في حديث معاوية في إجابة المؤذن؛ لأن الحديث إذا جُمعت طرقه ظهرت معانيه وعلله.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وأسأله تعالى أن يتقبل مني إنه هو السميع
العليم، وصلى الله وسلم على نبينا ورسولنا محمد، وعلى آله وصحبه والتابعين إلى يوم
الدين.

ملحق في تراجم الأعلام الواردة في صلب البحث

ملحق في
تراجم الأعلام
الواردة في
صلب البحث

| العلم | الترجمة | المراجع | الصفحة |
|---------------------|--|---|------------------------|
| الآمدي | سيف الدين، علي بن أبي علي بن محمد سالم، الثعلبي الحنبلي ثم الشافعي، العلامة المصنف الأصولي المتكلم، (ت 631 هـ). من تصانيفه: الإحكام في أصول الأحكام، أبقار الأفكار. | طبقات الشافعية للسبكي: 306/7. سير أعلام النبلاء للذهبي: 364/22، شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد: 253/7. | 30. |
| إبراهيم النخعي | أبو عمران، إبراهيم بن يزيد بن قيس الكوفي، التابعي، الإمام الحافظ، فقيه التفسير، فقيه العراق بالاتفاق، أحد الأعلام. (ت 96 هـ). | السير: 520/4، الشذرات: 387/1. | 104، 116، 136، 146. |
| إسحاق بن راهويه. | أبو يعقوب، إسحاق بن إبراهيم بن مخلد، الحنظلي المروزي، الإمام الكبير شيخ المشرق، سيد الحفاظ. (ت 238 هـ). | السير: 358/11، الشذرات: 172/3. | 128، 145، 155. |
| إسماعيل بن إسحاق | أبو إسحاق، إسماعيل بن إسحاق بن حماد، الجهضمي الأزدي البغدادي المالكي، الإمام المجتهد العلامة الحافظ، شيخ الإسلام، (ت 284 هـ). من تصانيفه: أحكام القرآن. | الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لابن فرحون: 282/1، السير: 339/13 الشذرات: 334/3. | 145. |
| الإسنوي | أبو محمد جمال الدين، عبد الرحيم بن الحسن بن علي، الإسنوي المصري الشافعي، الإمام العلامة الفقيه الأصولي، (ت 772 هـ). من تصانيفه: نهاية السؤل شرح المنهاج في أصول الفقه، التمهيد في تخريج الفروع على الأصول. | الدرر الكامنة في أعيان المثقة الثامنة لابن حجر: 354/2، الشذرات: 383/8. | 10، 18. |
| الأصمعي | أبو سعيد، عبد الملك بن قُريب بن عبد الملك، الأصمعي البصري، الإمام العلامة الحافظ، حجة الأدب لسان العرب، (ت 215 هـ). | السير: 175/10، الشذرات: 76/3. | 110. |

| | | |
|-------------------|---|--|
| الأنصاري | أبو العياش، محمد عبد العلي بن محمد نظام الدين، اللكنوي الهندي، الحنفي، (ت 1225 هـ)، من تصانيفه: تنوير المنار (في الفقه)، فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت (في أصول الفقه). | الأعلام للزركلي: 51، 63. 71/7 |
| الأوزاعي | أبو عمرو، عبد الرحمن بن عمرو بن يُحمد، شيخ الإسلام وعالم أهل الشام. (157 هـ). | السير: 107/7، الشذرات: 256/2. 90، 95، 103، 128، 137، 145، 155. |
| ابن برهان | أبو الفتح، أحمد بن علي بن محمد الوكيل، الحنبلي ثم الشافعي، العلامة الفقيه الأصولي، (ت 518 هـ). من تصانيفه: البسيط في الفقه، الوصول إلى الأصول في أصول الفقه. | طبقات الشافعية للسبكي: 30/6. السير: 456/19، الشذرات: 101/6. 110. |
| ابن بطل | أبو الحسن، علي بن خلف بن عبد الملك، القرطبي المالكي، الإمام العلامة الحافظ الفقيه الأصولي، (ت 449 هـ). من تصانيفه: شرح صحيح البخاري. | الدياج: 356/1، السير: 47/18، الشذرات: 214/5. 12. |
| الباقلاني | أبو بكر، محمد بن الطيب بن محمد الباقلاني، البصري المالكي، القاضي الإمام العلامة، مقدم الأصوليين شيخ السنة ولسان الأمة. (ت 403 هـ). من تصانيفه: التمهيد في أصول الفقه، التبصرة، الإبانة. | الدياج: 228/2، السير: 190/17، الشذرات: 20/5. 61. |
| تاج الدين الأرموي | أبو الفضائل تاج الدين، محمد بن الحسين بن عبد الله، الأرموي، العلامة الأصولي، كان بارعا في العقلية وكان ثريا وجيها متواضعا، (ت 653 هـ). من تصانيفه: الحاصل من المحصول. | طبقات الشافعية للإسنوي: 216/1، السير: 334/23. 30. |
| التفتازاني | سعد الدين، مسعود بن عمر، العلامة الكبير، عالم النحو والتصريف والبلاغة والأصليين، (ت 791 هـ). من تصانيفه: التلويح على التوضيح، | الفوائد البهية: ص 222، الدرر الكامنة: 350/4، الشذرات: 6. |

| | | | |
|------------|--|---|-------------------------|
| | حاشية على شرح العضد لمختصر المنتهى. | 574/8. | |
| ابن تيمية | تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم، الحراني الدمشقي المجتهد المطلق، الإمام شيخ الإسلام، (ت 728 هـ). من تصانيفه: مجموع الفتاوى، شرح عمدة الفقه. | الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب: 491/4، الدرر الكامنة: 144/1، الشذرات: 148/8. | 28، 56، 62. |
| أبو ثور | أبو عبد الله، إبراهيم بن خالد، الكلبي البغدادي، الإمام الحافظ الحجة الفقيه مفتي العراق، كان أحد أئمة الدنيا ففها وعلمًا وورعًا، (ت 240 هـ). | طبقات الشافعية للسبكي: 74/2، السير: 72/12، الشذرات: 180/3. | 80، 128، 145، 155. |
| الثوري | أبو عبد، الله سفيان بن سعيد، الثوري الكوفي، المجتهد شيخ الإسلام وإمام الحفاظ، سيد أهل زمانه علمًا وعملاً، (ت 161 هـ)، من تصانيفه: الجامع. | السير: 229/7، الشذرات: 274/2. | 80، 137، 145، 155. |
| ابن جزي | أبو القاسم، محمد بن أحمد بن جزي، الكلبي الغرناطي المالكي، كان على طريقة مثلى من العكوف على العلم والاشتغال بالنظر والتقييد، مشاركًا في فنون من العلم، (ت 741 هـ). من تصانيفه: التسهيل لعلوم التنزيل، القوانين الفقهية، تقريب الوصول إلى علم الأصول. | الديباج: 274/2، الدرر الكامنة: 356/3. | 9. |
| الخصاص | هو أبو بكر، أحمد بن علي الرازي، الإمام الكبير الشأن، شيخ الحنفية ببغداد، (ت 370 هـ). من تصانيفه: أحكام القرآن، الفصول في الأصول. | الجواهر المضية في طبقات الحنفية: 220/1، الشذرات: 377/4. | 23، 57، 64، 91، 161. |
| ابن الجلاب | أبو القاسم، عبيد الله بن الحسين بن الحسن بن الجلاب، العلامة شيخ المالكية، (ت 378 هـ)، من تصانيفه: كتاب التفریع، كتاب في مسائل | الديباج: 461/1، السير: 383/16. | 108. |

| | | | |
|---|--|---|------------|
| | | الخلاف. | |
| 110. | السـير: 17/17، الشذرات: 494/4. | أبو الفتح، عثمان بن جني، الموصلي اللغوي، (ت 392 هـ)، من تصانيفه: الخصائص، سر الصناعة. | ابن جني |
| 51، 41. | طبقات الشافعية للسبكي: 165/5، السـير: 468/18، الشذرات: 338/5. | أبو المعالي ضياء الدين، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف، الشافعي، البحر الحبر، الملقب بإمام الحرمين. الجمع على إمامته، المتفق على غزارة مادته وتفننه في العلوم، (ت 478 هـ). من تصانيفه: البرهان في أصول الفقه، غياث الأمم في الثبات الظلم. | الجويني |
| 32، 30. | الـديـاج: 86/2، السـير: 264/23، الشذرات: 405/7. | أبو عمرو جمال الدين، عثمان بن عمر، الكردي المالكي، الإمام العلامة المقرئ الأصولي الفقيه، (ت 646 هـ)، من تصانيفه: مختصر في الفقه (جامع الأمهات)، مختصر في الأصول: (مختصر المنتهى). | ابن الحاجب |
| 116. | الديـاج: 8/2، السـير: 102/12، الشذرات: 174/3. | أبو مروان، عبد الملك بن حبيب بن سليمان، الأندلسي، الإمام العلامة فقيه الأندلس، مفتي قرطبة ورئيس المالكية بها، (ت 238 هـ). من تصانيفه: الواضحة في السنن والفقه. | ابن حبيب |
| 37، 18، 10، 65، 62، 40، 98، 96، 67، 117، 105، 135، 129، 146، 138، 153، 150، 156. | السـير: 184/18، الشذرات: 239/5. | أبو محمد، علي بن أحمد بن حزم، الظاهري، الإمام الأوحد، البحر، ذو الفنون والمعارف، (ت 456 هـ). من تصانيفه: المحلى، الإحكام في أصول الأحكام. | ابن حزم |
| 88، 84، 62. | السـير: 563/4. | أبو سعيد، الحسن بن أبي الحسن، البصري، | الحسن |

| | | | |
|----------------|---|---|-----------------------------|
| البصري | الإمام العلم سيد أهل زمانه علما وعملا، (ت 110 هـ). | الشذرات: 48/2. | 96، 104، 136، 146، 138. |
| الخطاب | أبو عبد الله، محمد بن محمد بن عبد الرحمن، الرعيي المكي المالكي، الإمام العلامة الفقيه الأصولي، (ت 954 هـ)، من تصانيفه: قرة العين في شرح الورقات، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل. | نيل الابتهاج في الذيل على الديباج للتبكي: ص 337، الأعلام: 58/7. | 30. |
| الحكم بن عتيبة | أبو محمد، الحكم بن عتيبة الكندي مولاهم، الإمام الكبير عالم أهل الكوفة، الثقة الثبت الفقيه، (ت 115 هـ). | السـير: 208/5، الشذرات: 75/2. | 136. |
| أبو حيان | أثير الدين، محمد بن يوسف بن علي، الغرناطي الأندلسي الظاهري، الإمام المطلق في النحو والتصريف، المقرئ المفسر المحدث الأديب، (ت 745 هـ)، من تصانيفه: البحر المحيط في التفسير، شرح التسهيل. | الشذرات: 251/8، الدرر الكامنة: 302/4. | 113. |
| الحرقلي | أبو القاسم، عمر بن الحسين بن عبد الله، البغدادي، العلامة شيخ الحنابلة، (ت 334 هـ). من تصانيفه: المختصر في الفقه الذي شرحه ابن قدامة في كتابه "المغني". | طبقات الحنابلة: 147/3، السـير: 363/15، الشذرات: 186/4. | 92، 157. |
| الخطابي | أبو سليمان، محمد بن محمد بن إبراهيم، البستي، الإمام العلامة الحافظ، المحدث اللغوي. (ت 388 هـ). من تصانيفه: معالم السنن (شرح سنن أبي داود)، غريب الحديث. | طبقات الشافعية للسبكي: 282/3، السـير: 23/17، الشذرات: 471/4. | 90، 154. |
| داود الظاهري | أبو سليمان، بن علي بن خلف، الأصبهاني البغدادي، الحافظ العلامة البحر إمام أهل الظاهر، كان من أتباع الشافعي ثم صار صاحب مذهب مستقل. (ت 270 هـ). من تصانيفه: | طبقات الشافعية للسبكي: 284/2، السـير: 97/13، الشذرات: 297/3. | 41، 80، 104، 137، 145، 155. |

| | | | |
|--|--|--|----------|
| | | الذب عن السنة والأخبار، كتاب الإجماع. | |
| 161. | نيل الإبتهاج: ص:316. | أبو الحسن، علي بن سعيد الرجراجي المالكي، الشيخ الإمام الفقيه الحافظ. | الرجراجي |
| 8، 11، 14، 38، 82، 83، 84، 86، 87، 89، 90، 99، 110، 112، 125، 131، 141، 149، 151، 152، 153، 161. | السير: 307/21، الشذرات: 522/6. | أبو الوليد، محمد بن أحمد بن محمد، بن رشد الحفيد، القرطبي المالكي، العلامة الفقيه الطيب، (ت 590 هـ). من تصانيفه: بداية المجتهد، مختصر المستصفى (الضروري في الأصول). | ابن رشد |
| 76. | الأعلام: 126/6. معجم المؤلفين لكحالة: 293/3. | محمد رشيد رضا، ولد ببلبنان ورحل إلى مصر ولازم محمد عبده، محدث مفسر مؤرخ أديب سياسي، (ت 1354 هـ). من تصانيفه: تفسير النار. | رشيد رضا |
| 4. | السير: 360/14. الشذرات: 51/4. | أبو إسحاق، إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج، الإمام نحوي زمانه، كان من أهل العلم بالأدب والدين المتين. (ت 311 هـ). من تصانيفه: معاني القرآن، الاشتقاق، كتاب العروض. | الزجاج |
| 13، 34، 36، 44، 49، 68. | الشذرات: 572/8، الدرر الكامنة: 397/3. | أبو عبد الله، بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله، التركي المصري الشافعي، الإمام العلامة المصنف المحرر، (ت 794 هـ). من تصانيفه: تشنيف المسامع شرح جمع الجوامع، البحر المحيط في أصول الفقه، المنتور في القواعد. | الزركشي |
| 9، 81. | طبقات الشافعية للسبكي: 368/8، | أبو المناقب، محمود بن أحمد، الشافعي، كان عالماً بالأصول والفروع، (ت 656 هـ)، من | الزنجاني |

| | | | |
|------------------|--|---|-------------------------|
| | تصانيفه: تخريج الفروع على الأصول. | السیر: 345/23. | |
| الزهري | أبو بكر، محمد بن مسلم بن شهاب، الزهري القرشي المدني، الإمام العلم حافظ زمانه، (ت 124 هـ). | السیر: 326/5، الشذرات: 99/2. | 136، 147. |
| الزيلي فخر الدين | أبو عمر، عثمان بن علي، كان فاضلاً في مذهبه، درس وأفق وكان خيراً صالحاً، (ت 743 هـ)، من تصانيفه: تبين الحقائق شرح كتر الدقائق، شرح الجامع الكبير للشيباني. | الجواهر المضوية: 519/2، الدرر الكامنة: 446/2. | 35، 92. |
| ابن السبكي | أبو نصر، عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي، الشيخ الفقيه الأصولي اللغوي، (ت 771 هـ)، من تصانيفه: جمع الجوامع، تكملة رفع الحاجب الإبهاج في شرح المنهاج، طبقات الشافعية. | طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: 256/2، الشذرات: 378/8، الدرر الكامنة: 425/2. | 30، 41، 44، 50، 62، 68. |
| السرخسي | أبو بكر شمس الأئمة، محمد بن أحمد بن أبي سهل، أحد الفحول الأئمة الكبار، الفقيه الأصولي المناظر، (ت 438 هـ). من تصانيفه: المبسوط في الفقه، كتاب في أصول الفقه. | الجواهر المضوية: 78/3، الفوائد البهية: ص 158. | 9، 136. |
| سعيد بن جبير | أبو محمد، سعيد بن جُبَيْر بن هشام، الأسدي مولاهم، الإمام الحافظ المقرئ المفسر، (ت 95 هـ). | السیر: 321/4، الشذرات: 382/1. | 96، 147. |
| سعيد بن المسيب | أبو محمد سعيد بن المسيب بن حزن، القرشي، الإمام العلم سيد التابعين في زمانه، (ت 93 هـ). | السیر: 217/4، الشذرات: 370/1. | 87، 136، 147. |
| سُلَيْم الرازي | أبو الفتح، سُلَيْم بن أيوب بن سليم الرازي، الإمام شيخ الإسلام، كان رأساً في العلم والعمل. (ت 447 هـ). من تصانيفه: ضياء القلوب - في التفسير، كتاب البسمة. | طبقات الشافعية للسبكي: 388/4، السیر: 646/17، الشذرات: 202/5. | 18، 48. |

| | | | |
|-----------------|--|---|-----------------------------|
| السُّهْرُوردي | أبو حفص وأبو عبد الله شهاب الدين، عمر بن محمد بن عبد الله، السُّهْرُوردي، الشيخ الإمام العالم القدوة الزاهد العارف المحدث شيخ الإسلام. (ت 632 هـ). من تصانيفه: عوارف المعارف، بغية البيان في تفسير القرآن. | طبقات الشافعية للسبكي: 8/ 338، السير: 22/ 373. الشذرات: 7/ 268. | 48. |
| ابن سيرين | أبو بكر، محمد بن سيرين، الأنصاري مولا هم، الإمام شيخ الإسلام، إمام المعبرين، (ت 110 هـ) | السير: 4/ 606، الشذرات: 2/ 52. | 84، 96، 135، 137، 138، 145. |
| الشاشي | أبو بكر، محمد بن علي بن إسماعيل القفال الكبير، الفقيه الأصولي اللغوي، عالم خراسان، إمام وقته. (ت 365 هـ). من تصانيفه: دلائل النبوة، شرح رسالة الشافعي. | طبقات الشافعية للسبكي: 3/ 200، السير: 16/ 284. الشذرات: 4/ 345. | 59. |
| ابن الشاط | أبو القاسم، قاسم بن عبد الله بن محمد، الأنصاري السبتي، الأصولي الفقيه المالكي الأديب، (ت 723 هـ). من تصانيفه: إدرار الشروق على أنواء البروق (حاشية على فروق القرافي). | الديباج: 2/ 152، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمحمد مخلوف: 1/ 217. | 29، 30، 72. |
| الشاطبي | أبو إسحاق، إبراهيم بن موسى بن محمد، اللخمي الشاطبي، الإمام العلامة المحقق، (ت 790 هـ)، من تصانيفه: الموافقات، الإعتصام. | شجرة النور: 1/ 231، نيل الابتهاج: ص 48. | 57، 69، 71، 76، 77. |
| الشوكاني | محمد بن علي بن محمد، الشوكاني الصنعاني، القاضي المفسر المحدث الفقيه الأصولي، (ت 1250 هـ). من تصانيفه: فتح القدير (في التفسير)، نيل الأوطار، إرشاد الفحول. | البدر الطالع: 2/ 214، الأعلام: 6/ 298. | 72، 85، 86، 112. |
| الطاهر بن عاشور | محمد الطاهر بن عاشور، رئيس المفتين المالكيين بتونس، وهو من أعضاء مجمعي اللغة العربية في دمشق والقاهرة، (ت 1393 هـ). من تصانيفه: | الأعلام: 6/ 174. | 34، 80. |

| | | | |
|-------------|--|--|-------------------|
| | | التحرير والتنوير، مقاصد الشريعة الإسلامية، حاشية التوضيح والتصحيح لمشكلات كتاب التنقيح. | |
| الطبري | أبو جعفر، محمد بن جرير بن يزيد، الطبري، الإمام العلم المجتهد، الخبر البحر، (ت 310هـ). من تصانيفه: جامع البيان، تاريخ الرسل والملوك، تهذيب الآثار. | السير: 267/14، الشذرات: 53/4. | 116، 146، 151. |
| طاوس | أبو عبد الرحمن، طاوس بن كيسان، الفارسي، الفقيه القدوة الحافظ، (ت 106 هـ). | السير: 38/5، الشذرات: 40/2. | 88، 135. |
| الطحاوي | أبو جعفر، أحمد بن محمد بن سلامة، الأزدي الحنفي، الإمام العلامة الحافظ، محدث الديار المصرية وفقهها، (ت 321 هـ). من تصانيفه: شرح معاني الآثار، مشكل الآثار. | الجواهر المضوية: 97، 271/1، السير: 27/15، الشذرات: 105/4. | |
| الطوفي | نجم الدين، سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم، الطوفي الحنبلي، الفقيه الأصولي المتفنن، (ت 716 هـ). من تصانيفه: مختصر روضة الناظر وشرحه في أصول الفقه. | الذيل على طبقات الحنابلة: 404/4، الشذرات: 71/8، الدرر الكامنة: 154/2. | 45، 49. |
| ابن عابدين | محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحسني: الأصولي المحدث فقيه الديار الشامية، وإمام الحنفية في عصره، (ت 1252 هـ). من تصانيفه: رد المختار على الدر المختار (حاشية ابن عابدين)، منحة الخالق على البحر الرائق. | حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر لعبد الرزاق البيطار: 1230/3، الأعلام: 42/6، معجم المؤلفين: 145/3. | 35. |
| أبو العالية | رفيع بن مهران، الرياحي مولاها، البصري التابعي، الإمام المقرئ الحافظ المفسر، أحد الأعلام، (ت 90 هـ). | السير: 207/4، الشذرات: 367/1. | 103. |

| | | | |
|------------------------|---|--|----------------------------------|
| عبد الحي الكنّوي | أبو الحسنات، محمد عبد الحي بن محمد عبد الحليم، الأنصاري اللكنوي الهندي، عالم بالحديث والتراجم، من فقهاء الحنفية، (ت 1304 هـ). من تصانيفه: الفوائد البهية في تراجم الحنفية، الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، التعليق المجدد على موطأ الإمام محمد | الأعلام: 187/6. | 121. |
| ابن أبي ليلى | أبو عبد الرحمن، محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، الكوفي، العلامة الفقيه الكبير المفتي قاضي الكوفة، (ت 148 هـ). | السـير: 310/6، الشذرات: 222/2. | 103، 155. |
| عبد الله الشنقيطي | أبو محمد، عبد الله بن إبراهيم، العلوي الشنقيطي، فقيه أصولي، (ت 1235). من تصانيفه: منظومة مراقبي السعود وشرحها نشر البنود. | الأعلام: 65/4، معجم المؤلفين: 220/2. | 68. |
| عبد الله بن المبارك | أبو عبد الرحمن، عبد الله بن المبارك، الحنظلي مولاهم التركي، الإمام شيخ الإسلام، أحد من اجتمعت فيه خصال الخير، (ت 181 هـ). من تصانيفه: الزهد، الجهاد. | السـير: 378/8، الشذرات: 361/2. | 155. |
| عبد الوهاب البغدادي | هو أبو محمد، عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي، الإمام العلامة شيخ المالكية، الفقيه الأصولي القاضي الأديب الزاهد، (ت 422 هـ). من تصانيفه: التلقين، شرح الرسالة، الإشراف على نكت مسائل الخلاف. | الـدياج: 26/2، السـير: 429/17، الشذرات: 112/5. | 9، 11، 14، 18، 49، 60، 64. |
| أبو عبيد | القاسم ابن سلام بن عبد الله، العلامة العـلم الإمام المجتهد ذو الفنون، كان ثقة دينا ورعا كبير الشأن. (ت 224 هـ). من تصانيفه: الغريب، الأموال، الطهور. | السـير: 490/10، الشذرات: 111/3. | 4. |
| ابن العربي | أبو بكر، محمد بن عبد الله بن محمد، المعافري الأندلسي الإشبيلي، القاضي، الإمام العلامة | الـدياج: 252/2، السـير: 197/20. | 9، 11، 17، 79، 80، 87. |

| | | |
|--|--|--|
| المتبحر الحافظ، (ت 543هـ). من تصانيفه: أحكام القرآن، المحصول في علم الأصول، عارضة الأحوذى شرح سنن الترمذي. | الشذرات: 232/6. | 91، 103، 132، 138، 143. |
| العز بن عبد السلام | أبو محمد، عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم، الشافعي، شيخ الإسلام وأحد الأئمة الأعلام، العارف بمقاصد الشريعة، الملقب بسلطان العلماء، (ت 660هـ) من تصانيفه: القواعد الكبرى، التفسير. | طبقات الشافعية للسبكي: 209/8، الشذرات: 522/7. |
| عطاء | أبو محمد، عطاء بن أبي رباح، القرشي مولا، التابعي، الإمام شيخ الإسلام، مفتي الحرم، (ت 115هـ). | السـير: 78/5، الشذرات: 69/2. |
| عكرمة | أبو عبد الله، القرشي مولا، التابعي، العلامة الحافظ المفسر الفقيه، (ت 104هـ). | السـير: 12/5، الشذرات: 32/2. |
| عمر بن عبد العزيز | أبو حفص، الخليفة العادل، أمير المؤمنين، الإمام الحافظ العلامة المجتهد الزاهد العابد، (ت 101هـ). | السـير: 114/5، الشذرات: 5/2. |
| الغزالي | أبو حامد زين الدين، محمد بن محمد بن محمد، الغزالي الطوسي الشافعي، الشيخ الإمام البحر، حجة الإسلام، أعجوبة الزمان، (ت 505هـ). من تصانيفه: المستصفى في أصول الفقه، الوسيط في الفقه، معيار العلم في المنطق. | طبقات الشافعية للسبكي 191/6، الشذرات: 18/6. |
| ابن فارس | أبو الحسين، أحمد بن فارس بن زكريا، الإمام العلامة، اللغوي المحدث، الشافعي ثم المالكي، (ت 395هـ). من تصانيفه: معجم مقاييس اللغة، حلية الفقهاء. | الدياج: 163/1، السـير: 103/17، الشذرات: 480/4. |
| الفارسي | أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، | السـير: 379/16، 110. |

| | | | |
|--------------------|---|---|--------------------------------|
| | الفسوي، إمام النحو، (ت 377 هـ). من تصانيفه: الإيضاح في النحو، المقصور والمنقوص. | الشذرات: 407/4. | |
| أبو الفرج المالكي | عمرو بن محمد بن عمرو، الليثي، ويقال: عمرو بن محمد بن عبد الله، الليثي البغدادي، القاضي المالكي، العلامة الفقيه اللغوي، (ت 331 هـ). من تصانيفه: اللمع في أصول الفقه، كتاب الحاوي في مذهب مالك. | الديباج المذهب: 127/2. 103، 108. | |
| ابن الفرس | أبو محمد، عبد المنعم بن محمد بن عبد الرحيم بن الفرس، الأندلسي، الإمام شيخ المالكية بغرناطة في زمانه، القاضي الأصولي المحدث المفسر، (ت 597 هـ)، من تصانيفه: أحكام القرآن. | الديباج: 133/2، السير: 364/21. | 153. |
| القُدوري | أبو الحسين، أحمد بن محمد بن أحمد القُدوري، البغدادي، الإمام الفقيه، انتهت إليه رئاسة الحنفية، (ت 428 هـ). من تصانيفه: "المختصر" المشهور في الفقه الحنفي، التجريد في مسائل الخلاف بين الحنفية والشافعية. | الجواهر المضئية: 247/1، السير: 574/17، الشذرات: 131/5. | 35. |
| ابن قدامة | أبو محمد موفق الدين، عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة، المقدسي الدمشقي الحنبلي، الإمام القدوة العلامة المجتهد شيخ الإسلام، (ت 620 هـ). من تصانيفه: المغني في الفقه، روضة الناظر في أصول الفقه. | الذيل على طبقات الحنابلة: 281/3، السير: 165/22، الشذرات: 155/7. | 10، 66، 85، 92. |
| القرطبي | أبو عبد الله، محمد بن أحمد، الأنصاري الخزرجي الأندلسي، العلامة المفسر الفقيه الزاهد، (ت 671 هـ). من تصانيفه: الجامع لأحكام القرآن، التذكرة بأمور الآخرة. | الديباج: 308/2، الشذرات: 584/7. | 8، 82، 86، 90، 137، 142. |
| أبو العباس القرطبي | أبو العباس ضياء الدين، أحمد بن عمر بن إبراهيم، الإمام الفقيه المالكي المحدث، (ت 656 هـ). من تصانيفه: تلخيص صحيح مسلم، | الديباج المذهب: 240/1، الشذرات: 473/7. | 8. |

| | | | |
|--|--|--|-------------|
| | | وشرحه (المفهم في شرح ما أشكل من تلخيص كتاب مسلم). | |
| 12، 14، 16، 17، 18، 26، 27، 28، 29، 30، 33، 39، 59، 73، 75، 81، 76، 85، 87، 88، 89، 90، 100، 108، 124، 153. | الديباج المذهب: 236/1، مقدمة تحقيق العقد المنظوم لأحمد الختم: 30/1. | أبو العباس شهاب الدين، أحمد بن إدريس، الصنهاجي، الشيخ العلامة رئيس المالكية في عصره، الأصولي الفقيه المفسر، (ت 684هـ). من تصانيفه: نفائس الأصول في شرح المحصول، التنقيح وشرحه، الفروق. | القرافي |
| 59. | السير: 159/16، الشذرات: 306/4. | أبو الحسين، أحمد بن محمد بن أحمد، البغدادي، من كبراء الشافعية. (ت 359 هـ). قال الذهبي: له مصنفات في أصول الفقه وفروعه. | ابن القطان |
| 137. | طبقات الشافعية للسبكي: 356/4، السير: 260/18، الشذرات: 259/5. | أبو علي، حسين بن محمد بن أحمد، المروزي، العلامة شيخ الشافعية بخراسان، (ت 462). من تصانيفه: التعليقة الكبرى، أسرار الفقه. | القاضي حسين |
| 72. | الذيل على طبقات الحنابلة: 170/5، الشذرات: 287/8، الدرر الكامنة: 400/3. | أبو عبد الله شمس الدين، محمد بن أبي بكر بن أيوب، الزرعي الدمشقي الحنبلي، الفقيه الأصولي المفسر النحوي، كان واسع العلم عارفا بالخلاف ومذاهب السلف، (ت 751هـ). من تصانيفه: زاد المعاد، إعلام الموقعين. | ابن القيم |
| 9، 35، 74، 82، 156. | الفوائد البهية: ص 53، الجواهر المضوية: 25/4. | أبو بكر، علاء الدين بن مسعود بن أحمد، الكاساني الحلبي الحنفي، ملك العلماء، (ت 587هـ). من تصانيفه: بدائع الصنائع في ترتيب | الكاساني |

| | | |
|--------------|---|---|
| | الشرائع، السلطان المبين في أصول الدين. | |
| ابن كثير | أبو الفداء عماد الدين، إسماعيل بن عمر بن كثير، القرشي الدمشقي، الإمام الحافظ الكبير، المفسر، محدث الفقهاء، (ت 774). من تصانيفه: تفسير القرآن العظيم، جامع السنن والمسانيد. | الشدرات: 397/8، الدرر الكامنة: 373/1. |
| الكرخي | أبو الحسن، عبيد الله بن الحسين بن دلال، الكرخي الحنفي، مفتي العراق، انتهت إليه رئاسة الحنفية، (ت 340 هـ). من تصانيفه: رسالة في أصول الفقه، شرح الجامع الكبير. | الجواهر المضوية: 45. 493/2، السير: 426/15، الشدرات: 220/4. |
| ابن لبابة | هو محمد بن يحيى بن عمر بن لبابة المالكي، كان من أحفظ أهل زمانه لمذهب مالك، (ت 330 هـ)، من تصانيفه: المنتخب. | الدياج: 200/2، ترتيب المدارك للقاضي عياض: 86/6. |
| ابن اللحام | أبو الحسين علاء الدين، علي بن محمد بن علي بن عباس، البجلي الحنبلي، شيخ الحنابلة بالشام في وقته، (ت 803 هـ). من تصانيفه: القواعد والفوائد الأصولية. | الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوي: 320/5، الشدرات: 52/9. |
| الليث | أبو الحارث، الليث بن سعد بن عبد الرحمن، الفهمي مولاهم، الإمام الحافظ شيخ الإسلام، انتهت إليه الفتوى في زمانه. (ت 175 هـ). | السير: 136/8، الشدرات: 339/2. |
| ابن الماحشون | أبو مروان، عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الله، القرشي التيمي مولاهم، العلامة الفقيه المالكي، مفتي المدينة، الأديب الفصيح. تفقه على الإمام مالك وأبيه عبد العزيز. (ت 213 هـ). | الدياج: 6/2، السير: 359/10، الشدرات: 58/3. |
| المازري | أبو عبد الله، محمد بن علي بن عمر، التميمي المازري، الشيخ الإمام العلامة البحر المتفنن، (ت | الدياج: 250/2، السير: 104/20. |

| | | | |
|---------------------|---|--|----------------|
| | 536هـ). من تصانيفه: المعلم بفوائد كتاب مسلم، إيضاح الحصول في برهان الأصول، شرح التلقين. | الشدرات: 186/6. | |
| الماوردي | أبو الحسن، علي بن محمد بن حبيب، البصري القاضي الشافعي، الإمام العلامة، الفقيه الأصولي المفسر، (ت 450هـ). من تصانيفه: الحاوي في الفقه، الأحكام السلطانية. | طبقات الشافعية للسبكي: 267/5، السير: 64/18، الشدرات: 218/5. | 17، 82، 89. |
| محمد بن مسلمة | أبو هشام، محمد بن مسلمة، المخزومي المدني، الثقة الفقيه النسابة الورع، نزيل دمشق، كان من أفضه أصحاب مالك، (ت 220 هـ). | الدياج: 156/2. تاريخ الإسلام للذهبي: 394/15. | 103، 108، 145. |
| المزني | أبو إبراهيم، إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل، المصري، تلميذ الشافعي، الإمام العلامة فقيه الأئمة، جبل العلم، علم الزهاد. (ت 264 هـ). من تصانيفه: مختصر المزني في الفقه. | طبقات الشافعية للسبكي: 93/2، السير: 492/12، الشدرات: 278/3. | 155. |
| المطيعي | محمد بنحيت بن حسين المطيعي، القاضي الحنفي: مفتي الديار المصرية، ومن كبار فقهاءها، (ت 1354 هـ). | الأعلام: 50/6. معجم المؤلفين: 159/3. | 62. |
| ابن المظفر الحنفي | أحمد بن محمد بن المظفر بن المختار، الرازي، الحنفي، عالم أديب. (ت 631 هـ). من تصانيفه: لطائف القرآن، أذكار القرآن، حجج القرآن لجميع الملل والأديان. | معجم المؤلفين: 297/1. | 19. |
| أبو المظفر السمعاني | منصور بن محمد بن عبد الجبار، التميمي الشافعي، الشهير بابن السمعاني، الإمام العلامة، الزاهد الورع، مفتي خراسان، شيخ الشافعية، (ت 489هـ). من تصانيفه: قواطع الأدلة في أصول الفقه. | طبقات الشافعية للسبكي: 335/5، السير: 114/19، الشدرات: 394/5. | 59. |

| | | | |
|---------------|--|--|-------------------------|
| مغيرة بن مقسم | أبو هشام، مغيرة بن مقسم، الضبي مولاهم، الإمام العلامة الفقيه الثقة المأمون، (ت 133هـ). | السـير: 10/6، الشذرات: 151/2. | 136. |
| المقري | أبو عبد الله، محمد بن محمد بن أحمد، المقري التلمساني، القاضي، (ت 758 هـ). من تصانيفه: القواعد، حاشية على مختصر بن الحاجب الفقهي. | نيل الابتهاج: 249، الأعلام: 37/7، مقدمة تحقيق قواعد المقري لابن حميد 53/1. | 14، 76، 77. |
| مكحول | أبو عبد الله، مكحول بن أبي مسلم شهراب بن شاذل، عالم أهل الشام وأفقههم، طوف الأرض في طلب العلم. (ت 113). | السـير: 155/5، الشذرات: 66/2. | 145، 145. |
| ابن المنذر | محمد بن إبراهيم بن المنذر، النيسابوري، الإمام الحافظ الأوحد العلامة، شيخ الإسلام، (ت 319 هـ). من تصانيفه: الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، الإشراف على مذاهب أهل العلم. | طبقات الشافعية للسبكي: 102/3، السير: 490/14، الشذرات: 89/4. | 94، 116، 127، 132، 155. |
| ابن نافع | هو أبو محمد، عبد الله بن نافع الصائغ، تلميذ مالك، من كبار فقهاء المدينة. (ت 186 هـ). | الديباج: 411/1، السير: 371/10. | 145. |
| ابن نجيم | زين الدين بن إبراهيم بن محمد بن بكر، الحنفي، الإمام العلامة، (ت 970 هـ)، من تصانيفه: شرح كتر الدقائق، الأشباه والنظائر. | الشذرات: 523/10. | 35، 36. |
| النووي | أبو زكريا، يحيى بن شرف بن مري، النووي، شيخ الإسلام السيد الحضور، (ت 676 هـ) من تصانيفه: المجموع شرح المذهب، الروضة. | طبقات الشافعية للسبكي: 395/8، الشذرات: 618/7. | 8، 80، 81، 85، 90. |
| ابن الهمام | محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد، الحنفي، العلامة الفقيه الأصولي اللغوي، (ت 861 هـ). من تصانيفه: فتح القدير شرح الهداية، التحرير في أصول الفقه. | الضوء اللامع: 127/8، الشذرات: 437/9. | 23، 119. |

| | | |
|--------------|---|--|
| الونشريسي | أبو العباس، أحمد بن يحيى بن محمد، عالم المغرب، حبر فاس وتلمسان، كان مشاركاً في فنون العلم، محيطاً بمذهب مالك أصولاً وفروعاً، (ت 914 هـ). من تصانيفه: إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك، المعيار المعرب. | 17. نيل الابتهاج: ص 135، مقدمة تحقيق إيضاح المسالك للغرياني: ص 9. |
| يحيى بن معين | أبو زكريا، الغطفاني البغدادي، حجة الإسلام، الإمام الحافظ الجليل شيخ الحديث، (ت 233 هـ). من تصانيفه: التاريخ. | 41. السير: 71/11، الشذرات: 155/3. |
| أبو يعلى | محمد بن الحسين بن محمد، الفراء البغدادي القاضي الحبر، الإمام العلامة، شيخ الحنابلة، (ت 458 هـ). من تصانيفه: العدة في أصول الفقه، إبطال التأويلات. | 45، 64. طبقات الحنابلة: 361/3، السير: 89/18، الشذرات: 252/5. |
| أبو يوسف | أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم بن حبيب، الأنصاري الكوفي، الإمام المجتهد، المحدث العلامة، قاضي القضاة، صاحب الإمام أبي حنيفة، (ت 182 هـ). من تصانيفه: الخراج، الآثار، اختلاف الأمصار. | 35، 82، 92، 128، 136، 155. الجواهر المضوية: 611/3، السير: 8/535، الشذرات: 367/2. |

الفهارس العلمية.

- فهرس الآيات.
- فهرس الأحاديث.
- فهرس الآثار.
- فهرس الإجماعات.
- فهرس القواعد
الأصولية والفقهية.
- فهرس المصادر
والمراجع.
- فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات

| سورة البقرة | | |
|--|-------|-------------|
| الآية | رقمها | الصفحة |
| {وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصَارَى عَلَى شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصَارَى لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَى شَيْءٍ } | 113 | 31. |
| {وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ } | 127 | 3. |
| {فَاسْتَبَقُوا الْخَيْرَاتِ } | 148 | 67. |
| {فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ } | 184 | 49. |
| {يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ } | 185 | 66، 69، 74. |
| {وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ } | 187 | 49. |
| {وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ } | 195 | 111. |
| {فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَعِدَّةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ } | 196 | 75. |
| {كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ } | 216 | 66. |
| {لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا } | 286 | 67. |

| سورة النساء | | |
|---|----|------|
| {فَإِنْ آتَيْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ } | 06 | 89. |
| {يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ } | 11 | 120. |
| {فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ } | 11 | 40. |
| {وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا } | 12 | 19. |

| | | |
|--------------------------------------|-----|---|
| | | السُّدُسُ { [النساء: 12] |
| 20. | 23 | {وَأْمَهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ} [النساء: 23] |
| 144، 147، 149، 150، 152. | 43 | {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ} الآية |
| 81. | 43 | {فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا} |
| 105. | 43 | {فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ} |
| 5. | 78 | {فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا} |
| 19. | 176 | {يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ} |

| سورة المائدة | | |
|---------------------------------|----|---|
| 28، 23، 102، 110، 152. | 06 | {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ} الآية |
| 81. | 06 | {وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا} |
| 81. | 06 | {فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا} |
| 105. | 06 | {فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ} |
| 69. | 06 | {مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ} |
| 150. | 38 | {وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا} |

| | | |
|------|----|---|
| 133. | 89 | { لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ } الْآيَةُ |
| 137. | 89 | { إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ } |

| سورة الأنعام | | |
|--------------|-----|---|
| 16. | 91 | { وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ } |
| 24. | 141 | { وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ } |

| سورة التوبة | | |
|-------------|----|---|
| 53. | 91 | { مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ } |

| سورة هود | | |
|----------|----|---|
| 5. | 91 | { قَالُوا يَا شُعَيْبُ مَا نَفَقَهُ كَثِيرًا مِمَّا تَقُولُ } |

| سورة النحل | | |
|------------|----|---|
| 70. | 07 | { وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَى بَلَدٍ لَمْ تَكُونُوا بِالْغِيَةِ إِلَّا بِشِقِّ الْأَنْفُسِ } |
| 3. | 26 | { فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ } |

| سورة الإسراء | | |
|--------------|----|---|
| 154، 156. | 78 | { أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا } |

| سورة مريم | | |
|---------------------|----|--|
| 110. | 25 | {وَهَزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ} |
| 139، 140، 149 | 64 | {وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا} |

| سورة الحج | | |
|----------------|----|--|
| 110 | 25 | {وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ} |
| 49، 23، .82 | 77 | {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا} |
| 67، 66، .69 | 78 | {وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ} |

| سورة الزمر | | |
|------------|----|---|
| 16. | 67 | {وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ} |

| سورة الجمعة | | |
|-------------------------------|----|--|
| 127، 37، 129، 128، .130 | 09 | {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ} |

| سورة التحريم | | |
|--------------|----|--|
| 41. | 04 | {إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا} |

| سورة نوح | | |
|----------|----|--|
| 31. | 07 | {وَإِنِّي كُلَّمَا دَعَوْتُهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ جَعَلُوا أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ} |

| سورة المزمل | | |
|-------------|----|------------------------------------|
| 49. | 20 | {فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ} |

فهرس الأحاديث

| طرف الحديث | راوي الحديث | مخرج الحديث | الصفحة |
|---|----------------------------|--|--------|
| "أَحَبُّ الدِّينِ إِلَى اللَّهِ الْحَنْفِيَّةُ السَّمْحَةُ". | ابن عباس. | البخاري في الأدب المفرد، وفي الصحيح معلقا. | 65. |
| "إِذَا سَمِعْتُمُ الْمُؤَذِّنَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ، ثُمَّ صَلُّوا عَلَيَّ..." | عبد الله بن عمرو بن العاص. | مسلم. | 116. |
| "إِذَا سَمِعْتُمُ النِّدَاءَ فَقُولُوا فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ" | أبو سعيد الخدري. | مالك، البخاري، مسلم. | 116. |
| "إِذَا قَالَ الْمُؤَذِّنُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، فَقَالَ أَحَدُكُمْ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ..." | عمر بن الخطاب. | مسلم. | 119. |
| "إِذَا كَانَ عِنْدَهَا فِي يَوْمِهَا وَلَيْلَتِهَا فَسَمِعَ الْمُؤَذِّنَ يُؤَذِّنُ، قَالَ كَمَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ" | أم حبيبة. | ابن ماجه. | 119. |
| "إِذَا نَادَى الْمَنَادِي فَتَحْتَ أَبْوَابَ السَّمَاءِ..." | أبو أمامة. | الحاكم. | 119. |
| "إِذَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ ذَلِكَ فَلْيَنْضَحْ فَرْجَهُ وَلْيَتَوَضَّأْ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ" | المقداد بن الأسود. | مالك، وأبو داود. | 99. |
| "أَنْتِ أَحَقُّ بِهِ مَا لَمْ تَنْكِحِي". | عبد الله بن عمرو | أبو داود. | 88. |
| "إِنَّ الدِّينَ يُسْرٌ وَلَنْ يَشَادَّ الدِّينَ ..." | أبو هريرة | البخاري | 69. |
| " إِنْمَّا كَانَ يَكْفِيكَ هَكَذَا فَضَرَبَ" | عمار بن ياسر. | البخاري، ومسلم. | 151. |

| | | | |
|------|---------------------|-------------------|---|
| | | | النَّبِيُّ بِكَفَّيهِ الْأَرْضَ... |
| 110. | الشافعي في الأم. | (مرسل) | أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ تَوَضَّأَ فَحَسَرَ الْعِمَامَةَ عَنْ رَأْسِهِ وَمَسَحَ مُقَدَّمَ رَأْسِهِ. |
| 110. | مسلم. | المغيرة بن شعبة. | "أَنَّ النَّبِيَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ بِنَاصِيَتِهِ وَعَلَى الْعِمَامَةِ" |
| 147. | أبو داود. | عمار بن ياسر. | "أَنَّهُمْ تَمَسَّحُوا وَهُمْ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ بِالصَّعِيدِ" |
| 131. | مسلم. | عدي بن حاتم. | "بِئْسَ الْخَطِيبُ أَنْتَ، قُلْ: وَمَنْ يَعِصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ" |
| 95. | البخاري. | علي بن أبي طالب. | "تَوَضَّأَ وَاغْتَسَلَ ذَكَرَكَ" |
| 100. | أحمد. | علي بن أبي طالب. | "تَوَضَّأَ وَاغْتَسَلَهُ" |
| 149. | الدارقطني في السنن. | جابر بن عبد الله. | "الَّتِي مُمْ ضَرْبَةً لِلْوَجْهِ وَضَرْبَةً لِلذَّرَاعَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ" |
| 109. | البخاري، ومسلم. | سعد بن أبي وقاص | "الثَلَاثُ وَالثَلَاثُ كَثِيرٌ" |
| 158. | الطبراني في الأوسط. | جابر بن عبد الله. | "ثُمَّ أَذِنَ (أَي: بِلَالٍ) لِلْعِشَاءِ حِينَ أَذْهَبَ بَيَاضُ النَّهَارِ" |
| 158. | الطبراني في الأوسط. | جابر بن عبد الله. | "ثُمَّ أَذِنَ لِلْمَغْرَبِ حِينَ غَرَبَتِ الشَّمْسُ، فَأَخْرَجَهَا رَسُولُ اللَّهِ حَتَّى كَادَ يَغِيبُ بَيَاضُ النَّهَارِ" |
| 155. | مسلم. | بريدة بن الحصيب. | "ثُمَّ أَمَرَهُ (أَي: بِلَالٍ) فَأَقَامَ الْعِشَاءَ حِينَ غَابَ الشَّفَقُ" |
| 15. | البخاري، ومسلم. | أبو هريرة. | "ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمِئَنَ رَاكِعًا" |

| | | | |
|------|---------------------------|----------------------|--|
| 69. | | ابن عباس. | "الحنيفية السمحة" لما سئل أي الأديان أحب إلى الله؟ |
| 64. | مالك، والنسائي في الكبرى. | (مرسل) | "الدية مائة من الإبل" |
| 110. | أبو داود. | أنس بن مالك. | "رأيتُ رسولَ الله يتوضأ، وعليه عِمَامَةٌ قِطْرِيَّةٌ..." |
| 83. | البخاري. | عتبان بن مالك | "سَلِّمْ وَسَلِّمْنا". |
| 123. | الدارمي، وابن خزيمة. | معاوية بن أبي سفيان. | "سمع المؤذن قالَ اللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ..." بتمامه إلى آخر الأذان. |
| 159. | الدارقطني في السنن. | عبد الله بن عمر. | "الشفقُ الحمرُّ ، فإذا غابَ الشفقُ وجبت الصلاة" |
| 129. | البخاري. | مالك بن الحويرث. | "صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي" |
| 150. | البخاري في المسند. | عمار بن ياسر. | "فَأَمَرْنَا فَضْرَبْنَا وَاحِدَةً لِلْوَجْهِ، ثُمَّ ضَرْبَنَا أُخْرَى لِلْيَدَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ" |
| 104. | مالك، والبخاري، ومسلم. | عبد الله بن زيد. | "فَدَعَا بَوْضُوءٍ... ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ، فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَدْبَرَ" |
| 148. | أبو داود. | ابن عمر. | "فَضْرَبَ بِيَدِهِ عَلَى الْحَائِطِ وَمَسَحَ بِهَا وَجْهَهُ..." |
| 129. | مسلم. | جابر بن سمرة. | "كَانَتْ صَلَاتُهُ قَصْداً وَخُطْبَتُهُ قَصْداً" |
| 129. | مسلم. | جابر بن عبد الله. | "كَانَ رَسُولُ اللهِ يَخْطُبُ النَّاسَ، يَحْمَدُ اللهُ..." |
| 130. | أحمد. | البراء بن عازب. | "لَئِنْ كُنْتُ أَقْصَرْتُ الْخُطْبَةَ لَقَدْ أَعْرَضْتُ الْمَسْأَلَةَ" |

| | | | |
|------|---------------------|------------------------|--|
| 75. | البخاري، ومسلم. | كعب بن عُجرة. | "لَعَلَّكَ أَذَاكَ هَوَامُّكَ". |
| 96. | أبو داود. | علي بن أبي طالب. | "لِيَغْسِلَ ذَكَرَهُ وَأُثْيِيهِ" |
| 16. | مسلم. | عائشة. | "لا أحصي ثناء عليك" |
| 109 | مسلم. | المغيرة بن شعبة. | "مسح على الخفين ومقدم رأسه وعلى عمامته" |
| 122. | مسلم. | سعد بن أبي وقاص | "مَنْ قَالَ حِينَ يَسْمَعُ الْمُؤَذِّنَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ..." |
| 140. | مالك، ومسلم. | أبو هريرة. | "نساء كاسيات عاريات لا يدخلن الجنة" |
| 157. | أبو داود. | أبو مسعود الأنصاري. | "نزل جبريل ؑ فأخبرني بوقت الصلاة... بتفسير المواقيت. |
| 159. | ابن خزيمة. | عبد الله بن عمرو. | "وَقْتُ صَلَاةِ الْمَغْرَبِ إِلَى أَنْ تَذْهَبَ حُمْرَةُ الشَّفَقِ" |
| 159. | مسلم، أحمد. | عبد الله بن عمرو. | "وقت المغرب ما لم يسقط ثور الشفق" |
| 160. | مسلم. | عبد الله بن عمرو. | "وقت المغرب ما لم يسقط الشفق" |
| 159. | أبو داود. | عبد الله بن عمرو. | "وقت المغرب ما لم يسقط فَوْرُ الشفق" |
| 160. | ابن أبي شيبة. | عبد الله بن عمرو. | "وقت المغرب ما لم يسقط نور الشفق" |
| 109. | مسلم. | المغيرة بن شعبة | "وَمَسَحَ بِنَاصِيَتِهِ وَعَلَى الْعِمَامَةِ" |
| 94. | أبو داود، والترمذي. | سهل بن حنيف. | "يجزيك من ذلك الوضوء". لما سأله |

| | | | |
|-----|----------------------|----------------------|---|
| | | | سهل عن المذي. |
| 94. | مسلم. | علي بن أبي طالب. | "يَغْسِلُ ذَكَرَهُ وَيَتَوَضَّأُ" |
| 96. | أبو عوانة في المسند. | علي بن أبي طالب. | "يَغْسِلُ أُثْيِيَهُ وَذَكَرَهُ" |
| 122 | البخاري. | معاوية بن أبي سفيان. | "يا أيها الناس إني سمعت رسول الله على هذا المجلس... مختصرا. |

فهرس الآثار

| الصفحة | المصدر | القائل | طرف الأثر |
|--------|------------------------------------|-------------------|--|
| 134. | مصنف ابن أبي شيبة. | عبد الله بن عمر | "إذا حلف أتعلم مُدًّا، وإن وكد أعتق" |
| 122. | مصنف ابن أبي شيبة. | عثمان بن عفان | "إذا قال: حي على الفلاح، قالوا: ما شاء الله." |
| 137. | صحيح البخاري. | عمر بن الخطاب | "إذا وسع الله فأوسعوا..." |
| 41. | مستدرک الحاكم. | زيد بن ثابت | "الإخوة في كلام العرب أخوان فصاعداً." |
| 128. | مصنف ابن أبي شيبة. | الحسن البصري | "الإمام إذا لم يخطب صلى أربعاً." |
| 160. | سنن البيهقي الكبرى. | ابن عمر | "الشفق الحمراء." |
| 40. | مستدرک الحاكم، سنن البيهقي الكبرى. | ابن عباس | "إن الأخوين لا يرُدان الأم عن الثلث." |
| 122. | مصنف عبد الرزاق. | ابن جريج | "أن ناسا كانوا فيما مضى، كانوا ينصتون للتأذين..." |
| 140. | تفسير الطبري. | أبو موسى الأشعري. | "حلف على يمين فكسا ثوبين من معقدة اليمن." |
| 140. | سنن البيهقي الكبرى. | أبو موسى الأشعري. | "حلف على يمين فكفر..." |
| 62. | الإحكام لابن حزم. | الحسن البصري | "ديتهما (اليهودي والنصراني) كدية الجوسي..." |
| 152. | تفسير الطبري. | مكحول | "قول الله في التيمم: [النساء: 43]، ولم يستثن فيه كما استثنى في الوضوء" |
| 106. | المغني لابن قدامة. | عائشة أم | "كانت تمسح مقدم رأسها." |

| | | | |
|------|------------------------------------|-------------------|---|
| | | المؤمنين | |
| 40. | مستدرك الحاكم، سنن البيهقي الكبرى. | عثمان بن عفان | "لا أستطيع أن أرد ما كان قبلي ومضى في الأمصار". |
| 132. | بدائع الصنائع للكاساني | عثمان بن عفان | "لما استُخلف خطب في أول جمعة..." |
| 142. | سنن البيهقي الكبرى. | عمران بن حصين | "لو أن قوما قاموا إلى أمير من الأمراء وكسا..." |
| 134. | موطأ مالك | عبد الله بن عمر | "من حلف بيمين فوكّدها ثم حنّ..." |
| 107. | النسائي في الكبرى. | عائشة أم المؤمنين | "وضعت يدها في مقدم رأسها ثم مسحت..." |

فهرس الإجماعات

1. أجمع الناس على حمل الأوامر بالتوحيد والإخلاص وسلب النقائص، وما ينسب إلى الرب تعالى من التعظيم والإجلال في ذاته وصفاته العليا على أعلى الرتب16
2. أجمع الناس على حمل الأقارير على أدنى الرتب16
3. أجمع المفسرون على أن المراد من الأخ والأخت في قوله تعالى: [النساء:12]. الأخ والأخت من الأم.....19
4. أجمع الصحابة على أن المراد بالإخوة في قوله تعالى: [النساء-11]، الاثنين فصاعدا40
5. ترك ظاهر العموم من غير دليل باطل إجماعا29
6. أجمع العلماء على اعتبار الاحتياط في الجملة وإنما تنازعوا في بعض التفاصيل....58
7. حكى بعض الأصوليين إجماع أهل النظر على الأخذ بأقل ما قيل62
8. أجمع العلماء على عدم وقوع الحرج والعنت في التكليف70
9. مشقة المرتبة العليا وما قاربها: كالخوف على النفوس والأعضاء والمنافع؛ متفق على اعتبارها في الإسقاط أو التخفيف74
10. مشقة المرتبة الدنيا وما قاربها: كأدنى وجع في إصبع؛ متفق على عدم اعتبارها...74
11. أجمع السلف على خلاف قول الخوارج بقطع يد السارق إلى المناكب91
12. اتفق الفقهاء على أن خروج المذي ينقض الوضوء95
13. أجمع الفقهاء على نجاسة المذي.....95
14. الجمع أولى من الترجيح باتفاق أهل الأصول.....101
15. أجمعوا على عدم اشتراط النية في إزالة النجاسة من الأبدان والثياب102

16. اتفق العلماء على وجوب مسح الرأس في الوضوء، وأنه لا يصح الوضوء دون ذلك.....103
17. اتفقوا على أن تعميم الرأس بالمسح أفضل بلا نزاع103
18. أجمعوا على أن اليسير من مسح الرأس الذي لا يُقصد إلى إسقاطه متجاوز عنه، ولا يضر المتوضئ107
19. اتفق العلماء على أن إجابة المؤذن مشروعة116
20. أجمع المسلمون على أن الجمعة من فروض الأعيان128
21. لو ألقى الخطيب مسألة على الحاضرين (على أنها هي الخطبة) لم يكف ذلك اتفاقاً.....131
22. لم يعترض عليه أحد على عثمان في قصر خطبته فكان إجماعاً سكوتياً على إجزائها. (لم يصح).....132
23. أجمع العلماء على مشروعية الكفارة في اليمين بالله تعالى134
24. أجمعوا أن المكفر مخير بين أحد أمور ثلاثة لا فضل لأحدها على الآخر: إطعام عشرة مساكين، أو كسوتهم، أو إعتاق رقبة134
25. اتفقوا على أن ما لا يسمى كسوة فإنه لا يجزئ135
26. اتفقوا على أنه إن كسا في الكفارة عشرة مساكين بيقين أحراراً متغايرين مسلمين مما تجوز فيه الصلاة لهم بنية كفارة يمينه تلك أجزأه135
27. أجمع العلماء على جواز التيمم عن الحدث الأصغر146
28. أجمعوا على أن الممسوح في التيمم الوجه واليدان فقط146
29. أجمعوا أن الاقتصار على أقل من الكفين في التيمم غير جائز146
30. لم يختلف العلماء في أنه لا يجب مسح ما وراء المرفقين147

31. إذا اختلف الحكم والسبب في المطلق مع المقيد كالوضوء والسرقة فلا حمل إجماعاً.....149
32. إذا اختلف الصحابة لم يكن قول بعضهم حجة على بعض اتفاقاً.....150
33. طريقة الجمع أولى من طريقة الترجيح إذا أمكنت ولا خلاف في هذا أعلمه بين الأصوليين. (ابن رشد).....153
34. كون عمل التيمم للجنابة وللحيض وللنفاس و... كصفته لرفع الحدث: إجماعٌ لا خلاف فيه من كل من يقول بشيء من هذه الأغسال وبالتيمم لها154
35. أجمع العلماء أن وقت الصلاة من فرائضها، وأنها لا تجزئ قبله156
36. أجمعوا على أن أول وقت العشاء متعلق بغياب الشفق156

فهرس القواعد

أولاً: القواعد الأصولية.⁷⁸⁴

- 103..... احتمالات الشريعة منحصرة -
- 108..... إدراك العلة من أركان القياس -
- 150..... إذا اختلف الصحابة لم يكن قول بعضهم حجة على بعض -
- 132..... إذا فعل الصحابي فعلاً وسكت الباقيون عن الإنكار كان إجماعاً سكوتياً -
- استقراء الشريعة دل على عموم التكاليف للرجال والنساء إلا ما خُص منها بأحد الصنفين..... 107
- الأصل في الكلام الحقيقة 99
- الاضطرابُ تعارضُ الروايات المستوية في القوة 152
- إطلاق الكل على البعض نوعٌ من أنواع المجاز 101، 113
- أفعال النبي لا تدل على الوجوب 133
- تأتي الباء للتوكيد أو للتبويض 111
- ترجيح الحكم بملائمته مقصود الشرع في استغراق الأشخاص والأزمنة والأمكنة..... 144
- ترجيح القول الموافق للحكمة 126
- الترجيح بكثرة القائلين 164
- تغليب القياس على الأثر لا معنى له 151
- تقدّم الحقيقة الشرعية فيما صار شرعياً لا فيم لم يثبت كونه كذلك 139
- الثنتين أو الثلاث أقل الجمع 113
- الجمع أولى من الترجيح 101، 153
- الحجة فيما أمر به رسول الله لا فيما فُعل دون أمره..... 149

⁷⁸⁴ لقد اقتصرنا في هذا الفهرس على الفصل الثاني من المذكرة لأن القواعد فيه مبثوثة وموزعة بين المطالب، أما الفصل الأول فأغلب قواعده مبوبة؛ لأنها هي عناوين مطالبه وفروعه.

- الحكم الذي يوافق القياس يرجح على غيره 101.....
- الخاص بيان لعدم إرادة العموم، فلا يجوز تعطيل حكمه 119.....
- الخاص والعام يجب الجمع بينهما إذا أمكن ذلك 121.....
- الخبر الذي كثرت رواته يقدم على الآخر 114.....
- خبر الصحيحين يقدم على الخارج عنهما 114.....
- الخبر المعقول المعنى مقدم على التعبدى 101.....
- الخبر المنقطع ليس بحجة 122.....
- دلالة الاقتران ضعيفة؛ فالأقتران في النظم لا يستلزم الاقتران في الحكم 139.....
- رُبَّ اجتهد رُفُض وعُد شاذًا، وهو الموافق للمنقول والمعقول 103.....
- سكوت الراوي عن ذكر حكمٍ لا يدل على نفيه 111.....
- الفعل النبوي المجرد لا يدل على الوجوب، بل على الاستحباب 130.....
- قياس الشيء على ما هو من جنسه أولى من حمله على ما ليس من جنسه 159.....
- لا يَرِدُ الشرع بالصورة النادرة التي يُتكلّف في تصورها 112.....
- لا يصح حمل المطلق على المقيد إذا اختلف الحكم 149.....
- لا يُقبل التقدير إلا من فرض الله طاعته 114.....
- لفظي "مثل ما" و"كما" ظاهران في العموم 119.....
- المتعارض لا يصلح حجة 152.....
- مسائل الاجتهاد لا تقوى قوةً توجب القطع عليها 128.....
- المشترك هو اللفظة الموضوعية للحقائق المختلفة وضعاً أولاً 155.....
- المواقيت لا تؤخذ قياساً 158.....
- هل يجري القياس في الحدود والكفارات والمقادير؟ 108.....
- هل يشترط في المخصّص الأول أم يكون متصلاً؟ 120.....

ثانيا: القواعد الفقهية.

- 151..... - الأصل أن للبدل حكم المبدل إلا لدليل
- 109..... - الأكثر في حكم الكامل
- 108..... - الأكثر يقوم مقام الكل
- 109..... - الثلث فما فوقه قد جعله مالكٌ في حيز الكثير
- 109..... - الثلث في حيز القلة
- 108..... - الثلث وما دونه قليل فيغتفر
- 158..... - حمل كلام الله تعالى على ما يكون أكثر فائدة أولى
- 107..... - سومح بترك اليسير من مسح الرأس دفعا للحرَج
- العبادات الواردة على وجوه متعددة يجوز فعلها على جميع تلك الوجوه الواردة فيها
- 153..... - من غير كراهة لبعضها
- 102..... - الغسل الذي يُتعدى به محله من غير موجب يشترط فيه النية
- 151..... - الفرائض لا تجب إلا بيقين
- 153..... - في العقوبات لا يؤخذ إلا باليقين، وفي العبادات يؤخذ بالاحتياط
- للشريعة طرفان: أحدهما: طرف التخفيف في التكليف، والآخر: طرف الاحتياط في
- العبادات..... 114
- يحمل كلام كل متكلم على عرفه 139
- يستحب الخروج من الخلاف إذا مأخذ المخالف قويا، وألا تُوقع مراعاته في خلاف
- آخر..... 164
- ينصرف المطلق إلى المتعارف 131

فهرس المصادر والمراجع.

القرآن الكريم.

| |
|--|
| 1. الإيهاج في شرح المنهاج، علي بن عبد الكافي السبكي، وابنه تاج الدين السبكي، (المجلدين الأول والثاني)، تح: د. شعبان محمد إسماعيل، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، مصر، ط1 (1401هـ/1981م). |
| (المجلد الثالث) تح: جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (دط)، (1416هـ/1995م). |
| 2. إتحاف ذوي البصائر بشرح روضة الناظر، د. عبد الكريم النملة، دار العاصمة، المملكة السعودية، ط1 (1417هـ/1996م). |
| 3. أثر اللغة في اختلاف المجتهدين، عبد الوهاب عبد السلام طويلة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، د ط، (دت). |
| 4. إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، تقي الدين ابن دقيق العيد، تح: حامد الفقي، راجعه: أحمد شاكر، مطبعة السنة المحمدية، مصر، (دط)، (1372هـ/1953م). |
| 5. إحكام الفصول في أحكام الأصول، أبو الوليد الباجي، تح: عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ط2 (1415هـ/1995م). |
| 6. أحكام القرآن، أبو بكر بن العربي، تح: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (دط)، (دت). |
| 7. أحكام القرآن، أبو محمد ابن الفرس، تح/ د. طه بوسريخ، د. منجية بنت الهادي، د. صلاح الدين بوعفيف، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1 (1427هـ/2006م). |
| 8. أحكام القرآن، أحمد بن علي الجصاص، تح: محمد الصادق قحماوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (دط)، (1412هـ/1992م). |
| 9. الإحكام في أصول الأحكام، لأبي محمد ابن حزم، تقديم: أد. إحسان عباس، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت لبنان، (دط)، (دت). |
| 10. الإحكام في أصول الأحكام، علي بن محمد الآمدي، تح: حامد الفقي، دار الصميعي، |

| |
|--|
| الرياض، المملكة السعودية، ط 1 (1424هـ/2003م). |
| 11. إدرار الشروق على أنواء الفروق، أبو القاسم ابن الشاط، بهامش الفروق، ط. دار الكتب العلمية. |
| 12. إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، محمد بن علي الشوكاني، تح: أبو حفص بن العربي، دار الفضيلة، الرياض، المملكة السعودية، ط 1 (1421هـ/2000م). |
| 13. الاستذكار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار، أبو عمر ابن عبد البر، تح: د. عبد المعطي قلنجي، دار قتيبة، دمشق بيروت/ دار الوغى، حلب، القاهرة، ط 1 (1414هـ/1993م). |
| 14. الأشباه والنظائر، تاج الدين ابن السبكي، تح: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط 1 (1411هـ/1991م). |
| 15. الأشباه والنظائر، جلال الدين السيوطي، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط 1 (1426هـ/2005م). |
| 16. الأشباه والنظائر، زين الدين ابن نجيم، (وبهامشه: نزهة النواظر)، تح: د. محمد مطيع حافظ، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان/ دار الفكر، دمشق، سوريا، ط 2 (1986م)، الإعادة 4، (1426هـ/2005م). |
| 17. الإشراف على مذاهب العلماء، أبو بكر ابن المنذر، تح: د. أبو حماد صغير الأنصاري، مكتبة مكة الثقافية، رأس الخيمة، الإمارات المتحدة، ط 1 (1425هـ/2004م). |
| 18. الإشراف على نكت مسائل الخلاف، القاضي عبد الوهاب البغدادي، تح: مشهور حسن سلمان، دار ابن القيم، الرياض، المملكة السعودية/ دار ابن عفان، القاهرة، مصر، ط 1 (1429هـ/2008م). |
| 19. أصول الفقه الإسلامي، أ.د. محمد مصطفى شلي، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، (دط)، (دت). |
| 20. أصول الفقه الإسلامي، د. وهبة الزحيلي، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط 1 (1406هـ/1986م). |
| 21. أصول الفقه، شمس الدين ابن مفلح، تح: د. محمد بن فهد السدحان، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة السعودية، ط 1 (1420هـ/1999م). |
| 22. أصول الفقه، محمد الخضري، المكتبة التجارية الكبرى، الإسكندرية، مصر، |

| |
|--|
| (دط)،(دت). |
| 23. أصول فقه الإمام مالك، أدلته النقلية، عبد الرحمن الشعلان، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة السعودية، (دط)، (دت). |
| 24. أضواء البيان، محمد الأمين الشنقيطي، إشراف بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد، (دط)، (دت). |
| 25. إعداد المهج للاستفادة من المنهج في قواعد الفقه المالكي، أحمد الشنقيطي، دار إحياء التراث الإسلامي، (دط)، (1403هـ/1983م). |
| 26. إعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن القيم، تح: مشهور بن حسن، دار ابن الجوزي، المملكة السعودية، ط1 (1423هـ). |
| 27. الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط15 (2002م). |
| 28. اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، تقي الدين ابن تيمية، تح: د.ناصر العقل، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة السعودية، (دط)، (دت). |
| 29. أقل الجمع عند الأصوليين وأثر الاختلاف فيه، د.عبد الكريم النملة، دار الرشد، الرياض، المملكة السعودية، ط1 (1414هـ/1993م). |
| 30. الأم، محمد بن إدريس الشافعي، تح: د.رفعت فوزي عبد المطلب، دار الوفاء، المنصورة، مصر، ط1 (1422هـ/2001م). |
| 31. الانتصار لأهل المدينة، محمد بن الفخار القرطبي، تح: د.محمد التسماني الإدريسي، مركز الدراسات والأبحاث وإحياء التراث، الرباط، المغرب، ط1 (1430هـ/2009م). |
| 32. الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، علاء الدين المرداوي، تح: محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 (1418هـ/1997م). |
| 33. أنوار البروق في أنواء الفروق، (الفروق)، شهاب الدين القرافي، تح: د.محمد أحمد سراج، د.علي جمعة محمد، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر، ط1 (1421هـ/2001م). |
| 34. الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، أبو بكر ابن المنذر، تح: د.أبو حماد صغير أحمد، دار طيبة، الرياض، المملكة السعودية، ط1 (1405هـ/1985م). |

| |
|--|
| 35. إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام أبي عبد الله مالك، أحمد بن يحيى الونشريسي: تح: الصادق الغرياني، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1 (1427هـ/2006م). |
| 36. البحر الرائق شرح كتر الدقائق، زين الدين ابن نجيم، (وبهامشه منحة الخالق) تح: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1 (1418هـ/1997م). |
| 37. البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار، أحمد بن المرتضى، تح: د.محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 (1422هـ/2001م). |
| 38. البحر المحيط في أصول الفقه، محمد بن بهادر الزركشي، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، ط2 (1314هـ/1992م). |
| 39. بداية المجتهد ونهاية المقتصد، محمد بن رشد القرطبي، تح عبد الحكيم بن محمد، المكتبة الويفية مصر، (دط)، (دت). |
| 40. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين الكاساني، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط2 (1406هـ/1986م). |
| 41. بدائع الفوائد، ابن قيم الجوزية، تح: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد، (دط)، (دت). |
| 42. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي الشوكاني، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، (دط)، (دت). |
| 43. البرهان في أصول الفقه، أبو المعالي الجويني، تح: د.عبد العظيم الديب، طبع دولة قطر، ط1 (1399هـ). |
| 44. البيان في مذهب الإمام الشافعي، أبو الحسن العمراني اليمني، تح: قاسم محمد النوري، دار المنهاج، بيروت، لبنان، ط1 (1421هـ/2000م). |
| 45. البيان والتبيين، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط7 (1418هـ/1998م). |
| 46. البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في مسائل المستخرجة، أبو الوليد ابن رشد الجدل، (المجلد الأول) تح: د.محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط2 (1408هـ/1988م). |

| |
|---|
| 47. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمي الدين الذهبي، تح: د. عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1 (1411هـ/1991م). |
| 48. تبين الحقائق شرح كثر الدقائق، فخر الدين الزيلعي، تح: أحمد عزو عناية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 (1420هـ/2000م). |
| 49. التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، (دط)، 1984م. |
| 50. تخرّيج الفروع على الأصول، أبو المناقب الزنجاني، تح: د. محمد أديب صالح، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2 (1398هـ). |
| 51. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، جلال الدين السيوطي، تح: طارق بن عوض الله، قدم له: د. أحمد معبد عبد الكريم، دار العاصمة، الرياض، المملكة السعودية، ط1 (1424هـ/2003م). |
| 52. ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعيان مذهب مالك، القاضي عياض اليحصبي، تح: محمد بن شريفة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، (دط)، (دت). |
| 53. التعريفات، علي بن محمد الجرجاني، مكتبة لبنان بيروت، (دط)، (1985م). |
| 54. التعليق الممجد على موطأ محمد، عبد الحي اللكنوي، تح: د. تقي الدين الندوي، دار السنة والسيرة، بومبائي، الهند/ دار القلم، دمشق، ط1 (1412هـ/1991م). |
| 55. تغليق التعليق على صحيح البخاري، أحمد ابن حجر العسقلاني، تح: سعيد عبد الرحمن القزقي، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1 (1405هـ/1985م). |
| 56. تفسير ابن كثير، إسماعيل بن كثير، دار نور الكتاب، الجزائر، (دط)، (1428هـ/2007م). |
| 57. تفسير البحر المحيط، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تح: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 (1413هـ/1993م). |
| 58. تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل القرآن)، محمد بن جرير الطبري، تح: محمود شاكر، راجعه: أحمد شاكر، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، مصر، ط2، (دت). |
| 59. تفسير الفخر الرازي (التفسير الكبير، مفاتيح الغيب)، محمد فخر الدين الرازي، دار |

| |
|--|
| الفكر، بيروت، لبنان، ط 1 (1401هـ/1981م). |
| 60. تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)، أبو عبد الله محمد القرطبي، تح: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 1 (1427هـ/2006م). |
| 61. تفسير المنار (تفسير القرآن الحكيم)، محمد رشيد رضا، دار المنار، القاهرة، مصر، ط 2 (1366هـ/1947م). |
| 62. تقريب التهذيب، أحمد بن حجر العسقلاني، تح: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 2 (1415هـ/1995م). |
| 63. تقريب الوصول إلى علم الأصول، ابن جزى الغرناطي، تح: محمد علي فركوس، دار التراث الإسلامي، الجزائر، ط 1 (1410هـ/1990م). |
| 64. التقريب والإرشاد، أبو بكر الباقلائي، تح: د. عبد الحميد بن علي أبو زيد، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 2 (1418هـ/1998م). |
| 65. تقرير القواعد وتحرير الفوائد (قواعد ابن رجب الحنبلي)، زين الدين ابن رجب الحنبلي، تح: مشهور حسن سلمان، دار ابن عفان، القاهرة، مصر، (دط)، (دت). |
| 66. التقرير والتحجير، ابن أمير الحاج، تح: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1 (1419هـ/1999م). |
| 67. تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، أحمد ابن حجر العسقلاني، تح: أبو عاصم حسن بن عباس، مؤسسة قرطبة، مصر، ط 1 (1416هـ/1995م). |
| 68. التلخيص في أصول الفقه، أبو المعالي الجويني، تح: د. عبد الله جرم النيبالي، شبير أحمد العمري، مكتبة دار الباز، مكة، المملكة السعودية/ دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط 1 (1417هـ/1996م). |
| 69. التمهيد في أصول الفقه، أبو الخطاب الكلوزاني، تح: د. مفيد محمد أبو عشمه، دار المدني، جدة، المملكة السعودية، ط 1 (1406هـ/1985م). |
| 70. التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، جمال الدين الإسنوي، تح: د. محمد حسن هيتو، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 2 (1401هـ/1981م). |
| 71. تهذيب التهذيب، أحمد بن حجر العسقلاني، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط 1 (1404هـ/1984م). |
| 72. تهذيب الفروق والقواعد السنية في الأسرار الفقهية، محمد علي المكّي، (هامش الفروق)، |

| |
|--|
| ط. دار الكتب العلمية. |
| 73. التوضيح في حل غوامض التنقيح، صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود، (مع شرح التلويح على التوضيح)، تح: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، (دت). |
| 74. التوضيح والتصحيح لمشكلات كتاب التنقيح، الطاهر بن عاشور، مطبعة النهضة، تونس، ط1 (1341هـ). |
| 75. جمع الجوامع في أصول الفقه، تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي، تح: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط2 (1424هـ/2003م). |
| 76. الجواهر المضية في طبقات الحنفية، عبد القادر بن محمد القرشي، تح: عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر، ط2 (1413هـ/1993م). |
| 77. حاشية العطار على شرح المحلي على جمع الجوامع، حسن بن محمد العطار، (ومعه شرح المحلي على جمع الجوامع)، تح: محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 (2009م). |
| 78. الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، أبو الحسن الماوردي، تح: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 (1414هـ/1994م). |
| 79. ابن حزم حياته وعصره آراءه وفقهه، محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، (دط)، (دت). |
| 80. حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، عبد الرزاق البيطار، تح: محمد بهجت البيطار، دار صادر، بيروت، ط2 (1413هـ/1993م). |
| 81. حلية الفقهاء، أبو الحسين ابن فارس، تح: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، الشركة المتحدة للتوزيع، بيروت، ط1 (1403هـ/1983م). |
| 82. الدر المنثور في التفسير بالمأثور، جلال الدين السيوطي، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، القاهرة، ط1 (1424هـ/2003م). |
| 83. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، أحمد بن حجر العسقلاني، دار الجيل، بيروت، (دط)، (1414هـ/1993م). |

| |
|--|
| 84. الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، ابن فرحون المالكي، تح: د.محمد الأحمد أبو النور، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة، مصر، (دط)، (دت). |
| 85. الذخيرة، شهاب الدين القرافي، تح: د.محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط 1 (1994م). |
| 86. الذيل على طبقات الحنابلة، زين الدين ابن رجب الحنبلي، تح: د.عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة السعودية، ط 1 (1425هـ/2005م). |
| 87. رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار، محمد أمين ابن عابدين، تح: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار عالم الكتب، الرياض، المملكة السعودية، (دط)، (1423هـ/2003م). |
| 88. رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، تاج الدين ابن السبكي، (ومعه مختصر ابن الحاجب = مختصر المنتهى)، تح: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط 1 (1419هـ/1999م). |
| 89. روضة الطالبين وعمدة المفتين، أبو زكريا محيي النووي، تح: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار عالم الكتب، الرياض، المملكة السعودية، (دط)، (1423هـ/2003م). |
| 90. روضة الناظر وجنة المناظر، ابن قدامة المقدسي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1 (1401هـ/1981م). |
| 91. زاد المعاد في هدي خير العباد، ابن القيم، تح: شعيب الأرنؤوط، عبد القادر الأرئؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان/ مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، ط 27 (1415هـ/1994م). |
| 92. سبل السلام شرح بلوغ المرام، محمد بن إسماعيل الصنعاني، تح: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1 (1424هـ/2004م). |
| 93. سلم الوصول بشرح نهاية السؤل (بهامش نهاية السؤل للإسنوي)، محمد بخيت المطيعي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، (دط)، (دت). |
| 94. سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تح: محمد عبد العزيز الخالدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 2 (1426هـ/2005م). |
| 95. سنن الترمذي، أبو عيسى محمد بن سورة الترمذي، تح: أحمد شاكر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، (المجلد الأول) (دط)، (دت). |
| 96. سنن الترمذي، أبو عيسى محمد بن سورة الترمذي، تح: د.بشار عواد معروف، دار |

| |
|---|
| الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط 1 (1996م). |
| 97. سنن الدارقطني، علي بن عمر الدارقطني، وبذيله: التعليق المغني على الدارقطني، تح: شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 1 (1424هـ/2004م). |
| 98. السنن الصغير، أبو بكر البيهقي، تح: د. عبد المعطي أمين قلعجي، منشورات جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي، باكستان، (دط)، (دت). |
| 99. السنن الكبرى، أبو بكر البيهقي، تح: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 3 (1424هـ/2003م). |
| 100. السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن النسائي، تح: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 1 (1421هـ/2001م). |
| 101. سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، تح: شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 2 (1429هـ/2008م). |
| 102. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، شهاب الدين ابن العماد الحنبلي، تح: عبد القادر الأرنؤوط، محمود الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط 1، طبعت على سنوات من: (1406هـ/1986م)، إلى: (1414هـ/1993م). |
| 103. شرح التلقين، أبو عبد الله محمد المازري، تح: محمد المختار السلامي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط 1 (1997م). |
| 104. شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح، سعد الدين التفتازاني، (هامش التوضيح في حل غوامض التنقيح)، تح: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، (دت). |
| 105. شرح العمدة في الفقه، تقي الدين ابن تيمية، تح: د. سعود بن صالح العطيشان، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة السعودية، ط 1 (1413هـ/1993م). |
| 106. شرح القواعد الفقهية، أحمد بن محمد الزرقا، دار القلم، دمشق، سوريا، ط 2 (1409هـ/1989م). |
| 107. شرح الكوكب الساطع نظم جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تح: أ.د. محمد إبراهيم الحفناوي، مكتبة الإيمان، المنصورة، مصر، (دط)، (1420هـ/2000م). |
| 108. شرح الكوكب المنير، ابن النجار الفتوحي، تح: د. محمد الزحيلي، د. نزيه حماد، مكتبة |

| |
|--|
| العيكان، الرياض، المملكة السعودية، (دط)، (1413هـ/1993م). |
| 109. شرح اللمع، أبو إسحاق الشيرازي، تح: عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط 1 (1408هـ/1988م). |
| 110. الشرح الممتع على زاد المستقنع، محمد بن صالح العثيمين، دار ابن الجوزي، المملكة السعودية، ط 1، (1422هـ). |
| 111. شرح المحلي على جمع الجوامع، جلال الدين المحلي، (مع حاشية العطار)، تح: محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1 (2009م). |
| 112. شرح اليواقيت الثمينة فيما انتمى لعالم المدينة، أبو عبد الله السجلماسي، تح: عبد الباقي بدوي، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض، المملكة السعودية، ط 1 (1425هـ/2004م). |
| 113. شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول، شهاب الدين القرافي، تح: مكتب البحوث والدراسات بدار الفكر، دار الفكر بيروت لبنان، (دط)، (1424هـ/2004م). |
| 114. شرح رسالة في في أصول الفقه للعكبري، د. سعد الشثري، اعتنى به: عبد الناصر البشبيشي، كنوز إشبيليا، الرياض، المملكة السعودية، ط 1 (1428هـ/2007م). |
| 115. شرح صحيح البخاري، أبو الحسن علي بن خلف ابن بطلال، تح: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض، ط 2 (1423هـ/2003م). |
| 116. شرح فتح القدير، كمال الدين ابن الهمام، تح: عبد الرزاق غالب المهدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1 (1424هـ/2003م). |
| 117. شرح مختصر الروضة، نجم الدين الطوفي، تح: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، توزيع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة السعودية، ط 2 (1419هـ/1998م). |
| 118. شرح معاني الآثار، أبو جعفر محمد بن سلامة الطحاوي، تح: محمد زهري النجار، محمد سيد جاد الحق، عالم الكتب، ط 1 (1414هـ/1994م). |
| 119. شرح نظم مرتقى الوصول إلى علم الأصول، د. فخر الدين بن الزبير المحسي، الدار الأثرية، عمان الأردن، ط 1 (1428هـ/2007م). |
| 120. صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، اعتنى به: أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية، الرياض، المملكة السعودية، (دط)، (1419هـ/1998م). |
| 121. صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج النيسابوري، اعتنى به: أبو صهيب الكرمي، بيت |

| |
|---|
| الأفكار الدولية، الرياض، المملكة السعودية، (دط)، (1419هـ/1998م). |
| 122. الضروري في أصول الفقه، أبو الوليد بن رشد الحفيد، تح: جمال الدين العلوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1 (1994م). |
| 123. ضعيف سنن أبي داود، محمد ناصر الدين الألباني، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، الكويت، ط1 (1424هـ/2002م). |
| 124. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، دار الجيل، بيروت، ط1 (1412هـ/1992م). |
| 125. طبقات الحنابلة، أبو الحسين محمد بن أبي يعلى الفراء، تح: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الأمانة العامة للاحتفال بمرور مائة عام، الرياض، (1419هـ). |
| 126. طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين ابن السبكي، تح: محمود محمد الطناحي، عبد الفتاح محمد الحلو، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ط1 (1383هـ/1964م). |
| 127. طبقات الشافعية، تقي الدين أبو بكر ابن قاضي شهبه، تح: د. الحافظ عبدالعليم خان، دائرة المعارف العثمانية، الهند، ط1 (1399هـ/1979م). |
| 128. طبقات الشافعية، جمال الدين الإسنوي، تح: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 (1407هـ/1987م). |
| 129. عارضة الأحوذى شرح سنن الترمذي، أبو بكر ابن العربي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (دط)، (دت). |
| 130. العدة في أصول الفقه، أبو يعلى محمد بن الحسين الفراء، تح: د. أحمد بن علي سير المبارك، دون دار السعودية، ط2 (1410هـ/1990م). |
| 131. عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة، جلال الدين ابن شاس، تح: د. محمد أبو الأجنان/ أ. عبد الحفيظ منصور، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1 (1415هـ/1995م). |
| 132. العقد المنظوم في الخصوص والعموم، شهاب الدين القرافي، تح: د. أحمد الحتم عبد الله، المكتبة المكية/ دار الكتي، ط1 (1420هـ/1999م). |
| 133. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين أبو محمد العيني، تح: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 (1421هـ/2001م). |

| |
|--|
| 134. غمز عيون البصائر شرح كتاب الأشباه والنظائر، أحمد بن محمد الحموي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 (1405هـ/1985م). |
| 135. غياث الأمم في التياث الظلم، أبو المعالي الجويني، تح: د. مصطفى حلمي، د. فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الدعوة، الإسكندرية، مصر، (دط)، (دت). |
| 136. الفتاوى الهندية (الفتاوى العالمية)، الشيخ نظام وجماعة من العلماء الأعلام، تح: عبد اللطيف حسن عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 (1421هـ/2000م). |
| 137. فتح الباري شرح صحيح البخاري، زين الدين ابن رجب الحنبلي، تح: محمود بن شعبان بن عبد المقصود وآخرين، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية، المملكة السعودية، ط1 (1417هـ/1996م). |
| 138. فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن حجر العسقلاني، تح: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة، الرياض، المملكة السعودية، ط1 (1426هـ/2005م). |
| 139. فتح البر في الترتيب الفقهي لتمهيد ابن عبد البر، محمد بن عبد الرحمن المغراوي، مجموعة التحف النفائس الدولية، الرياض، المملكة السعودية، ط1 (1416هـ/1996م). |
| 140. الفروق، شهاب الدين القرافي، بهامشه: (إدراج الشروق على أنواء الفروق، تهذيب الفروق والقواعد السنية في الأسرار الفقهية)، تح: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 (1417هـ/1998م). |
| 141. الفصول في الأصول، أحمد بن علي الجصاص، تح: د. عجيل جاسم النمشي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الإدارة العامة للإفتاء والبحوث الشرعية، الكويت، ط2 (1414هـ/1994م). |
| 142. الفقه الإسلامي وأدلته، د. وهبة الزحيلي، دار الفكر، دمشق، سورية، ط2 (1405هـ/1985م). |
| 143. فقه الزكاة، د. يوسف القرضاوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2 (1393هـ/1973م). |
| 144. الفقيه والمتفقه، الخطيب البغدادي، تح: عادل بن يوسف العزازي، دار ابن الجوزي، المملكة السعودية، ط3 (1426هـ). |
| 145. فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت، عبد العلي الأنصاري، تح: عبد الله محمود محمد |

| |
|--|
| عمر، دار العلمية، بيروت، لبنان، ط 1 (1423هـ/2002م). |
| 146. القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً، سعدي أبو جيب، دار الفكر، دمشق، سورية، ط 2 (1408هـ/1988م). |
| 147. القاموس المحيط، مجد الدين الفيروزآبادي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، نسخة مصورة عن الطبعة الثالثة الأميرية، سنة: 1301هـ. |
| 148. القبس في شرح موطأ مالك بن أنس، أبو بكر ابن العربي، تح: د. محمد عبد الله ولد كريم، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط 1 (1992م). |
| 149. قواطع الأدلة في أصول الفقه، منصور بن محمد السمعاني، تح: د. عبد الله بن حافظ الحكمي، ط 1 (1418هـ/1998م). |
| 150. قواعد الأحكام في مصالح الأنام (القواعد الكبرى)، عز الدين بن عبد السلام، تح: د. نزيه كمال حماد، د. عثمان جمعة ضميرية، دار القلم، دمشق، ط 1 (1421هـ/200م). |
| 151. القواعد الصغرى، عز الدين ابن عبد السلام، تح صالح بن عبد العزيز آل منصور، دار الفرقان، المملكة السعودية، ط 1 (1417هـ/1997م). |
| 152. القواعد والفوائد الأصولية وما يتعلق بها من الأحكام الفرعية، علي بن عباس البعلبي الحنبلي، تح: محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، مصر، (دط)، (1375هـ/1956م). |
| 153. القوانين الفقهية، ابن جزى الغرناطي، المطبوعات الجميلة، الجزائر، (دط)، (1408هـ/1987م). |
| 154. كتاب حجج القرآن، أبو الفضائل أحمد بن المظفر الرازي، شركة الشهاب، الجزائر، (دط)، (1989م). |
| 155. كتاب المعرفة والتاريخ، أبو يوسف يعقوب بن سفيان البسوي، تح: د. أكرم ضياء العمري، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط 1 (1410هـ). |
| 156. لسان العرب، ابن منظور الإفريقي، دار صادر، بيروت، لبنان، (دط)، (دت). |
| 157. لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني، تح: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، بيروت، لبنان، ط 1 (1423هـ/2002م). |
| 158. المبدع شرح المقنع، ابن مفلح الحنبلي، ت: محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، |

| |
|---|
| بيروت، لبنان، ط 1 (1418هـ/1997م). |
| 159. المبسوط، شمس الدين السرخسي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، (دط)، (دت). |
| 160. المتواري على أبواب البخاري، ناصر الدين ابن المنير، تح: علي حسن عبد الحميد، المكتب الإسلامي، بيروت لبنان/ دار عمار، عمان، الأردن، ط 1 (1411هـ/1990م). |
| 161. المجموع شرح المذهب، محيي الدين النووي، تح: محمد نجيب المطيعي، مكتبة الإرشاد، جدة، المملكة السعودية، (دط)، (دت). |
| 162. مجموع فتاوى، تقي الدين ابن تيمية، تح: عامر الجزار، أنور الباز، دار الوفاء، المنصورة، مصر، ط 3 (1426هـ/2005م). |
| 163. المحصول في أصول الفقه، أبو بكر ابن العربي، تح: حسن علي اليدري، سعيد عبد اللطيف فودة، دار البيارق، عمان الأردن/ بيروت لبنان، ط 1 (1420هـ/1999م). |
| 164. المحلى، محمد بن حزم، تح: أحمد شاكر، مطبعة النهضة، مصر/ عني بنشره للمرة الأولى: إدارة الطباعة المنيرية، (دط)، (1348هـ). |
| 165. مختصر المنتهى، أبو عمرو ابن الحاجب، (مع رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب)، تح: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط 1 (1419هـ/1999م). |
| 166. مدخل إلى علم المنطق، د مهدي فضل الله، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ط 4 (1990م). |
| 167. المدونة الكبرى، سحنون التنوخي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط 1 (1415هـ/1994م). |
| 168. مذكرة أصول الفقه، محمد الأمين الشنقيطي، الدار السلفية، الجزائر، (دط)، (دت). |
| 169. المذهب في ضبط مسائل المذهب، محمد بن راشد القفصي، تح: د. محمد أبو الأحفان، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط 2 (1429هـ/2008م). |
| 170. مراتب الإجماع، أبو محمد ابن حزم، تح: حسن أحمد إسبر، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط 1 (1419هـ/1998م). |
| 171. مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود، أبو داود السجستاني، تح: طارق بن عوض الله، مكتبة ابن تيمية، (1420هـ/1999م). |

| |
|--|
| 172. المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم، ومعه انتقادات الذهبي. وبذيله تتبع أوهام الحاكم التي سكت عليها الذهبي، لمقبل بن هادي، ط1 (1417هـ/1997م). |
| 173. المستصفي من علم الأصول، أبو حامد الغزالي، د. حمزة بن زهير حافظ، (دط)، (دت). |
| 174. مسند أبي عوانة، يعقوب بن إسحاق الإسفراييني، تح: أيمن بن عارف الدمشقي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط2 (1429هـ/2008م). |
| 175. مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل الشيباني، تح: شعيب الأرناؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1 (1416هـ/1995م). |
| 176. مسند البزار (البحر الزخار)، أبو بكر أحمد بن عمر البزار، تح: د. محفوظ الرحمن زين الله، مؤسسة علوم القرآن، بيروت/مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط1 (1409هـ/1988م). |
| 177. المسودة في أصول الفقه، آل تيمية، جمع وتبييض: أبو العباس أحمد بن محمد الحنبلي، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني، القاهرة، مصر، (دط)، (دت). |
| 178. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد الفيومي، مطبعة التقدم العلمية، مصر، (دط)، (1322هـ). |
| 179. المصنف، أبو بكر عبد الرزاق الصنعاني، تح: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1 (1390هـ/1970م). |
| 180. المصنف، أبو بكر عبد الله ابن أبي شيبه، تح: حمد بن عبد الله الجمعة، محمد بن إبراهيم اللحيان، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض، المملكة السعودية، ط1 (1425هـ/2004م). |
| 181. معالم السنن، أبو سليمان الخطابي، تح: عزّت عُبيد الدعاس، عادل السيد، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1 (1418هـ/1997م). |
| 182. المعتمد في أصول الفقه، أبو الحسين البصري، تح: محمد حميد الله وآخرين، المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية، دمشق، (1384هـ/1964م). |
| 183. المعجم الأوسط، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تح: طارق بن عوض الله، عبد الحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، مصر، (دط) (1415هـ/1995م). |
| 184. معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1 |

| |
|--|
| (1414هـ/1993م). |
| 185. معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين ابن فارس، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر، (دط)، (1399هـ/1979م). |
| 186. المعلم بفوائد مسلم، أبو عبد الله المازري، تح: محمد الشاذلي النيفر، الدار التونسية للنشر، تونس/ بيت الحكمة، تونس/ المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط2 (1987م). |
| 187. المعونة على مذهب عالم المدينة، عبد الوهاب البغدادي، تح: محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 (1418هـ/1998م). |
| 188. معيار العلم في فن المنطق، أبو حامد الغزالي، دار الأندلس، بيروت، لبنان، (دط)، (دت). |
| 189. المغني، ابن قدامة المقدسي، تح: د. عبد الله عبد المحسن التركي، عبد الفتاح محمد الحلو، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، المملكة السعودية، ط3 (1417هـ/1997م). |
| 190. المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، أبو العباس القرطبي، تح: د. عبد الهادي التازي، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغرب، مطبعة الكرامة، الرباط، المغرب، ط1 (1426هـ/2005م). |
| 191. مقاصد الشريعة الإسلامية، الطاهر بن عاشور، دار سحنون، تونس/ دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر، ط2 (1428/2007م). |
| 192. مناهج التحصيل ونتائج لطائف التأويل في شرح المدونة وحل مشكلاتها، أبو الحسن الرجراجي، تح: أبو الفضل الدمياطي، مركز التراث الثقافي المغربي، الدار البيضاء، المملكة المغربية/ دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1 (1428هـ/2007م). |
| 193. المنتقى شرح موطأ مالك: أبو الوليد الباجي، تح: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، ط1 (1420هـ/1999م). |
| 194. المنشور في القواعد، محمد بن بهادر الزركشي، تح: د. تيسير فائق أحمد محمود، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط2، (1405هـ). |
| 195. منحة الخالق على البحر الرائق، محمد أمين ابن عابدين، (بهاشم البحر الرائق). تح: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1 (1418هـ/1997م). |
| 196. منهج التحقيق والتوضيح لحل غوامض التنقيح، محمد جعيط، مطبعة النهضة، تونس، |

| |
|--|
| ط 1 (1340هـ/1921م). |
| 197. المهذب في أصول الفقه المقارن، أد. عبد الكريم النملة، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة السعودية، ط 1 (1420هـ/1999م). |
| 198. الموافقات في أصول الشريعة، أبو إسحاق إبراهيم الشاطبي، مع حاشية: عبد الله دراز، اعتنى به: محمد عبد الله دراز، دار المعرفة، بيروت، لبنان، (دط)، (دت). |
| 199. مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، أبو عبد الله الخطاب الرعيني، تح: زكريا عميرات، دار عالم الكتب، (دط)، (دت). |
| 200. موسوعة القواعد الفقهية، محمد صدقي البرنو، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 1 (1424هـ/2003م). |
| 201. الموطأ برواية يحيى الليثي، مالك بن أنس، دار الفكر، بيروت، لبنان، تح: صدقي جميل العطار، ط 3 (1422/2002م). |
| 202. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين الذهبي، تح: علي محمد البجاوي، فتحة علي البجاوي، دار الفكر العربي، (دط)، (دت). |
| 203. نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار (وهي تكملة شرح فتح القدير)، أحمد بن قودر قاضي زاده، (مطبوع مع شرح فتح القدير)، تح: عبد الرزاق غالب المهدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1 (1424هـ/2003م). |
| 204. نثر الورود على مراقي السعود، محمد الأمين الشنقيطي، تح: محمد ولد حبيب الشنقيطي، دار المنارة، جدة، المملكة السعودية، ط 3 (1423هـ/2002م). |
| 205. نزهة الخاطر العاطر شرح روضة الناظر، ابن بدران الدمشقي، دار الحديث، بيروت، لبنان/ مكتبة الهدى، رأس الخيمة، الإمارات المتحدة، ط 1 (1412هـ/1991م). |
| 206. نزهة النواظر على الأشباه والنظائر، محمد أمين ابن عابدين، مطبوع بهامش الأشباه والنظائر لابن نجيم، تح: د. محمد مطيع حافظ، دار الفكر المعاصر، بيروت لبنان/ دار الفكر، دمشق سوريا، ط 2 (1986م)، ، (1426هـ/2005م). |
| 207. نشر البنود على مراقي السعود، عبد الله بن إبراهيم الشنقيطي، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغرب، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب. (دط)، (دت). |
| 208. نصب الراية لأحاديث الهداية، جمال الدين الزيلعي، تح: محمد عوامة، مؤسسة الريان، |

| |
|---|
| بيروت، لبنان، ط 1 (1418هـ/1997م). |
| 209. النظريات العامة في الفقه الإسلامي (نظرية العقد والملك والحق)، رمضان علي الشرنباصي، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، ط 1 (2000م). |
| 210. النظريات الفقهية، محمد الزحيلي، دار القلم، دمشق/الدار الشامية، لبنان، ط 1 (1414هـ/1993م). |
| 211. نفائس الأصول في شرح المحصول، تح عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة السعودية، ط 1 (1416هـ/1995م). |
| 212. نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول، جمال الدين الإسنوي، (ومعه: سلم الوصول لشرح نهاية السؤل)، عالم الكتب، بيروت، لبنان، (دط)، (دت). |
| 213. النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير الجزري، تح: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، (دط)، (دت). |
| 214. النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات ،ابن أبي زيد القيرواني، تح: د.عبد الفتاح محمد الحلو، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط 1 (1999م). |
| 215. نيل الابتهاج بتطريز، أبو العباس أحمد بن أحمد التنبكي، تح: طالب من كلية الدعوة، منشورات كلية الدعوة، طرابلس، ليبيا، ط 1 (1989م). |
| 216. نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار، محمد بن علي الشوكاني، تح: طارق بن عوض الله، دار ابن القيم، الرياض، المملكة السعودية/ دار ابن عفان، القاهرة، مصر، ط 2 (1429هـ/2008م). |
| 217. الواضح في أصول الفقه، أبو الوفاء علي بن عقيل، تح: د.عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط 1 (1420هـ/1999م). |
| 218. الوسيط في المذهب، أبو حامد الغزالي، تح: أحمد محمود إبراهيم، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر، ط 1 (1417هـ/1997م). |
| 219. يواقيت الفلاة في يواقيت الصلاة، مصطفى بن العدوي، مكتبة الطرفين، الطائف، (دط)، (دت). |

الرسائل الجامعية:

1. بداية المجتهد ودوره في تربية ملكة الاجتهاد (رسالة دكتوراه)، إعداد: الطالب الباحث: محمد بولوز، إشراف: أ.د. أحمد البوشيخي، جامعة محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس، المغرب، (2006م/2007م).
2. كراهية الحد في الأشياء عند المالكية (مذكرة ماجستير)، إعداد الطالبة: بن مقدم فتيحة، إشراف: د. أحسن زقور، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، (1426هـ، 1427هـ / 2005م، 2006م).
3. نظرية الاحتياط الفقهي دراسة تأصيلية تطبيقية (رسالة دكتوراه)، إعداد: محمد عمر سماعي، إشراف: أ.د. محمود صالح جابر، الجامعة الأردنية، (2006م).

المجلات:

1. الأخذ بأقل ما قيل في الأحكام الشرعية (حقيقته، حكمه، حجته)، د. قذافي الغناني، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، الجامعة الأردنية، (المجلد 36. ملحق ص 16) (839، 854) 2009. www2.gu.edu.go

فهرس الموضوعات

| | |
|---|-----|
| إهداء | أ |
| شكر وتقدير | ب-ت |
| المقدمة | ث-ر |
| الفصل الأول: تأصيل قاعدة "أقل وأكثر ما ينطلق عليه الاسم"..... | 1 |
| المبحث الأول: تعبيرات أهل العلم عن القاعدة واختلافهم في الأخذ بها..... | 2 |
| المطلب الأول: طبيعة قاعدة أقل ما ينطلق عليه الاسم..... | 3 |
| تمهيد | 3 |
| الفرع الأول: تعريف كلمة "القاعدة"..... | 3 |
| الفرع الثاني: تعريف كلمة "الأصولية"..... | 4 |
| الفرع الثالث: أنواع القواعد الأصولية..... | 6 |
| المطلب الثاني: ألفاظ القاعدة وشرحها..... | 8 |
| الفرع الأول: ألفاظ القاعدة..... | 8 |
| الفرع الثاني: شرح ألفاظ القاعدة..... | 13 |
| المطلب الثالث: أقوال العلماء في الأخذ بالقاعدة..... | 16 |
| الفرع الأول: تحرير محل النزاع..... | 16 |
| الفرع الثاني: أقوال العلماء..... | 18 |
| الفرع الثالث: أدلة الأقوال ومناقشتها..... | 18 |
| الفرع الرابع: الترجيح..... | 23 |
| المبحث الثاني: الفروق بين القاعدة وبعض القواعد الأصولية اللغوية..... | 25 |
| تمهيد: | 26 |
| المطلب الأول: الفرق بين القاعدة وبين حمل الكل أو الكلية على بعض مراتبهما..... | 26 |
| تمهيد | 26 |
| الفرع الأول: تعريف الكلي والجزئي، والكلية والجزئية، والكل والجزء..... | 27 |

| | |
|----------|---|
| 28..... | الفرع الثاني: حكم حمل كل لفظ على قسيمه في المفردات الثلاث |
| 31..... | الفرع الثالث: استخلاص الفروق |
| 32..... | المطلب الثاني: الفرق بين القاعدة وقاعدة "المطلق ينصرف إلى الكامل" |
| 32..... | تمهيد |
| 32..... | الفرع الأول: تعريف المطلق |
| 33..... | الفرع الثاني: مراتب المطلق |
| 34..... | الفرع الثالث: مراد الحنفية بلفظ: المطلق ينصرف إلى الكامل |
| 37..... | الفرع الرابع: استخلاص الفروق |
| 38..... | المطلب الثالث: الفرق بين القاعدة وقاعدة "أقل الجمع" |
| 38..... | تمهيد |
| 39..... | الفرع الأول: تعريف مسألة أقل الجمع |
| 39..... | الفرع الثاني: مظاهرها في كتب الأصول |
| 39..... | الفرع الثالث: أقوال أهل العلم وأدلتهم في الأخذ بها |
| 42..... | الفرع الرابع: استخلاص الفروق |
| 43..... | المطلب الرابع: الفرق بين القاعدة وقاعدة "حكم الزيادة على الواجب" |
| 43..... | تمهيد |
| 44..... | الفرع الأول: مظان المسألة |
| 45..... | الفرع الثاني: أقوال العلماء وأدلتهم |
| 48 | الفرع الثالث: ثمرة الخلاف |
| 48..... | الفرع الرابع: استخلاص الفروق |
| 50..... | المبحث الثالث: علاقة القاعدة ببعض الأدلة الكلية |
| 51..... | تمهيد |
| 51..... | المطلب الأول: علاقة القاعدة بقاعدتي براءة الذمة والاحتياط |
| 51..... | تمهيد |
| 52..... | الفرع الأول في براءة الذمة |

| | |
|---------|--|
| 55..... | الفرع الثاني: في قاعدة الاحتياط..... |
| 58..... | الفرع الثالث: استخلاص العلاقة..... |
| 59..... | المطلب الثاني علاقة القاعدة بقاعدة "أقل وأكثر ما قيل"..... |
| 59..... | تمهيد:..... |
| 59..... | الفرع الأول: تعريف قاعدة أقل ما قيل..... |
| 60..... | الفرع الثاني: مظاهرها في كتب الأصول..... |
| 61..... | الفرع الثالث: أقوال أهل العلم وأدلتهم في الأخذ بها..... |
| 63..... | الفرع الرابع: الترجيح..... |
| 64..... | الفرع الخامس: استخلاص العلاقة..... |
| 65..... | المطلب الثالث: علاقة القاعدة بـ "الأخذ بالأخف أو الأثقل"..... |
| 65..... | تمهيد:..... |
| 65..... | الفرع الأول: تعريف قاعدة الأخذ بالأخف أو الأثقل..... |
| 65..... | الفرع الثاني: مظاهرها في كتب الأصول..... |
| 66..... | الفرع الثالث: أقوال أهل العلم وأدلتهم في الأخذ بها..... |
| 68..... | الفرع الرابع: الترجيح..... |
| 68..... | الفرع الخامس: استخلاص العلاقة..... |
| 69..... | المطلب الرابع: علاقة القاعدة بـ "ضابط المشقة المقتضية للتخفيف"..... |
| 69..... | تمهيد:..... |
| 70..... | الفرع الأول: تعريف المشقة في اللغة والاصطلاح العام..... |
| 72..... | الفرع الثاني: أقسام المشقة بالنظر لاعتبارها في التيسير..... |
| 73..... | الفرع الثالث: أقوال أهل العلم في ضابط المشقة المؤثرة في التخفيف..... |
| 77..... | الفرع الرابع: استخلاص العلاقة..... |
| 78..... | الفصل الثاني: التطبيقات الفقهية للقاعدة..... |
| 79..... | تمهيد..... |
| 79..... | سرد مجموعة من المسائل المخرجة على القاعدة..... |

| | |
|---|-----|
| المبحث الأول: التطبيقات على ما لا يصح تخريجه على القاعدة لأنه كلٌ. | 93 |
| المطلب الأول: مغسول المذي. | 94 |
| تمهيد. | 94 |
| الفرع الأول: الأقوال في المسألة. | 95 |
| الفرع الثاني: أدلة الأقوال ومناقشتها. | 96 |
| الفرع الثالث: تحقيق سبب الخلاف. | 99 |
| الفرع الرابع: الترجيح. | 100 |
| المطلب الثاني: المقدار المجزئ من مسح الرأس. | 102 |
| تمهيد. | 102 |
| الفرع الأول: الأقوال في المسألة. | 102 |
| الفرع الثاني: أدلة الأقوال ومناقشتها. | 104 |
| الفرع الثالث: تحقيق سبب الخلاف. | 112 |
| الفرع الرابع: الترجيح. | 113 |
| المبحث الثاني: التطبيقات على ما لا يصح تخريجه على القاعدة لأنه كلية. | 114 |
| مطلب في حد إجابة المؤذن. | 115 |
| تمهيد. | 115 |
| الفرع الأول: الأقوال في المسألة. | 115 |
| الفرع الثاني: أدلة الأقوال ومناقشتها. | 117 |
| الفرع الثالث: تحقيق سبب الخلاف. | 124 |
| الفرع الرابع: الترجيح. | 125 |
| المبحث الثالث: التطبيقات على ما يصح تخريجه على القاعدة وهو مطلق مشكك. | 126 |
| المطلب الأول: القدر المجزئ من خطبة الجمعة. | 127 |
| تمهيد. | 127 |
| الفرع الأول: الأقوال في المسألة. | 128 |
| الفرع الثاني: أدلة الأقوال ومناقشتها. | 129 |

| | |
|--|---|
| 131..... | الفرع الثالث: تحقيق سبب الخلاف |
| 132..... | الفرع الرابع: الترجيح |
| 133..... | المطلب الثاني: المقدار المجزئ من الكسوة في كفارة اليمين |
| 133..... | تمهيد: |
| 134..... | الفرع الأول: الأقوال في المسألة |
| 137..... | الفرع الثاني: أدلة الأقوال ومناقشتها |
| 141..... | الفرع الثالث: تحقيق سبب الخلاف |
| 141..... | الفرع الرابع: الترجيح |
| المبحث الثالث: التطبيقات على ما يصح تخريجه على القاعدة وهو مشترك | |
| 143..... | ذو مراتب |
| 144..... | المطلب الأول: حد مسح الأيدي في التيمم |
| 144..... | تمهيد: |
| 144..... | الفرع الأول: الأقوال في المسألة |
| 146..... | الفرع الثاني: أدلة الأقوال ومناقشتها |
| 152..... | الفرع الثالث: تحقيق سبب الخلاف |
| 153..... | الفرع الرابع: الترجيح |
| 154..... | المطلب الثاني: حد الشفق الذي يدخل به وقت العشاء |
| 154..... | تمهيد: |
| 154..... | الفرع الأول: الأقوال في المسألة |
| 156..... | الفرع الثاني: أدلة الأقوال ومناقشتها |
| 161..... | الفرع الثالث: تحقيق سبب الخلاف |
| 162..... | الفرع الرابع: الترجيح |
| 163..... | الخاتمة |
| 166..... | ملحق في تراجم الأعلام الواردة في صلب البحث |
| 183..... | الفهارس العلمية |
| 184..... | فهرس الآيات |

| | |
|----------|--------------------------------------|
| 189..... | فهرس الأحاديث |
| 194..... | فهرس الآثار |
| 196..... | فهرس الإجماعات |
| 199..... | فهرس القواعد الواردة في الفصل الثاني |
| 202..... | فهرس المصادر والمراجع |
| 222..... | فهرس الموضوعات |

ملخص

إنه من المقطوع به أن لاختلاف الفقهاء في فروع الفقه أسبابا موضوعية اقتضته، منه اختلافهم في القول ببعض الأصول الفقهية، ومن تلك الأصول المختلف فيها قاعدة "هل الواجب الأخذ بأوائل الأسماء أو بأواخرها؟"، التي أكثر ابن رشد من ذكرها كسبب للخلاف في بدايته. وهذه القاعدة تعبر عن مذهبين لأهل العلم في اللفظ المطلق (المحتمل لعدة معانٍ بمراتب مختلفة)، هل يحمل على أدنى المراتب أو على الكامل منها؟ وقد توصلت في هذا البحث إلى عدة نتائج منها:- قاعدة "أقل وأكثر ما ينطلق عليه الاسم" من القواعد الأصولية اللغوية المهمة في تفسير النصوص، شاهد ذلك كثرة فروعها.- كما أن هناك قواعد تُشابه قاعدتنا في اللفظ وتباينها في الموضوع، كقاعدة: الأخذ بأقل ما قيل، والأخذ بالأخف، وأقل ما ينطلق عليه اسم الجمع.- الأصل في هذه القاعدة هو الأخذ بالأقل إلا لقرينة، ويُقوي هذا الأصل قواعد الأخذ باليقين، وبراءة الذمة، وكراهية الحد، والزيادة على المقدار الواجب.- إذا كانت القرينة الصارفة للأكثر ضعيفة، فقد تتقوى بقواعد الاحتياط ومراعاة الخلاف.

الكلمات المفتاحية:

الفقه المقارن؛ اختلاف الفقهاء؛ القواعد الأصولية؛ الأصولية اللغوية؛ أوائل الأسماء؛ أواخر الأسماء؛ الاسم؛ ينصرف إلى الكامل؛ الزيادة على الواجب؛ الأثقل؛ الأخف.

نوقشت يوم 24 أبريل 2014